Journal of the Faculty of Arts (JFA)

Volume 82 | Issue 2 Article 11

4-1-2022

The administrative system in Mamluk Sultanate between idealism and performance

The life of Nasser Al-Hajji
Professor of Medieval History College of Arts - Kuwait University, hayat@alhajji.com

Follow this and additional works at: https://jfa.cu.edu.eg/journal

Part of the History Commons

Recommended Citation

Al-Hajji, The life of Nasser (2022) "The administrative system in Mamluk Sultanate between idealism and performance," *Journal of the Faculty of Arts (JFA)*: Vol. 82: Iss. 2, Article 11.
DOI: 10.21608/jarts.2022.229020
Available at: https://jfa.cu.edu.eg/journal/vol82/iss2/11

This Original Study is brought to you for free and open access by Journal of the Faculty of Arts (JFA). It has been accepted for inclusion in Journal of the Faculty of Arts (JFA) by an authorized editor of Journal of the Faculty of Arts (JFA).

النظام الإداري في سلطنة المماليك
بين المثالية والتنفيذ(*)

د. حياة ناصر الحجي
أستاذ تاريخ العصور الوسطى
كلية الآداب – جامعة الكويت

الملخص:

إن وجود حضارة إسلامية عريقة إمتدت من شرق الهند الى السواحل الشرقية للمحيط الأطلسي هيأت ظهور نظام إداري متميز في سلطنة المماليك ، كما ساعدت المبادئ العربية والإسلامية على خلق دعم قوي ساعد على شمولية هذا النظام واستمراره . وعلى ذلك ظهرت الدواوين الإدارية القانونية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية في مختلف أقاليم سلطنة المماليك. كما تنوعت المراسيم السلطانية والديوانية العامة حتى شملت جميع مظاهر الحياة الإدارية سواء التشريعية أو التنفيذية أو القضائية . وبدا الوضع الإداري متميزًا في صياغته الهيكلية ولكن تطبيق ذلك على مر الزمن لم يكن مثاليًا حيث ظهرت بعض السلبيات في ممارسات بعض الإداريين مثل البذل لتولي المناصب القيادية ، وعقوبات الإخلال الوظيفي ، والإتهامات بالشبهة ، وشراء المناصب والجمع بينها ، وتأرجح التعيينات ، وسوء إختيار كبار الإداريين لأمر أو لأخر حيث ترتب على كل ذلك الإخلال بالواجبات الإدارية والتهاون في حقوق الناس.

وكانت القرارات السلطانية للإصلاح تتأرجح في بعض الأحيان بين كمال التنفيذ والإهمال غير المقصود ، ومع ذلك فإن التصنيف الإداري الدقيق ، وكفاءة بعض كبار الإداريين ، وحرص السلطان المملوكي على مصلحة الدولة ، ودقة الترتيب الإداري الوظيفي هيأ لهذا النظام الإستقرار والإستمرار والبروز كظاهرة متميزة في حضارة سلطنة المماليك في مصر والشام والحجاز.

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٢) العدد (٣) أبريل ٢٠٢٢.**

The administrative system in Mamluk Sultanate between idealism and performance

Abstract

The Islamic civilization which established from East India to the Eastern coasts of the Atlantic Ocean have helped the Mamluk Sultanate to have a distinguished administrative system. Besides, on the other hand, the Arabic principles and the Islamic ethics had great effects in fortifying that system to work efficiently in all Mamluk provinces for more than two and a half centuries.

Therefore, the administrative departments: the legal, the economic, the social and the military situated in the big cities and important provinces. Consequently, the Sultan decrees distributed among the legislative, executive and judicial powers.

Thus, the administrative structure looked ideal but in practice things were -sometimes- different as some negative phenomena started to appear such as bribery to get high offices, severe punishments for insincere officials and administrators, accusations on mere suspicion and even buying more than one office in the same time. Accordingly, those negative phenomena and unjust acts caused great harm to human rights and job duties.

The Sultan reforms were many but a few of them were achieved because of different circumstances. Though the sincere intentions of the Sultans to preserve the welfare of the state, to maintain the public order and to apply the enforcement of law gave the administrative system in Mamluk Sultanate stability and continuation in Egypt ,Syria and Hijaz for a long period.

التاريخ لا يُعيد نفسه
ولا يُكرر حوادثه
ولكنه الإنسان
بأعمال الخير والشر
يوحي بهذا التماثل في الحوادث والظواهر

حياة الحجي

مقدمة:

إن الدول العريقة حضارياً لا تسقط من الخارج حتى وإن هُزمت عسكرياً لبعض الوقت لأن الجبهة الداخلية الإنسانية لابد أن تنتصر بعقولها الخلاقة، ولكن سقوط هذه الدول يأتي دوماً من الداخل بعد أن يستنزف الزمن الإنذارات الاجتماعية التي لابد أن تمر الدولة بها قبل سقوطها من الداخل، ويأتي على رأس هذه الإنذارات قناعة الحاكم بأن جميع أمور الدولة طيبة ومستقرة، فهذه القناعة المتكاملة هي أول جرس إنذار يليها الغلاء المعيشي الذي ينذر بوقوع معاناة شعبية على نطاق أفقي شامل، حيث تتفاقم هذه المعاناة حتى ينتهي الوضع الاجتماعي بأصوات مدوية تنذر بوقوع الإنذار الأخير في عدم استقرار الأوضاع وهو اختفاء الطبقة الوسطى في المجتمع وهو الوضع الذي لابد أن ينتهي بسقوط الدولة من الداخل وهو الذي طالما وقع كثيراً عبر قرون التاريخ في أوروبا وآسيا.

وهنا يأتي السؤال كيف يمكن تفادي سقوط الدولة من الداخل؟! يأتي النظام الإداري على رأس الأولويات التي يمكن بموجبها تفادي سقوط الدولة داخلياً، حيث يشكل بوجوده نظاماً طبيعياً يتناغم مع نظام الوجود الكوني. وهذا الفهم لواقع الأوضاع يوجب التمعن في أسس الحضارة العربية الإسلامية وهي:

(١) مبادئ الإسلام: التي تتلخص في العطاء والإتقان والأمانة.

(٢) الحضارات القديمة في المنطقة.
(٣) الانتماء العربي والهوية الإسلامية.

وقد هيأت هذه الأسس لحضارة مزدهرة امتدت من شرق الهند حتى سواحل الأطلسي الشرقية، وتميزت هذه الحضارة بخصائص هيأت لها الاستمرارية لفترة طويلة، وأهم هذه الخصائص:

(١) البحث عن المعرفة.
(٢) اللغة العربية.
(٣) قبول الآخر أياً كانت صفة الاختلاف.

وهذه الخصائص حققت للحضارة العربية الإسلامية ازدهاراً شاملاً وعميقاً تميز وبرز واضحاً في:

(١) النظم والمؤسسات.
(٢) التقسيم الإداري.
(٣) حركة الترجمة.
(٤) شبكة المواصلات.
(٥) العلاقات الخارجية والدبلوماسية.
(٦) نظام التعليم.
(٧) القضاء.

وقد تميزت سلطنة المماليك منذ عهودها الأولى في هذه المعطيات على شتى أنواعها مطبقة سياسة التفعيل الشامل بين إستراتيجية التفكير وإستراتيجية الواقع، وهذه لا تتأتى إلا لمن يملك فكراً سياسياً طموحاً ضمن إطار تطلعي يشمل جميع الأبعاد المرئية وغير المرئية.

أولاً . النظام الديواني وتخصصاته:

(١) الدواوين: وهي الإدارات أو المؤسسات التي تختص بتصريف مختلف الشؤون في الدولة، ويمكن تصنيفها كالآتي:

أولاً . الدواوين السلطانية

ديوان الوزارة[١]	ديوان الخاص[٢]	ديوان المفرد	ديوان الأملاك

ولكل ديوان من هذه الدواوين ناظر ومباشرين وشهود ومحاسبين وغيرهم، وجميعها تعنى باحتياجات السلطان المالية والإدارية، كما أن لكل ديوان منها إيرادات مالية ضخمة من إقطاعات واسعة تشمل أعمالاً بأكملها في بعض الأحيان، مثل عمل الجيزية وعمل منفلوط وغيرهما[٣].

ثانياً . دواوين الشؤون المالية

ديوان الأحباس	ديوان المال	ديوان أسفل الأرض	ديوان الأسواق	ديوان النظر	ديوان السلطان	ديوان الخراج	ديوان الرواتب	ديوان الكراع	ديوان الصعيد	ديوان المواريث الحشرية	ديوان خزائن الكسوة

وجميع هذه الدواوين[٤] تعنى بكافة الشؤون المالية في السلطنة سواء تلك المتعلقة بالسلطان أو بالأرض أو بالأفراد من إيرادات ومصاريف يتم تسجيلها على أيدي محاسبين أو صرافين، حيث يجري التدقيق عليها من قِبَل ناظر كل ديوان على حدة[٥].

ثالثاً . الدواوين الإقطاعية

تختص بشؤون الإقطاعات[٦] التي دأب السلطان على توزيعها بين الأمراء والجند في الجيش كلٍ حسب رتبته، حيث تفاوتت في مساحاتها

وإنتاجيتها ومواقعها:

ديوان الاستيفاء	ديوان الإقطاع	ديوان صاحب الإقطاع	ديوان المقطع

رابعاً . الدواوين العسكرية

تعنى هذه الدواوين بالشؤون العسكرية أو الجيشية(٧)، وكل الذي يتعلق بأمور الجهاد براً وبحراً:

ديوان الأسطول	**ديوان الأسرى**	**ديوان الأمراء**	**ديوان الجيش**	**ديوان الشامي**	**ديوان الجهاد**	**ديوان الثغور**

خامساً . دواوين التوثيق

تهتم بجميع أنواع المكاتبات والتوثيق(٨)، ويتم فيها تسجيل جميع المخاطبات الرسمية في الدولة، وكافة الوثائق الشرعية المتعلقة بالأمور السلطانية، والإدارية، والإقطاعية، والشعبية، بحيث كانت تسجيلاً أرشيفياً لكل معاملة مكتوبة رسمية وغير رسمية، وكانت كما يلي:

دواوين التوثيق

ديوان الإنشاء	**ديوان المكاتبات**	**ديوان الأحوال**	**ديوان الاستادارية**	**ديوان الاستيفاء**	**ديوان الأمور**	**ديوان التحقيق**	**ديوان مصر**

وبهذا التصنيف والتحديد بين الدواوين في النوعية والوظيفة يمكن القول إن الإدارة المملوكية اعتمدت مبدأ التخصص في النظام الإداري الديواني، وأفاد تفعيل هذا المبدأ تقديم الوظائف والخدمات المطلوبة لجميع الجهات بما يفيد المصلحة العامة للدولة والمجتمع.

وقد انقسمت الوظائف في سلطنة المماليك إلى ثلاثة أقسام:

(١) الوظائف العسكرية، وهي المتعلقة بالجيش أوالعسكر وتشمل- تدريجيا - أمراء الألوف إلى الجند، وتقتصر على المماليك الذين يتولون الوظائف العليا الإدارية مثل النيابات والكشاف والولاة والجيش.

(٢) الوظائف الدينية، والتي تشمل القضاة وكل من يندرج تحتهم في السلك القضائي، وكذلك كافة الوظائف في الجوامع والمساجد والخانقاوات والزوايا وهي لكل الناس.

(٣) الوظائف الديوانية، وتشمل كافة موظفي الدواوين، والمؤسسات التعليمية، والمراكز الإشرافية، والإدارية، والتنفيذية في جميع أنحاء مصر والشام والحجاز[٩].

أما التقسيم الإداري لمناطق[١٠] سلطنة المماليك والذي كان منسجماً مع ثقل الدولة العسكري والسياسي والاقتصادي فقد كان كالآتي:

(١) **مصر**: وتشمل نيابة الوجه البحري، ونيابة الوجه القبلي، ونيابة الإسكندرية.

(٢) **بلاد الشام**: وتشمل نيابات: دمشق وحلب وطرابلس وحماة وصفد والكرك، أما النيابات الصغرى فهي نيابة غزة والقدس وصرخد وعجلون[١١].

(٣) **الحجاز**: وتنقسم في إدارتها إلى مكة والمدينة[١٢].

وقد شغل الوظائف الديوانية الكبرى في هذا التقسيم الإداري فئة "النواب"، حيث كان على رأس كل نيابة نائب، وكذلك الكشاف، فمثلاً كان في نيابة الوجه البحري كاشف ونيابة الوجه القبلي كاشف، أما الولاة فقد قسمت النيابات الكبيرة إلى ولايات صغيرة وعلى رأس كل ولاية والٍ يدير شؤونها[١٣].

وكان جميع أصـــحاب هذه الوظائف الديوانية الكبرى من طبقة المماليك، بينما الوظائف الإدارية الأصـــغر المندرجة في تبعيتها لكبار الموظفين لعامة الناس حسب الكفاءة.

(٢) التصنيف الإداري الوظيفي:

لقد حتمت التخصـصـات الديوانية وتقسـيم الإدارة العامة في سـلطنة المماليك أن يكون النظام الإداري ذو تصـنيف وظيفي من سـتة فئات كان لها الأثر الأكبر في القيام بشؤون الدولة، وهي كالآتي:

(١) المناصب الوظيفية العسكرية[١٤]:

أمير الجيوش أو أتابك العسكر	مقدم العسكر	أمير الأمراء	أمير الألوف	الأمراء المقدمون

(٢) وظائف التوثيق والمراسـيم السـلطانية[١٥]، وهي تشـمل جميع العاملين في:

الوزارة[١٦]	ديوان الإنشاء	الدست (كتاب السلطان) أو كاتب السر	النيابة[١٧]

(٣) كُتاب التواقيع السلطانية[١٨]، وهم:

ناظر ديوان الإنشاء	ناظر الخزانة الكبرى (مصر)	ناظر الخزانة العالية (الشام)

وقد كانت جميع المراسـيم الصـادرة من ديوان الإنشـاء ونظر الخزانة لا تعتبر نافذة إلا بعد توقيع السلطان عليها.

(٤) الوظائف الدينية[١٩]:

العلماء[٢٠]	القضاة[٢١]	الخطباء[٢٢]	مفتين دار العدل[٢٣]	قراء القرآن الكريم عند السلطان[٢٤]	وكيل أو ناظر بيت المال[٢٥]	المحتسب[٢٦]

(٥) الوظائف الديوانية[٢٧]:

ناظر الدولة	مستوفى الصحبة[٢٨]	مستوفى الدولة[٢٩]	كاتب السر[٣٠]	ناظر الخاص

(٦) الوظائف السلطانية:

وهي التي يتولاها نظار دواوين الأمراء (المقطعين أو أصحاب الإقطاعات)، ويتم تعيينهم بمراسيم سلطانية، وتشمل وظائفهم مباشرة إقطاعاتهم إدارياً ومالياً.

(٧) الوظائف الإقليمية[٣١]:

النواب	الولاة	الكشاف

وتعتبر الإدارة العسكرية وما استلزمته من مراسيم عليا تحضيراً للمعارك الحربية من أهم الوسائل الإستراتيجية التي اتخذها السلاطين المماليك، حيث إنها الأساس في بقاء الدولة واستمرارها وفعالية طابع الاستقرار بين حدودها. وتعتبر حقبة الحروب الصليبية التي استغرقت الفترة من ٤٩٠-٦٩٠هـ/١٠٩٧-١٢٩١م من أكثر الفترات التي استلزمت اتخاذ قرارات عسكرية كانت لها نتائج ما تزال قائمة إلى اليوم.

ومن النتائج التي تبلورت عن قرارات عسكرية حاسمة هي استرداد الظاهر بيبرس البندقداري والجيش المملوكي لكل من أنطاكية ٦٦٧هـ/١٢٦٨م،

وقيسارية وحيفا ويافا وأرسوف وعثليث من أيدي الصليبيين[٣٢]. وكذلك انتصارات المنصور قلاوون في المرقب سنة ٦٨٤هـ/١٢٨٥م، واللاذقية سنة ٦٨٦هـ/١٢٨٧م، وطرابلس ٦٨٨هـ/١٢٨٩م[٣٣]، واستعادة الأشرف خليل عكا سنة ٦٩٠هـ/١٢٩١م آخر معقل صليبي في بلاد الشام[٣٤]، وكل هذه الإنجازات المصيرية هي نتاج أعمال الإدارة العسكرية المنظمة، بل إن استسلام مدينة صور بعد فتح دون قتال دليل على حسن النظام الإداري العسكري والتأهيل الحربي[٣٥]. وقد توج السلطان الناصر محمد بن قلاوون هذه الانتصارات بفتح جزيرة أرواد وهزيمة الفرسان الاستبارية وطردهم منها سنة ٧١٥هـ/١٣١٥م[٣٦]، وكذلك فتح أرمينيا والسيطرة على مدن سيس ملطية وقلعة دارندة فيها في ذات السنة[٣٧]. أما خارج الحدود البحرية فقد تمكن السلطان الأشرف برسباي سنة ٨٣٠هـ/١٤٢٧م من فتح جزيرة قبرص وأخذ ملكها أسيراً إلى مصر[٣٨].

ومن جانب آخر حققت الإدارة العسكرية انتصارات فيصلية ضد التتار في عين جالوت بقيادة سيف الدين قطز سنة ٦٥٨هـ/١٢٦٠م[٣٩]. وكذلك عندما احتل التتار بقيادة غازان بلاد الشام سنة ٦٩٩هـ/١٢٩٩م وسيطروا على حلب ثم وادي الخزندار ثم دمشق، حيث عبثوا في الجامع الأموي[٤٠] فإن نائب السلطان حينها الأمير سيف الدين سلار[٤١]، الذي كان يمسك بيده جميع مقاليد السلطة والحكم، حيث كان السلطان الناصر محمد وقتها صغيراً مغلوباً على أمره، أصدر ــ بعد ضياع أغلب بقاع بلاد الشام وعودة السلطان الناصر محمد مع الجيش المهزوم إلى مصر ـــ مرسوماً بفرض ضريبة على الرعية لتجهيز العساكر المملوكية من أجل العودة إلى بلاد الشام وطرد التتار منها، وهي "ضريبة الخيالة"[٤٢]، وبعد تجهيز العساكر كما استوجبت تلك الظروف الصعبة غادر الجيش يتقدمه السلطان الناصر محمد بن قلاوون وكبار الأمراء المقدمين إلى بلاد الشام، حيث تمت هزيمة التتار سنة ٧٠٠هـ/١٣٠٠م في موقعة مرج راهط [٤٣]، وتطهرت بلاد الشام من التتار بفضل حسن القرار العسكري الذي لم يتردد نائب السلطان عن اتخاذه في وقت لم يكن فيه السلطان قادراً على اتخاذ

أي راي إما لصغر سنه، أو لضعفه بسبب حجر كبار الأمراء عليه وسلبه حرية اتخاذ القرار. كما يلاحظ أن اتخاذ القرار الحربي لم يقتصـــر في الأزمات على الســـلطان أو نائبه فقط، بل إن رجال الدين مثل ابن تيمية (٤٤) لعبوا دوراً بارزاً في قيادة المقاومة الشـعبية وتشـجيعها على الصـمود ومقاومة الغزاة والتصـدي لأعمالهم التخريبية، بل إنهم لم يترددوا في مقابلة قادة الأعداء للتفاوض معهم دبلوماسياً للتراجع عن احتلال البلاد(٤٥).

ومن جانب آخر فإن ضـعف الإدارة العسكرية يوفر بيئةً جاذبةً للأعداء كما وقع في محرم ٨٠٣هـــ/ آب ــ أغسطس ١٤٠٠م عندما اجتاحت عساكر التتار بقيادة تيمور لنك مدن الشـــام (٤٦)، وعجز نواب النيابات الشـــامية عن التصـدي للتتار على الرغم من محاولاتهم بما توفر لديهم وقتذاك من قوة وعتاد، حيث كان الســلطان الناصـــر فرج مشـــغولاً في مواجهة مؤامرات كبار الأمراء السـاعين للاسـتيلاء على السـلطة. ولما بلغ السـلطان الناصـر فرج فداحة خطر التتار بعد سـقوط حلب (٤٧) وحماة؛ وفرار أهل دمشـق من بيوتهم رأي إنه لابد أن يسـتفيد من سـلطة رجال الدين لمواجهة تلك الأخطار(٤٨)، ولكن انشـغال الأمراء المقدمين بمشاكلهم الخاصـة والتقاعس عن القتال ضـد التتار في "واقعة قطنا" أدى إلى هزيمة جيش المماليك وفرار السـلطان الصـغير الناصـر فرج إلى القاهرة(٤٩). وهكذا سقطت دمشق في يد القائد التتاري تيمور لنك (٥٠) في غياب تماسـك الإدارة العسـكرية المملوكية وضـياع القرار. وقد ترتب على هذه الهزائم والتراجع العسـكري المملوكي إدراك كل من الناصـر فرج وكبار الأمراء المماليك فداحـة تقاعســـهم عن الاتفاق على كلمـة واحدة، وعدم الالتفاف حول القيادة السياسية والعسكرية فعملوا على تدارك الأوضـاع والانضـمام إلى جيش الناصـر فرج الذي كان في طريقه مرة أخرى على دمشـــق؛ ولكن القدر كفاهم مشـــقة المواجهة العسكرية ضد تيمور لنك، حيث غادر الأخير دمشق في شعبان سنة ٨٠٣هـــ/ آذار ــ مارس ١٤٠١م(٥١). وهكذا تبرز أهمية وحدة الإدارة السياسية وفعالية القرار الرسـمي العسـكري في تأكيد اسـتقرار وأمن سـلطنة المماليك مرة أخرى.

(٣) الرتب الإدارية[٥٢]:

كانت الوظائف الإدارية على أربع مستويات رأسية متفقة مع الرتب الأميرية:

(١) كبار المسؤولين والنواب: وهؤلاء يختارون من بين أمراء المئين، حيث يكون تحت إمرة كل أمير مائة فارس، ويتقدم على ألف فارس يقلون عنه رتبة، وكان عدد هذه الطبقة أربع وعشرين أميراً، ومن هؤلاء نائب السلطنة[٥٣]، ونائب الغيبة، ونائب الوجه البحري، ونائب الوجه القبلي، ونائب دمشق، ونائب حلب، والدوادار الكبير[٥٤]، والأستادار[٥٥].

(٢) كبار الموظفين والكشاف وكبار الولاة: وهؤلاء من أمراء الطلبلخاناه، حيث يكون تحت إمرة كل أمير ما بين أربعين إلى ثمانين فارساً، وكان عدد أمراء الطبلخاناه غير محدد، ومن هؤلاء والي القاهرة[٥٦]، ووالي الفسطاط، ونائب الإسكندرية، والدوادار الثاني، ووالي القلعة، وولاة الوجه القبلي والوجه البحري، وكذلك نواب كبرى المدن الشامية طرابلس وحماة.

(٣) صغار الولاة وما يقابلهم من صغار الموظفين: وهؤلاء ينتقون من أمراء العشرات، حيث يكون لكل واحد منهم ما بين عشرة إلى عشرين فارساً، ومنهم أصحاب الوظائف الإدارية الصغيرة وولاة المدن الصغيرة في مصر والشام.

وقد كان كل هؤلاء الأمراء المقدمين وأمراء الطبلخاناه والأجناد يشكلون الجيش المملوكي الذي حقق أكبر الانتصارات العسكرية في عين جالوت وتحرير الساحل الشامي من الوجود الصليبي، حيث كان تماسك وكفاءة الوحدات العسكرية الأميرية المتماثلة في الرتبة عاملاً أساسياً في قوتها الحربية والإستراتيجية[٥٧]. أما عن أعداد المشاركين في الوحدات العسكرية فقد بلغت الأوج في المرحلة التأسيسية الأولى خلال سنوات مواجهة المغول في عين جالوت والصليبيين في الساحل السوري، ولكن هذه الأعداد تراجعت مع مرور

الوقت لأسباب كثيرة منها الطاعون الذي اجتاح البلاد في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، حيث يلاحظ تراجعاً كبيراً في أعداد الجيش في النصف الثاني من ذلك القرن(٥٨)، وكذلك بسبب تراجع النشاط الاقتصادي(٥٩).

ومن جانب آخر كان منصب نيابة السلطنة من المناصب ذات المسؤوليات العديدة والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمقاليد السلطة التنفيذية، ولذا تكررت مؤامرات نواب السلاطين من أجل الوصول إلى كرسي الحكم بعد الإطاحة بالسلطان، ولهذا السبب ألغى السلطان الناصر بن قلاوون منصب نيابة السلطنة سنة ٧٢٧هـ/١٣٢٦م(٦٠). وقد أعاد السلطان الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن قلاوون منصب النيابة مرة أخرى سنة ٧٦٤هـ/١٣٦٢م(٦١). وكما هو الحال مع نيابة السلطنة بين تثبيت وإلغاء كذلك كان الوضع مع الوزارة من ذلك على سبيل المثال أنه في سنة ٧٦٦هـ/١٣٧٤م ألغى السلطان الأشرف شعبان الوزارة(٦٢)، واستمر هذا الإبطال لمدة عشر سنوات حتى سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م عندما أعاد السلطان الأشرف شعبان منصب الوزارة إلى الإدارة التنفيذية في الدولة(٦٣). أما وظيفة "نظر الخاص" فعندما تولى السلطان الناصر محمد بن قلاوون السلطة في سلطنة المماليك ألغى وظيفة الوزارة وأوجد بدلاً منها وظيفة "نظر الخاص"(٦٤). ثم أوجد الظاهر برقوق(٦٥) ديواناً خاصاً يعنى بشؤون ومسؤوليات "نظر الخاص" أطلق عليه اسم "ديوان المفرد"(٦٦).

(٤) مراسيم التعيين:

كان تعيين جميع أصحاب الوظائف العليا الديوانية والدينية سواء في القاهرة أو جميع نيابات السلطنة في مصر والشام والحجاز يتم بموجب مرسوم سلطاني مبيناً فيه واجبات وحقوق المسؤول صاحب الوظيفة، ويطلق على هذا المرسوم السلطاني "توقيع كريم"(٦٧)، أو "تقليد شريف"(٦٨)، أو "مرسوم شريف"(٦٩). وكان النائب في النيابات المصرية أو الشامية يعين وفق "تقليد

شريف" من ديوان الإنشاء يحدد فيه جميع صلاحياته الديوانية والعسكرية مع بيان إقطاعات الجند في النيابة(٧٠). ويرفق النائب سواء نائب دمشق أو النيابات الأخرى مثل حلب وطرابلس وصفد عدداً من كبار أصحاب الوظائف الديوانية وهم: كاتب درج، ناظر الجيش، ناظر بيت المال، وكذلك قاضي قضاة يرأس الوظائف الدينية ويندرج تحت سلطته عدداً من القضاة(٧١). ويلاحظ في سيرة السلاطين الأقوياء حرص السلطان على حسن اختيار نواب النيابات فالناصر محمد بن قلاوون اختار الأمير تنكز الحسامي(٧٢) لنيابة دمشق ثم جعله نائباً على كل نيابة الشام، حيث عرف عن الأمير تنكز تمتعه بالأخلاق العالية، والبسالة الحربية، والتدبير الحصيف. أما في عهد السلطان المظفر حاجي بن الناصر محمد فقد أعطيت نيابة طرابلس وهي النيابة الثالثة في أهميتها في بلاد الشام بعد نيابة دمشق ونيابة حلب إلى الأمير طغيتمر(٧٣) الفخري النجمي الذي عُرف بسوء أخلاقه لهدف إبعاده عن القاهرة لسوء سمعته وحماية السلطان من مؤامراته مع أعداء الحكم(٧٤). وعلى ذلك يمكن القول إن المناصب الرفيعة لم تكن دوماً مكافأة على الأخلاق الطيبة وحسن الأداء والعطاء، ولكن قد تكون قراراً يتخذه السلطان الضعيف دفعاً لخطر يهدد وجوده على كرسي الحكم، وتخلصاً ممن عُرف عنه سوء النوايا.

ومن التقاليد الإدارية التي اعتمدت في بعض الوظائف المهمة ذات الصلة المباشرة بكرسي الحكم استمرار وجود النائب في نيابته سواء في مصر أو الشام فترة طويلة من الزمن إذا كانت شؤون النيابة مستقرة وأمورها مزدهرة، فقد استمر النائب تنكز الحسامي حوالي ثمان وعشرين عاماً نائباً لدمشق، ثم لنيابة بلاد الشام كلها. وكذلك الأمير كمشبغا الحموي اليلبغاوي(٧٥) الذي تولى نيابة طرابلس مرتين وكانت الثالثة سنة ٧٨٤هـ/١٣٨٢م في عهد الصالح حاجي(٧٦) ابن شعبان بن الناصر محمد الذي أرسل له "خلعة الاستمرار"(٧٧) تأكيد لاستمراره في نيابة طرابلس، وكان تولى أيضاً نيابة حماة ودمشق وصفد(٧٨). وكان من المعتاد أن يفوض السلطان نائب النيابة سواء النيابات

المصرية أو الشامية صلاحيات مطلقة في إدارة شؤون النيابة والعاملين فيها من عزل وتولية وعقوبة ومكافأة[٧٩]، بحيث يكون الهدف من كل هذه الصلاحيات شبه المطلقة والسلطات الواسعة استقرار الأوضاع في النيابة وازدهار الأحوال الاقتصادية فيها وراحة الرعية[٨٠].

علاوة على ذلك تضمن النظام الإداري الوظيفي وجود مجموعة من "أمراء المشورة" يشكلون مجلس شورى للنائب لكي يتشاور معهم في أمور النيابة وشؤونها من أجل خدمة الصالح العام لنيابته[٨١]. وفي ذات الوقت كان النائب في نيابته حريصاً على إرضاء قضاة النيابة وأمراء المشورة فيها وتجارها ورعيتها من أجل أن يستمر في عمله كنائب في هذه النيابة، حيث إن استمراره كان مرهوناً بموافقة هؤلاء، ويترتب على ذلك صدور التقليد السلطاني باستقراره في منصبه[٨٢]. وعلى الرغم من أن تعيين الولاة كان أمراً سلطانياً مسلماً به إلا أن هذا التقليد الإداري لم يمنع بعض السلاطين من الاستجابة لمطلب العامة في تعيين بعض الولاة وعزل بعضهم الآخر، ففي عهد السلطان الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن قلاوون تم عزل والي القاهرة الأمير بكتمر المؤمني[٨٣] سنة ٧٧٠هـ/١٣٦٩م بناءً على مطالبات العامة بعزله[٨٤]. ويلاحظ عند تولي سلطان جديد مقاليد السلطة حدوث تغيير شبه شامل في تعيينات نواب النيابات، وولاة الولايات، وكشاف الأقاليم، وكبار الموظفين[٨٥]، وربما يرجع هذا إلى أن كل سلطان يرغب في أن يكون في هذه الوظائف من يثق بإخلاصهم له من أصحابه ومناصريه.

(٥) الإدارة الاقتصادية:

تعددت الدواوين التي تعنى بالشؤون الاقتصادية في سلطنة المماليك كما سبق الذكر، وبالتالي لم يقتصر الوضع على ديوان واحد يهتم بالضرائب أو المكوس كافة، إذ توزعت مسؤولية جمع وصرف الضرائب بين عدد من الدواوين كل حسب اختصاصاته مثل ديوان الخراج[٨٦]، وديوان المواريث الحشرية[٨٧]،

وبيت المال[٨٨] وغيرها، ولعل هذا التوزيع للضـرائب المختلفة والقيام عليها وفر بيئة مناسـبة للسـلاطين لإلغاء بعض هذه الضـرائب بين فترة وأخرى دون أن تتأثر اختصاصات الديوان المعني.

ويأتي على رأس السلاطين الذين كان لهم دوراً كبيراً في إلغاء الضرائب السلطان الناصر محمد بن قلاوون، حيث ألغى سنة ٧١٥هـ/١٣١٥م مجموعة كبيرة من الضـرائب[٨٩]. ولعل السـؤال الذي يطرح نفسـه: ما هو السـبب الذي جعل الناصـر محمد بن قلاوون يلغي هذه المجموعة الكبيرة من الضـرائب دفعة واحدة وبقرار واحد؟! وهل تم اتخاذ هذا القرار بناءً على دراسـة معينة بينت أن إلغاء هذه الضـرائب لا ضـرر له؟!. المؤرخ ابن تغري بردي[٩٠] يرى أن السـبب هو رجاحة عقل الناصـر محمد وحُسن تدبيره من أجل المصـلحة العامة للرعية، ورفع الظلم عنها. وتجدر الإضـافة هنا إلى أن الوضـع المسـتقر في سـلطنة المماليك سياسياً واقتصادياً خلال هذه الفترة كان عاملاً مساعداً في اتخاذ هذا القرار، حيث إن الضـرائب كانت تشـكل جزءاً كبيراً من دخل الدولة وإلغائها سـوف يؤثر بالتأكيد على إيرادات الخزينة، ولولا الاسـتقرار الذي وصـلت إليه سـلطنة المماليك في عهد الناصـر محمد ما كان يتأتى له اتخاذ مثل هذا القرار الشـامل. ومن جانب آخر يُلاحظ أن بعض هذه الضـرائب قد أعيد فرضـها مرة أخرى في سـنوات تالية لكي تلغى بعد ذلك بفترة وجيزة[٩١]. وهذا الأمر يطرح مجموعة من الأسئلة: ما هي الأسباب التي جعلت الناصـر محمد يُعيد ضـريبة ألغاها منذ بضع سنوات تخفيفاً للظلم الواقع على الرعية؟ هل كانت هناك حاجة للمال اسـتدعت إعادة فرض بعض الضـرائب؟ هل كان قرار الإلغاء لهذه الضـريبة متسـرعاً غير مدركاً للعواقب المترتبة عليه؟ أم إن الناصـر محمد أراد من فرض هذه الضـريبة فرصـة لإلغائها مرة أخرى تعزيزاً لشـعبية كان يحتاجها في ظل ظروف غير مستقرة اجتماعياً[٩٢] في سلطنة المماليك في فترة معينة؟. إن الرأي المرجح هنا هو أن الناصـر محمد رأي بعد اسـتقراره في الحكم فداحة الظلم الواقع على الرعية نتيجة ضخامة الضرائب المفروضة على عاتقها، ولهذا

ألغى عدداً كبيراً من تلك الضرائب، ولكن الأوضاع الطارئة بعد ذلك استوجبت إعادة بعض هذه الضرائب لمدة قصيرة، ولما انتفت هذه الحاجة بادر الناصر محمد إلى إلغاء هذه الضرائب مرة أخرى، إلى جانب أن الناصر محمد كان دوماً ـ طيلة فترة حكمه الطويل التي جاوزت الثلاثين عاماً ـ حريصاً على توطيد علاقته بالرعية، وقد وجد في موضوع إلغاء الضرائب تحقيق أمرين: التخفيف عن رعيته، وتأكيد شعبيته بينهم؛ حيث تشهد حوادث ذلك العهد الطويل متانة العلاقة الطيبة التي ربطت بين الناصر محمد ورعيته.

ثانياً ـ إستراتيجية الوضع الإداري:

(١) السلطة العليا:

اتصفت سلطنة المماليك طيلة تاريخها الذي امتد أكثر من قرنين ونصف القرن بوجود سلطان حاكم يمسك بيديه جميع مقاليد السلطة في مصر والشام والحجاز. وكان كبار السلاطين الذين حكموا دولة المماليك فترات طويلة مع وجود بصمات حضارية واضحة، حريصين على التشاور مع "أمراء المشورة" في اتخاذ القرارات السياسية، أو عند وقوع فتنة يخشى نتائجها(٩٣)، بل كان أكثر هؤلاء السلاطين قوة وبروزاً حريصاً على أن يحيط نفسه بجماعة كبيرة من الأعوان من ذوي الخبرة العسكرية والإدارية الطويلة، والمعرفة الواسعة في تصريف الأمور(٩٤).

ومن جانب آخر افتقر النظام الإداري المملوكي إلى وجود نصوص تشريعية تحدد المدى القانوني لسلطات نواب النيابات وولاة الأقاليم، أو نوعية السياسات التي يُمكن أن يمارسها النائب أو الوالي في تلك المناطق المختلفة التي شملتها سلطنة المماليك، وبناءً عليه تركت تلك السلطات والصلاحيات للسلاطين يحددها كل سلطان لنوابه كيفما يشاء بما يتفق مع قوة مركزه وتأثير نفوذه، فبلاد الشام أو نيابة الشام تولى مدنها الكبرى مثل حلب وحماة وطرابلس ودمشق وغيرها عدد من النواب، حيث أعطي كل منهم حرية إدارة الشؤون

الداخلية لنيابته، ويرجع إلى السلطان في الشؤون الخارجية بمختلف موضوعاتها، واستمر هذا الوضع معظم فترات حكم السلاطين المماليك دون وجود نصوص ثابتة يلتزم بها في إدارة هذه المناطق، ومن ثم كان السلطان له الحق في زيادة سلطات هؤلاء النواب أو تقليصها حسبما يراه مناسباً، ولعل هذا الوضع المرن من أهم الأسباب التي سهلت للسلطان الناصر محمد بن قلاوون بأن يجعل جميع نيابات الشام تحت سلطة نائب دمشق الأمير تنكز الحسامي، بل وكتب له تفويضاً شاملاً بإدارة شؤون بلاد الشام مع تمتعه بأسمى ألقاب التفضيل والتبجيل، وأن تكون مكاتبات نواب جميع نيابات بلاد الشام إلى السلطان الناصر محمد من خلال النائب الأمير تنكز الحسامي الذي له مطلق السلطة في إدارة جميع الأمور في بلاد الشام(٩٥). وتجدر الملاحظة هنا إلى أن هذا المرسوم السلطاني لم يأتِ اعتباطاً أو وفق أهواء شخصية سلطانية؛ بل جاء بعد فترة حكم طويلة ــ ستة وعشرين عاماً ــ قضاها الأمير تنكز الحسامي في نيابة دمشق، حيث يشهد له جميع الذين عاصروه وكتبوا عنه بأن فترة ولايته تلك كانت نقلة حضارية متميزة بالاستقرار والازدهار والتقدم، ليس في دمشق وحدها بل وفي جميع أنحاء بلاد الشام فاستحق ذلك التفويض السلطاني بالحكم الشامل لجميع بلاد الشام(٩٦). وقد مارس الأمير تنكز نائب بلاد الشام هذه السلطات المركزية في حكم بلاد الشام لمدة سنتين فقط، حيث تغير موقف السلطان الناصر محمد منه، فبادر إلى القبض عليه والتخلص منه سنة ٧٤١هـ/١٣٤٠م(٩٧).

لقد كان السلطان المملوكي منذ تأسيس سلطنة المماليك على رأس الهرم الإداري، وكانت الخلافة العباسية قد انتهت بعد قتل الخليفة المستعصم على يد المغول في بغداد سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م، إلى أن عمل السلطان الظاهر بيبرس البندقداري على إحياء الخلافة العباسية في القاهرة، ومنذ ذلك الوقت جرى العُرف على أن الخليفة هو من يبايع السلطان بالحكم بإعطائه وثيقة "العهد الخليفتي" أو التفويض الذي يتضمن صلاحيات حكم البلاد. وعلى ذلك

فإنه من الناحية الرسمية كان الخليفة على رأس نظام الحكم في سلطنة المماليك، ولكن واقع الحال وقتذاك يبين إن وظيفة الخليفة العباسي اقتصرت على عملية المبايعة التي كان الخليفة مجبراً على إعطائها لمن تم الاتفاق عليه أن يمسك زمام الحكم، ويبقى الخليفة بعيداً عن الإدارة التنفيذية وشؤون الحكم إلى أن يحين وقت تعيين سلطان آخر، إما لعزل الأول أو لوفاته. وعلى ذلك اقتصرت وظيفة الخليفة على القيام بهذا العمل الوحيد رسمياً، وبالتالي لا دور في السلطة التنفيذية، بل يكاد أن يكون وجوده في هرم النظام الإداري اسمياً. ويلاحظ أن شخص الخليفة تعرض للمهانة بعد ذلك أكثر من مرة، فالخليفة المستكفى بالله تم سجنه على يد الناصر محمد بن قلاوون[٩٨]، بل إن السلطان الناصر محمد عمل على نفيه مع أهله إلى مدينة قوص جنوب مصر مع كتاب لوالي قوص أن يتحفظ عليهم[٩٩]. بالإضافة إلى ذلك فإن السلطان المؤيد شيخ نقل الخليفة المستعين بالله من القصر إلى بعض دور القلعة ومعه أهله وأولاده مع التحفظ عليه ومنع أياً كان من الاجتماع به[١٠٠]. وهكذا كان هرم النظام الإداري يترأسه افتراضياً الخليفة العباسي ثم يليه السلطان المملوكي، إلا إنه من الناحية العملية كان السلطان المملوكي هو رأس الجهاز الإداري التنفيذي ولا يملك الخليفة من أمر نفسه شيئاً، مع حرص السلاطين المماليك على أن يذكر اسم الخليفة العباسي مع اسم السلطان في خطبة الجمعة في جميع جوامع سلطنة المماليك[١٠١]، وذلك تأكيداً على صفة الشرعية في الحكم.

كما إن وصول السلطان المؤيد شيخ إلى كرسي الحكم بعد انتصاره على صديقه ومنافسه القوي الأمير نوروز الحافظي[١٠٢] سنة ٨١٧هـ/١٤١٤م دليل على أن كرسي الحكم في سلطنة المماليك متاح للأقوى بغض النظر عن سياسة قبول الواقع المنطقي، فالأهلية العسكرية هي المعيار الأول في ترجيح كفة المتنافسين[١٠٣]. ولعل أحد أسباب هذا التنافس الدموي على السلطة هو غياب نظام دستوري يحدد الشروط القانونية والشرعية التي يتم تزكية الحاكم وفقها، كما أن عدم وجود عُرف تقليدي يحدد تفويض الحكم يجعل المجال

مفتوحاً أمام كبار الأمراء لكي يتنافس الطامحون منهم من أجل الجلوس على كرسي الحكم. وكان توزيع الوظائف الإدارية العليا على كبار الأمراء المماليك في مواقع الثقل السياسي يتم بناءً على اختيار السلطان ووفق مبدأي الولاء والكفاءة، حيث يظهر هذا التوجه واضحاً في توزيع السلطان المؤيد شيخ نيابات بلاد الشام بين أتباعه(١٠٤).

(٢) نوعية القرارات الرسمية:

تنقسم القرارات السلطانية الرسمية الصادرة عن السلطان شخصياً إلى قسمين:

(أ) قرارات شاملة تصدر بعد تشاور السلطان مع أعضاء "مجلس السلطنة" الذي يتكون من أمراء المشورة(١٠٥).

(ب) قرارات فردية يتخذها السلطان بنفسه دون الرجوع إلى أحد معين، وهذا يكون إما لإنجاز مشروع عام للتنمية في الدولة لصالح الرعية أو لرفع الظلم عن فئة معينة(١٠٦)، أو مساعدة مجموعة ضعيفة(١٠٧).

ومن القرارات السلطانية الشاملة تلك التي تصدر عندما تتعرض الدولة لأزمة التزييف في النقد المتداول؛ إما بنوعية المعدن أو وزن القطعة النقدية، خاصة في أثناء الأزمات الاقتصادية والارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية مثل: القمح والشعير والفول، الأمر الذي يجعل السلطان يصدر قراراً تشاورياً شاملاً بسك عملة رسمية معتمدة من دار الضرب، ومعاقبة كل من تسول له نفسه التلاعب في قيمة النقود وتزييفها كما حدث سنة ٧٢٠هـ/١٣٢٠م(١٠٨). كذلك من القرارات العامة ذلك القرار العسكري الذي تمكنت سلطنة المماليك بموجبه إرسال عدة حملات عسكرية على النوبة لكي تفرض السيادة المملوكية على جميع بلاد النوبة سنة ٧٢٥هـ/١٣٢٥م، حيث التزم حكام النوبة المسلمين بإرسال جزية سنوية رمز التبعية مع تعميم الخطبة في الجوامع لخليفة

المسلمين[١٠٩] وسلطان دولة المماليك[١١٠]. وتعتبر قرارات توثيق العلاقات الدبلوماسية مع الدول المعاصرة والممالك المحيطة من أهم القرارات التي يتخذها السلطان المملوكي بعد التشاور مع "مجلس أمراء الشورى" في القلعة، الأمر الذي يعطي هذه القرارات صفة استمرارية تتجاوز شخصية السلطان الحاكم، وترتكز على المكانة السياسية للدولة وإستراتيجيتها الدبلوماسية. وتأتي العلاقات مع إيلخانية مغول القفجاق من الأمثلة البارزة في هذا الشأن، حيث إن العلاقات الطيبة والمراسلات الدبلوماسية بدأت مع سلطنة المماليك منذ عهد السلطان الظاهر بيبرس البندقداري وحاكم مغول القفجاق بركة خان سنة ٦٦١هـ/١٢٦٣م[١١١]. واستمرت هذه العلاقات وثيقة في جميع المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية على الرغم من تعاقب عدد من الملوك على حكم إيلخانية مغول القفجاق، وكذلك تولي عدد من السلاطين حكم دولة المماليك[١١٢]. وقد بلغت هذه العلاقات ذروة قوتها في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون[١١٣]، وخاصة في ولايته الثالثة في حكم سلطنة المماليك[١١٤]. وفي بعض الأحيان تتداخل القرارات الفردية مع التوجهات العامة للدولة، بحيث يتخذ السلطان قراراً شخصياً يهدف من ورائه دعم السياسة العامة للبلاد، من ذلك على سبيل المثال زواج السلطان الظاهر بيبرس من ابنة حسام الدين بركة خان بن دولة خان التتري[١١٥] لهدف توثيق العلاقات الدبلوماسية مع مغول القفجاق، وكذلك زواج السلطان الناصر محمد من الأميرة دلنبية بنت طغاي بن هندو بن باطو بن دوشى خان بن جنكيز خان سنة ٧٢٠هـ/١٣٢٠م[١١٦] من أجل تعزيز العلاقات بين الدولتين. لقد كانت جميع القرارات التي تتخذ في سلك العلاقات الدبلوماسية مع الممالك الأخرى تتم بناءً على مشاورات بين السلطان وكبار الأمراء في "مجلس الشورى"، ويتخذ فيها قرار جماعي يتناسب مع مصلحة الدولة، وتبدأ عملية التعامل مع هذه السفارات منذ لحظة وصولها إلى أحد موانئ السلطنة واستقبالها رسمياً إلى حين مغادرتها البلاد[١١٧].

أما القرارات التي انفرد سلطان دولة المماليك باتخاذها دون الرجوع إلى رأي كبار الأمراء في "مجلس الشورى"، حيث تتخذ القرارات السيادية، فهي تلك المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي ومشاريع التنمية مثل: عمل القناطر والخلجان والسدود والقنوات والجسور والسواقي وغيرها التي نفذت بأمر السلطان دون مشورة أي جهة سواء أكانت هذه المشاريع في المدن الكبرى، أو في الموانئ البحرية، أو في الولايات، أو في النواحي مهما كانت التكلفة المالية لهذه المشاريع(١١٨). ولعل أبرز هذه الإنجازات تلك التي عملها السلطان الناصر محمد بن قلاوون(١١٩). ومن القرارات الرسمية الفردية التي أصدرها السلاطين المماليك، قرار السلطان الناصر محمد بن قلاوون بتحديد الجلوس في "دار العدل" كل يوم اثنين برئاسة السلطان شخصياً والخليفة العباسي وقضاة القضاء وناظر الخاص وكافة رؤساء الدواوين ووالي القاهرة ومحتسبها للنظر في شكاوى ومظالم الناس، واستمر العمل بهذا المرسوم السلطاني منذ سنة ٧١١هـ/١٣١١م حتى نهاية عهد الناصر محمد(١٢٠)، حيث حرص الناصر محمد على النظر شخصياً في جميع الشكاوى بانتظام إلى حين وفاته(١٢١). وقد أشاد ابن بطوطة في رحلته باهتمام الناصر محمد على الجلوس للنظر في المظالم والبت في شكاوى الناس، حيث كان يسأل كل صاحب شكوى ــ فرداً فرداً ــ عن موضوع شكواه ثم الحكم فيها بما هو مناسب(١٢٢).

ولعل من أهم الأوقات التي كان السلطان يتخذ فيها قراراً عاماً شاملاً لجميع أنحاء البلاد هي أوقات الأزمات، حيث تتخذ القرارات خارج نطاق قواعد المراسيم الإدارية خاصة عند وقوع الأزمات الاجتماعية مثل المجاعات والأوبئة من ذلك على سبيل المثال ما حدث في سنة ٦٩٤هـ/١٢٩٤م في عهد السلطان العادل كتبغا، حيث وقع الغلاء ثم المجاعة في جميع أقاليم سلطنة المماليك، وأعقب ذلك وقوع الوباء فأصدر السلطان العادل كتبغا قراراً بتوزيع الفقراء على الأغنياء حسب مستوياتهم، بحيث يتكفل كل غني بإطعام عدد معين من الفقراء حسب قدرته المادية(١٢٣). كذلك من القرارات الفردية التي اتخذها السلاطين

المماليك في موضوع عام استقبال السلطان كتبغا في عام ٦٩٥هـ/١٢٩٥م لطائفة كبيرة من التتار الأويراتية، حيث أكرمهم بالحفاوة البالغة، والعطايا الثمينة، والوظائف الكبيرة، والرتب العالية، والألقاب الرفيعة دون أدنى اعتبار لكبار الأمراء المماليك حوله أو مشاورتهم أو تطييب خاطرهم لهذا البذل لتتار غير مسلمين(١٢٤). وقد كان لهذا القرار الشخصي نتائج سلبية أثرت كثيراً في سرعة انتهاء عهد حكم السلطان كتبغا(١٢٥). كما يذكر المقريزي أنه في عهد السلطان المنصور لاجين سنة ٦٩٦هـ/١٢٩٦م عندما ارتفعت أسعار المواد الغذائية خاصة الحبوب بأنواعها أصدر السلطان المنصور لاجين عفواً عاماً بوقف جميع ما يتحصل لخزانة الدولة من خراج الأراضي الزراعية(١٢٦). وزيادة على ذلك فإنه في عام ٦٩٧هـ/١٢٩٧م فرق السلطان لاجين الصدقات بين الفقراء، وأفرج عن السجناء(١٢٧). وقد تكررت قرارات الأزمات الصعبة فيلاحظ أنه في عام ٧٣٥هـ/١٣٣٦م ارتفعت الأسعار في مصر ارتفاعاً شديداً، وتضررت مختلف طبقات المجتمع، وندرت الحبوب بأنواعها في الأسواق، وانعدم الخبز في المخابز فاضطر الناصر محمد بن قلاوون إلى فتح الأهراء التي يملكها، حيث باع كل ما كان فيها من حبوب وفق الأسعار المعتادة في الأوقات العادية، كما أصدر قراراً شمل جميع الأمراء بوجوب فتح مخازنهم وبيع الغلال كما فعل، وأنذر من يخالف ذلك، واستمر هذا القرار السلطاني الإلزامي حتى انفرجت الأزمة (١٢٨). بالإضافة إلى ذلك من المراسيم الرسمية الفردية المنوطة باجتهاد السلطان تلك التي اشتملت على أوامر إلغاء الضرائب التي كانت تثقل كاهل الرعية كما حدث سنة ٧١٥هـ/١٣٧٥م(١٢٩)، وسنة ٧٢٠هـ/١٣٢٠م عندما ألغى السلطان الناصر محمد بن قلاوون مجموعة كبيرة من الضرائب(١٣٠). كذلك من القرارات السلطانية الفردية المماثلة ذلك القرار الذي أصدره السلطان أمير المؤمنين المستعين بالله أبو الفضل العباس بن محمد عند توليه السلطنة سنة ٨١٥هـ/١٤١٢م، حيث أمر بإلغاء المكوس والمظالم عن الرعية(١٣١). وإلى جانب ذلك أصدر السلطان المؤيد شيخ في سنة

٨١٩هـ/١٤١٦م قراراً بإبطال مكس الفاكهة البلدية المحلية والمجلوبة من الخارج، وهو حوالي ستة آلاف دينار سنوياً، بالإضافة إلى الذي يأخذه الكتبة والأعوان، حيث أبطل كل ذلك، وتم نقش ذلك على باب الجامع المؤيدي(١٣٢). وتعتبر قرارات إلغاء الضرائب والمكوس من أهم القرارات التي اتخذها الحكام المماليك كونها تتعلق مباشرة بمصالح الناس من ناحية وموردا من الموارد الاقتصادية المهمة للخزانة العامة من ناحية أخرى.

ومن الأمور الإيجابية عند وقوع أزمة اقتصادية تشمل ندرة الغلال وارتفاع الأسعار مع وجود سلطان ضعيف أمام تسلط كبار الأمراء أن يتخذ قراراً مناسباً يخفف من وطأة الأحوال السيئة، حيث يبرز بعض المسؤولين الأكفاء المخلصين يساعدون السلطان على إيجاد حل للأزمة، ففي عام ٧٧٦هـ/١٣٧٥م عندما واجه السلطان الأشرف شعبان مشكلة مماثلة كان هناك الأمير منجك نائب السلطنة وناظر الخاص الذي أيد السلطان الأشرف شعبان في موضوع توزيع الفقراء على أمراء الألوف والتجار والأغنياء؛ بل وعلى دواوين الدولة، بحيث يتكفل كل مقتدر بإطعام عدد من الفقراء، بحيث لا يزيد عددهم عن مائة فقير كلٌ حسب قدرته إلى أن تنتهي الأزمة للحد من عدد الوفيات، وتخفيفاً من وطأة الواقع السيء على الفقراء(١٣٣). وكذلك من القرارات الرسمية العامة تلك التي يتخذها نائب السلطنة أو الوزير في حالة ضعف السلطان الحاكم؛ أو عدم قدرته على إدارة شؤون الدولة؛ أو استهتاره في صرف موارد الدولة على ملذاته وأصحابه المستفيدين من سلوكياته الطائشة كما حصل في عهد السلطان إسماعيل بن الناصر محمد بن قلاوون، حيث تمادى في مصادرة كبار الأمراء، وأفرط في تقديم الهدايا الثمينة لأصحابه وحاشيته والمحيطين به، كما اعتاد الناس في عهده على بذل العطايا والهدايا لهؤلاء المنتفعين الصغار المقربين من السلطان من أجل اعتلاء الوظائف الرفيعة حتى بلغت المصاريف ضعف الوارد إلى بيت المال فاضطر الوزير إلى رفع الأمر إلى "المجلس السلطاني" المكون من "أمراء المشورة"، حيث اتخذ المجلس قراراً بتقييد المصروفات،

والاكتفاء بالقدر الذي كان مقرراً أيام الناصـــر محمد بن قلاوون[١٣٤]. علاوة على ذلك من القرارات الملحة التي اتخذها الســـلطان في أوقات الأزمات عزل الإداري الذي يعجز عن حل أزمة طارئة يعاني الناس نتائجها، فالناصـر محمد بن قلاوون اتخذ قراراً سنة ٧٣٦هـــ/١٣٣٦م بعزل نجم الدين محمد بن حسين الإسعردي المحتسب[١٣٥]، وتعيين ضياء الدين يوسف[١٣٦] بن محمد المعروف باســم ابن خطيب الآبار الشــامي[١٣٧]. وزيادة على ذلك في أزمة غلاء ســنة ٧٧٦هـ/١٣٧٤م عندما أدرك السلطان الأشرف شعبان عدم قدرة محتسب القاهرة بهاء الدين محمد بن المفسر على معالجة المشكلة وتوفير الخبز للناس أصدر قراراً بعزله وتولية شمس الدين محمد بن أحمد الدميري حسبة القاهرة[١٣٨].

(٣) الهيئة التشريعية والوظائف التعليمية:

يعتبر ديوان القضـاء من أهم الدواوين في سلطنة المماليك، حيث يضم رؤساء القضـاء "قضـاء القضـاة"[١٣٩]وهم أربعة يمثلون المذاهب الفقهية الأربعة، ويســـمى متولي هذه الوظيفة "قاضـــي القضـــاء"، وهي أرفع الوظائف الدينية وأعلاها مكانة وأجلها رتبة[١٤٠]، وانفرد "قاضـي القضـاء" الشـافعي في تصـريف شـؤون ديوان الأيتام وديوان الأوقاف[١٤١]، وتولية نواب القضـاء أي: "القضـاة" في نواحي الوجهين القبلي والبحري في مصـر، ويعين قضـاة القضـاء الأربعة نواباً لهم في جميع نيابات سلطنة المماليك[١٤٢]. وكان لكل "قاضـي قضـاء" من المذاهب الفقهية الأربعة كاتب، وحاجب، ونقيب وأمناء، ووكلاء، وشـهود[١٤٣]. وإلى جانب قضـــاة القضـــاء الأربعة الشـــافعي والحنبلي والحنفي والمالكي كان هناك "قاضـــي العســـكر" الذي يرافق الســـلطان في أســـفاره[١٤٤]. وكانت جميع الوظائف الرفيعة في سلطنة المماليك يتبع متوليها السلطان مباشرة مثل: نائب السـلطنة، وناظر الخاص، والوزير، والولاة، والكشـاف، ونواب النيابات وغيرهم، إلا أنه كانت هناك وظيفتان تخضـعان لإشـراف "قاضـي القضـاء" وهما: وظيفة نيابة "دار العدل"، ووظيفة "شـــد الأوقاف"، ومما يثبت ذلك أنه عندما تولى الأمير بدر الدين محمد بن كندغدي بن الوزيري نيابة "دار العدل" و "شـــد

الأوقاف" اشتد في معاملة مباشري الأوقاف إما تدقيقاً أو تحصيلاً، فلما علم قاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة[١٤٥] بهذه الوقائع المهينة لمباشري الأوقاف، بادر إلى إبلاغ الناصر محمد بهذه التصرفات لابن الوزيري ونصحه بضرورة عزله، وبالفعل تم عزل ابن الوزيري عن "شد الأوقاف"[١٤٦]. بالإضافة إلى ذلك عين قاضي القضاة جلال الدين محمد القزويني[١٤٧] المحتسب ضياء الدين يوسف بن أبي بكر بن محمد "الضياء بن خطيب بيت الآبار" في وظيفة "ناظر الأوقاف" في مصر سنة ٧٢٧هـ/١٣٢٧م، وصدر من السلطان الناصر محمد مرسوماً بهذا التعيين[١٤٨]، ولكن في عام ٧٣٨هـ/١٣٣٨م عمل "قاضي القضاء" عز الدين عبد العزيز بن جماعة[١٤٩] على عزل الضياء من نظر الأوقاف[١٥٠]. وبناءً على ذلك يمكن القول إن "قاضي القضاء" كان له حق تعيين وعزل من يتولى نيابة دار العدل، وشد الأوقاف، ونظر الأوقاف.

أما الوظائف التعليمية والتدريسية في الجوامع والمدارس والخانقاوات وغيرها من المراكز الدينية أو التعليمية فإن الترشيح لها يتم من قِبَل الشخصيات القضائية الكبيرة أو أن يؤدي قاضي القضاة شخصياً مهام الوظيفة الشاغرة، وسواء أكان المرشح أحد هؤلاء القضاة أو شخصاً آخر فإن التعيين يتم بمرسوم سلطاني، ومثال ذلك كان ترشيح "قاضي القضاة" بدر الدين محمد بن جماعة لولده عز الدين عبد العزيز للتدريس في الجامع العتيق في القاهرة[١٥١]. وكذلك تولي تقي الدين عبد الرحمن[١٥٢] ابن قاضي القضاة تاج الدين بن بنت الأعز[١٥٣] التدريس في المدرسة الصلاحية بتوقيع شريف من السلطان[١٥٤]. كما كانت رئاسة الطب في البيمارستان المنصوري[١٥٥] تتم بموجب تقليد سلطاني يتضمن واجبات رئيس الأطباء في البيمارستان من تعليم، وممارسة علاج، وجميع الامتيازات المخصصة له[١٥٦].

ومن المفارقات في مسألة الاستمرار في الوظيفة الرفيعة الصادر بموجبها مرسوم سلطاني أن متوليها لا يملك أن يعزل نفسه فالأمير سنجر الجاولي[١٥٧] عندما فكر أن يعزل نفسه عن وظيفة "نظر البيمارستان" سنة

٧٣٨هـ/١٣٣٨م لخلاف بينه وبين السلطان الناصر محمد بن قلاوون حذره الأمراء عاقبة ذلك[١٥٨]، بينما استطاع قاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة أن يعفي نفسه سنة ٧٢٧هـ/١٣٢٧م عن منصبه على الرغم من معارضة السلطان الناصر محمد بن قلاوون لذلك، وقد تمت موافقة الناصر في نهاية الأمر بسبب إصرار قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة على طلبه[١٥٩]، وهذه الواقعة تدل على اختلاف الوضع في الوظائف التشريعية. بالإضافة إلى ذلك تمكن قاضي القضاة عز الدين عبد العزيز بن محمد بن جماعة أن يعزل نفسه من وظيفة القضاء سنة ٧٦٦هـ/١٣٦٥م في عهد السلطان الأشرف شعبان بن الناصر محمد، على الرغم من معارضته كبار المسؤولين في الدولة لهذا الأمر[١٦٠]. وعلى ذلك يمكن القول إنه ليس في جميع الوظائف يجوز لمتوليها حق عزل نفسه عن وظيفته، وإن ذلك اقتصر على وظيفة "قضاء القضاة" وهي وظيفة تشريعية عليا يعين لها بمرسوم سلطاني ويستطيع متوليها أن يعزل نفسه بشكل نهائي في أي وقت يشاء. علاوة على ذلك تجدر الإشارة هنا إلى أن قاضي القضاة برهان الدين إبراهيم بن جماعة[١٦١] لم يقبل منصب "قضاء القضاة" إلا بعد أن اشترط شروطاً كثيرة التزم له بها الأشرف شعبان وذلك في منتصف عام ٧٧٣هـ/١٣٧١م[١٦٢]. ثم عندما وجد قاضي القضاة في نهاية سنة ٧٧٦هـ/١٣٧٤م تدخل بعض الأمراء في شؤون القضاء بادر إلى ترك المنصب وعزل نفسه، ولكن السلطان الأشرف شعبان تمسك بوجوده في المنصب فاشترط شروطاً أجابه السلطان إليها[١٦٣]. وهكذا كان قاضي القضاة برهان الدين إبراهيم بن جماعة حريصاً على حسن أداء شؤون إدارته، وتنفيذ قراراته حتى عام ٧٧٩هـ/١٣٩٧م عندما زادت أوضاع الدولة سوءاً وضعفاً وخشي قاضي القضاة برهان الدين إبراهيم بن جماعة على نفسه مشقة الدخول في خلافات مع ولاة الأمر على أمور الدنيا ومصالحها بعيداً عن موجبات الدين؛ فعمل على النجاة بنفسه تورعاً وسلامةً، حيث عزل نفسه عن وظيفة "قضاء القضاة" وانقطع عن حضور المجلس السلطاني الرسمي في يومي

الاثنين والخميس، وبدأ يستعد للرحيل إلى القدس مؤثراً العزلة والانقطاع للعبادة(١٦٤). ولا شك فإن هذا الموقف يظهر متوافقاً مع شخصية قاضي القضاة برهان الدين إبراهيم التي تميل نحو الورع والتقوى والعزلة، ولكن الأمر غير المقبول هو تعيين بدر الدين محمد بن أبي البقاء في ذات المنصب مقابل مبلغاً من المال(١٦٥)، حيث يظهر التفاوت الكبير بين من يترك المنصب تورعاً وتحسباً وبين من يشتريه برشوة منافية لمبادئ الدين وشريعته. وقد أدى هذا الوضع غير المقبول بقاضي العسكر سراج الدين عمر البلقيني –الذي كان يأمل بأن يعين في منصب "قضاء القضاة" مكان برهان الدين إبراهيم بن جماعة– إلى عزل نفسه عن قضاء العسكر وتعيين ولده بدر الدين محمد (١٦٦) مكانه(١٦٧). وهكذا عانت النفوس التقية خلال النصف الثاني من القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي بين واجب الدين والعمل النزيه وبين مخالفات أهل الحكم لمبادئ الشرع الحنيف طمعاً في السلطة والمال.

وزيادة على ذلك عندما ألزم بعض الأمراء سنة ٧٧٨هـ/١٣٧٦م قاضي القضاة شرف الدين بن منصور الحنفي أن يحكم له باستبدال بعض الدور الموقوفة بملك آخر على مقتضى مذهب أبي حنيفة، رفض قاضي القضاة ابن منصور أن يقر الاستبدال الذي يتيح للأمراء الاستيلاء على الأوقاف، فلما زاد الضغط عليه للإفتاء بذلك عزل نفسه من منصب "قاضي القضاة"(١٦٨). وهكذا كان بعض أصحاب الوظائف التشريعية في الدولة يؤثرون عزل أنفسهم من وظائفهم الرفيعة من أجل النجاة بالنفس عن ارتكاب الأخطاء وسلب ممتلكات الناس، كما يظهر ذلك الوضع عدم احترام بعض كبار المسؤولين لهؤلاء المشرعين المخلصين للمجتمع وفق مبادئ الإتقان في العمل، والأمانة في المحافظة على حقوق الناس، والحرص على حسن القيام بواجباتهم الوظيفية التي أقسموا على أدائها على أحسن حال. وقد تميزت طبقة العلماء بصفات رائعة في مسالة تولي الوظائف؛ فبعض العلماء باشر القضاء بدون مرتب ومن هؤلاء هبة الله بن عبد الرحيم البارزي(١٦٩) الذي تولى القضاء في حماة بدون

مرتب لمدة أربعين سنة[١٧٠]، بل إن بعضهم رفض تولي المناصب العلمية مثل أحمد بن علي الحكري[١٧١] شيخ القراء بالمدرسة الظاهرية الذي عرضت عليه مناصب الإقراء فامتنع[١٧٢]، حيث يفهم من سيرته إنه كان يرى أن قراءة القرآن يجب أن تكون بدون مقابل أياً كان نوعه. بضاف إلى ذلك أن قاضي قوص إبراهيم بن هبة الله الإسنائي[١٧٣] عزل عن وظيفته لتمسكه بمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث طلب منه الناصر محمد بن قلاوون عندما زار مدينة قوص أن يسلمه أموال الزكاة التي تجمعت لديه من سكان المنطقة فرفض على أساس أن مال الزكاة يجب أن يوزع على الفقراء، فصدر القرار بعزله عن وظيفته، وعاش في القاهرة بدون عمل إلى أن توفي[١٧٤]. أما الشيخ العالم عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي[١٧٥] الذي ذاع صيته لغزارة علمه وسعة معرفته واطلاعه، حيث دَرَسَ في عدد من المدارس الشهيرة في عهد السلطان الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن قلاوون مثل المدرسة الملكية والمدرسة الفاضلية، كما دَرَسَ التفسير في الجامع الطولوني، وله العديد من المؤلفات والشروح، وتولى نظر بين المال والحسبة، ولكنه عندما أدرك أن الأيادي الفاسدة تعبث في مصالح البلاد عزل نفسه عن الحسبة ثم عزل نفسه عن نظر بيت المال مؤثراً لنفسه السلامة دون الموافقة على الخطأ[١٧٦].

ثالثاً . ظواهر الفساد الإداري:

(١) البذل للمناصب:

كان السلطان المملوكي دوماً حريصاً على حسن أداء كبار الموظفين، وإتقان قيامهم بواجباتهم تجاه الرعية، وكان لا يتردد في عزل أي مسؤول مهما كبر شأنه إذا تأكد من تقصيره في القيام بمسؤولياته أو اشتكى بعض الرعية من سوء أدائه، فالسلطان الأشرف قايتباي عزل كل من يشبك الجمالي[١٧٧] سنة ٨٨٥هـ/١٤٨٠م[١٧٨]، وكسباي[١٧٩] سنة ٨٩٤هـ/١٤٨٩م من وظيفة الحسبة لأن كلاهما عجز عن حل مشكلة غلاء أسعار الغلال في الأسواق، وندرة الخبز، وقلة الأغذية في الحوانيت. علاوة على ذلك كان تاج الدين عبد الله بن

نصر الله المقسي[١٨٠] أحد كبار الإداريين الذين تمت معاقبتهم نتيجة سوء سلوكهم، حيث إنه عندما كان "ناظر الخاص" في عهد السلطان الأشرف قايتباي أخذ عدة أصناف من الفراء من بعض التجار ولم يدفع ثمنها فشكاه التاجر إلى الأشرف قايتباي الذي حقق في الشكوى، ولما تأكد منها عزل "ناظر الخاص" تاج الدين المقسي، وأخذ حق التاجر منه وسلمه لصاحبه، بل وتمت مصادرة مبلغ مائة ألف دينار من أموال المقسي حتى لم يبق شيء لديه لتكملة قيمة المصادرة فاضطر إلى الاستدانة من الآخرين[١٨١]. بالإضافة إلى ذلك عندما توجه برهان الدين النابلسي[١٨٢]"وكيل بيت المال" في عهد السلطان الأشرف قايتباي في سنة ٨٨٠هـ/١٤٧٥م إلى دمشق لبعض المسائل قام ببعض أعمال الظلم ضد الرعية فثارت ضده جموع العامة واعتدوا عليه وكادوا يحرقون داره لولا تدخل بعض كبار المسؤولين في دمشق، وعندما علم الأشرف قايتباي بالواقعة، وتأكد من سوء سلوك وكيل بيت المال، أمر بالقبض عليه، حيث حبس وتمت مصادرة جميع أمواله، ثم عوقب حتى توفي من شدة العقوبة[١٨٣]. كذلك من هذه الشخصيات الإدارية التي أساءت استخدام صلاحيات المنصب الذي تبوأته محمد العظمة[١٨٤] "ناظر الوقف"[١٨٥] في عهد الأشرف قايتباي الذي اشتط عندما أصبح ناظراً للوقف في جميع الأموال من إيرادات الأوقاف، ورفع رسوم الأوقاف، وصناديق أصحابها، كل ذلك لتحصيل مبالغ مالية كبيرة يقدمها إلى السلطان الأشرف قايتباي، ولكن هذه الممارسات الخاطئة أغضبت الواقفين رجالاً ونساءً فشكوه إلى السلطان الأشرف قايتباي، فأمر بالقبض على محمد العظمة وألزمه بعمل جميع حسابات الأوقاف، وعاقبه عقوبة شديدة، وجرده من جميع مسؤولياته[١٨٦]، وحيث إنه قد وصل لهذه الوظيفة ببذل المال فقد أجبر على كتابة قسم بعدم السعي مرة أخرى لتولي نظر الأوقاف، بل كتب من هذا القَسم أربع نسخ بعث إلى كل قاضٍ نسخة منها[١٨٧]. علاوة على ذلك تم القبض على قاسم بن شغيتة الذي تولى الحسبة[١٨٨] في عهد السلطان الأشرف قايتباي سنة ٨٨٥هـ/١٤٨٠م، ثم نقل إلى الوزارة ونظر

الدولة[١٨٩] معاً حتى عزل سنة ٨٩١هـ/١٣٨٩م[١٩٠]، وأحيل إلى التحقيق تمهيداً لمعاقبته عن المخالفات التي ارتكبها في أثناء توليه منصبي الوزارة ونظر الدولة. ومن اللافت للنظر أن قاسم بن شغيتة هذا كان قد تولى "نظر الدولة" مقابل الالتزام بتقديم مبلغ من المال ولكن يبدو إنه عجز عن تنفيذ الالتزام فعزل عن "نظر الدولة" سنة ٨٧٥هـ/١٤٧٠م وعوقب لكي يوفي بالتزامه[١٩١]. ولكن بعد أربع سنوات تم تعيينهُ في "نظر الدولة" مرة أخرى وذلك سنة ٨٧٩هـ/١٤٧٤م[١٩٢]، ثم أضيفت إليه الوزارة، ولكن عزل مرة أخرى عن كلا المنصبين كما سبق ذكر ذلك آنفاً.

وقد تعددت أسباب عزل كبار الموظفين مثل سوء استخدام الصلاحيات التي يحصل عليها صاحب المنصب الرفيع، والاعتداء على أموال الرعية وممتلكاتهم[١٩٣]، وعدم القيام بمسؤوليات الوظيفة كما ينبغي، والالتفاف على شخص السلطان ومحاولة التأثير على القرارات التي يصدرها، وسوء السلوك في التصرفات الشخصية، وكذلك الترفع والتكبر على الناس[١٩٤]، وسوء معاملة الفقراء أصحاب المصالح والقضايا المختلفة وازدراء شخوصهم[١٩٥]، وكل هذا يدل ـــ سواء في أثناء حكم السلاطين أقوياء الشخصية مثل السلطان لاجين والسلطان قلاوون والسلطان الناصر محمد وغيرهم، أو خلال فترات حكم السلاطين ضعاف الشخصية لصغر سنهم ـــ على أن الرعية كانت دوماً مركز اهتمام المسؤولين المخلصين في الدولة، وكان وقوع الظلم عليها يستوجب تحرك هؤلاء المصلحين، وعزل المسؤول المتسبب في وقوع الظلم الواقع على الرعية أياً كان نوع الظلم ووسيلته. وكانت شبهة أخذ رشوة تعرض الموظف الكبير المشتبه بسلوكه للتحقيق والسجن والمصادرة، فقد تم القبض على الكاتب موسى بن التاج إسحاق بن عبد الكريم القبطي سنة ٧٣٣هـ/١٣٣٢م[١٩٦] بتهمة أنه تسلم رشوة أو هدية عبارة عن صندوق فيه ذهب وزمرد وجوهر ثمين، وتعرض للعقوبة مع مصادرة كافة ممتلكاته وممتلكات أهله[١٩٧]. ولكن بعد فترة وجيزة يلاحظ أن موسى بن التاج إسحاق هذا قد أفرج عنه وتولى "نظر الخاص" ثم

نظر الجيش[١٩٨]، ثم الوزارة في دمشق عدة مرات حتى توفي سنة ٧٧١هـ/١٣٧٠م[١٩٩]. وهذا يُبين أن المناصب العالية في الدولة كانت مقصداً لمكائد الحاسدين وحقد المتنافسين؛ فعانى بعض هؤلاء المسؤولين المخلصين من اتهامات باطلة تعرضوا بسببها للحبس والعقوبة والمصادرة.

وزيادة على ذلك كان تولي القضاء متاحاً إذا بُذل المال فالشهاب أحمد بن علي عواض[٢٠٠] تولى قضاء الإسكندرية مقابل ثلاثة آلاف دينار دفع منها ألفين وأخر الألف الثالثة لكي يسددها لاحقاً، وعندما تأخر عن دفع الألف الثالثة قُبض عليه وعُوقب عقوبة شديدة توفي على إثرها سنة ٨٩٢هـ/١٤٨٧م[٢٠١]، بل إن استمرار القاضي في وظيفته كان يتم بناءً على صدور مرسوم "خلعة الاستمرار"، حيث يلاحظ أن السلطان الناصر فرج بن الظاهر برقوق أصدر قراراً سنة ٨٠٩هـ/١٤٠٦م باستمرار قضاة طرابلس في وظائفهم "خلعة الاستمرار" بعد أن أخذ من كل منهم مالاً نظير هذا المرسوم[٢٠٢]، وهكذا أصبحت الوظائف التشريعية "القضاء" في أواخر عصر سلاطين المماليك ميسرة لمن يستطيع أن يدفع الثمن المقرر لها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن السلطان كان دوماً حريصاً على حسن اختيار الشخصية المتقدمة للمنصب، ومعاقبة من يخل بواجبات وظيفته[٢٠٣]. وكانت أبواب السلاطين المماليك دائماً مفتوحة أمام الرعية لسماع رأيها في المسؤول الإداري سواء أكان هذا المسؤول نائباً كبيراً على أحد نيابات السلطنة أو موظفاً صغيراً، حيث كان السلطان حريصاً على التحقق من كل الشكاوى، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل رفع الأذى واستقرار الأوضاع، فعندما اشتكى بعض كبار الشخصيات إلى السلطان المؤيد شيخ سوء سلوك نائب طرابلس الأمير برد بك الخليلي[٢٠٤] عمل على استدعائه إلى القاهرة للتحقق من وقائع الشكوى ثم عزله عن نيابة طرابلس[٢٠٥].

(٢) عقوبات الإخلال الوظيفي:

وقد اختلفت مواقف السلاطين المماليك في ممتلكات وأموال ومقتنيات

المسؤول الكبير عند القبض عليه في أثناء مزاولته وظيفته، وربما اختلف أيضاً موقف ذات السلطان بين فترة وأخرى، فعندما قبض السلطان الظاهر بيبرس على الأمير عز الدين أيبك الدمياطي[٢٠٦] والأمير شمس الدين آقوش[٢٠٧] البرنلي لم يمس ممتلكاتهما ولم يتعرض إلى مماليكهما أو حواشيهما[٢٠٨]، بينما عندما قبض السلطان الناصر محمد بن قلاوون على ناظر الخاص كريم الدين عبد الكريم بن هبة الله بن السديد سنة ٧٢٣هـ/١٣٢٣م صادر كافة أمواله وعقاراته ومقتنياته[٢٠٩]. علاوة على ذلك عندما قبض الناصر محمد على الأمير تنكز الحسامي نائب الشام وقتله في سجنه سنة ٧٤١هـ/١٣٤٠م صادر جميع أمواله وممتلكاته وخيله ومماليكه[٢١٠]. وكذلك عندما قبض السلطان الناصر حسن بن الناصر محمد بن قلاوون على نائب طرابلس الأمير ألجيبغا المظفري[٢١١] سنة ٧٥٣هـ/١٣٥٢م صادر جميع أمواله وممتلكاته[٢١٢]. بل تَعدُ المصادرة الشاملة التي تعرض لها عبد الكريم بن هبة الله بن السديد الكبير "ناظر الخاص" من أكبر المصادرات التي شهدتها سلطنة المماليك، حيث عوقب هو وأولاده عقوبة شديدة وتمت مصادرة كل ما يملكون في مصر والشام من مال وعقار ومقتنيات، وانتهت حياته بقتله في سجنه مع إن جميع الكتابات التاريخية تشير بإسهاب إلى إخلاصه في عمله وتفانيه في خدمة الناصر محمد بن قلاوون[٢١٣].

وكذلك قبض الناصر محمد بن قلاوون على الصاحب أمين الملك عبدالله بن تاج[٢١٤] الذي تولى الوزارة ثم "نظر دواوين" دمشق، حيث عوقب، وصودرت جميع أمواله[٢١٥]. بالإضافة إلى ذلك عندما قبض السلطان الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن الناصر محمد بن قلاوون في سنة ٧٦٨هـ/١٣٦٧م على ماجد بن قزوينة الوزير وناظر الخاص عقاباً له على سوء إدارته بعض الشؤون المالية عوقب عقاباً شديداً، وصودرت أمواله ومقتنياته من الذهب والفضة[٢١٦]. وكذا الحال بعد بضع سنوات حينما قبض على الوزير الصاحب تاج الدين النشو الملكي سنة ٧٧٦هـ/١٣٧٤م، حيث عوقب وأخذ منه

ثمانين ألف مثقال من الذهب، وهدم منزله كله، وأخرج منفياً إلى الشـــام على حمار(٢١٧). كما كان الوزير الصـــاحب كريم الدين شـــاكر بن الغنام أحد أولئك الوزراء الذين تولوا الوزارة، وأحســـنوا القيام بمســـؤوليات المنصـــب في ســـنة ٧٧٦هـــ/١٣٧٤م، ولكن الوضع لم يستمر، حيث قبض عليه، وألزم بدفع مبلغ كبير للسلطان الأشرف شعبان حتى اضطر إلى بيع أثاثه وخيوله(٢١٨).

وفي محاولة تفسير اختلاف ردود الفعل السلطانية يمكن القول إن تغير الأحوال بين عصـر التأسـيس وعصـر الازدهار، وتغير طبيعة الناس هما وراء هذا التصرف المختلف لأولئك السلاطين، وربما تكون شخصية السلطان الحاكم هي الفيصل في نوعية الحكم والمعاملة مع المسؤول المخطئ، حيث يلاحظ أن السلطان المنصور قلاوون عندما قبض على الوزير برهان الدين السنجاري(٢١٩) صـادر كل ما يملك هو وولده عيسـى(٢٢٠) مع إن الأخير ليس له علاقة بسلوك والده. كما يلاحظ أن السـلاطين صـغار السـن الذين تولوا الحكم في النصـف الثاني من القرن الثامن الهجري/ الرابع عشـــر الميلادي كانوا أكثر اندفاعاً في مصـادرة المسؤولين إذا أخطأوا، حيث تشمل المصـادرة المادية الكلية جميع أهل المســـؤول(٢٢١). وهكذا تعرض عدد كبير من مســـؤولي الدولة للمصـــادرة بعد القبض عليهم، حيث تحول جميع أموالهم ومقتنياتهم وأملاكهم لصـــالح الخزانة السـلطانية، وهذه العقوبة كانت تتم إما لثبات التقصـير في أداء المسـؤولية، أو أحياناً لمجرد الشك، وربما كانت هذه العقوبة من حبس وتعذيب ومصـادرة إنذاراً للآخرين للالتزام في حســن أداء مســؤوليات الوظيفة المناطة بهم. ومن جانب آخر كان هذا التوجه بالشـبهة في القبض على كبار الموظفين دون جرم ظاهر أو ذنـب جـائر ســـبباً في عزوف كثير من رجـال الدولـة الأكفـاء عن قبول المناصـــب العالية ذات المســـؤوليات الجســـيمة خشـــية أن يأتي اليوم الذي يتعرضون فيه للسجن والعقوبة والمصادرة.

(٣) الاتهامات بالشبهة:

من اللافت للنظر إن مصـادرة كبار المسـؤولين لم تقتصـر على أولئك الذين اقترفوا الأخطاء في أثناء توليهم وظائفهم، بل شـملت أيضـاً من شـهد لهم

الجميع بالأمانة والإخلاص، فالضياء يوسف بن أبي بكر خطيب بيت الآبار تولى الحسبة، ونظر البيمارستان، ونظر الصدقات والأيتام، مع شعبية كبيرة تمتع بها بين طبقة العامة؛ واحترام من كبار العلماء والمسؤولين؛ ومع ذلك قبض عليه بعد عزله عن جميع وظائفه سنة ٧٣٨هـ/١٣٣٧م وعوقب وصودر ونفي إلى قوص لفترة من الزمن، ثم أعيد إلى القاهرة، حيث عاش بطالاً بدون عمل إلى أن توفي سنة ٧٦١هـ/١٣٥٩م[٢٢٢]، ولا يوجد تفسير لمثل هذه الحوادث سوى ظاهرة "الأخذ بالشبهة أو الشك الطارد" فلا يوجد في جميع مصادر التاريخ المملوكي أي إشارة لأي تصرف خاطئ أقدم عليه الضياء يوسف بن خطيب بيت الآبار في أثناء قيامه بكافة مسؤولياته في جميع الوظائف التي تولاها؛ أو أي إخلال بالأمانة التي أوكلت إليه، وعلى ذلك فإن عزله عن "نظر الوقف" بداية بتوجيه من "قاضي القضاء" عز الدين عبد العزيز بن جماعة كان على أساس أنه تولى هذه الوظيفة بناءً على ترشيح "قاضي القضاء" جلال الدين القزويني، فلما طعن "قاضي القضاء" عز الدين عبد العزيز بن جماعة في صحة جميع التعيينات التي تمت بناءً على ترشيح من "قاضي القضاء" جلال الدين القزويني كان الضياء يوسف أحد أولئك الذين ترشحوا من قبل "قاضي القضاء" جلال الدين القزويني، وعلى ذلك كان عزله عن "نظر الوقف" دون الأخذ بعين الاعتبار حسن قيامه بواجباته الوظيفية، ويبدو إن الشبهة امتدت فشملت ملاحقته في وظائفه الأخرى، حيث عزل عن جميعها، وسجن، وعوقب، وصودر، ونفي دون ذنب يذكر، وكان الوضع يستوجب مزيداً من التقصي والتثبت.

وزيادة على ذلك كان الحاج آل ملك[٢٢٣] أحد أولئك كبار المسؤولين المخلصين الذين نُكل بهم دون سبب يذكر، فقد كان مخلصاً للناصر محمد بن قلاوون، وتولى نيابة السلطنة أكثر من مرة في عهد أولاده، ثم عين نائباً لحماة، ثم نائباً لصفد، ولكن السلطان الكامل شعبان أمر بالقبض عليه، حيث أحضر من صفد وسجن في الإسكندرية، وتمت مصادرة جميع أملاكه وأمواله ومقتنياته،

بل كل ما كان عند أهله، وتم قتله بعد فترة اعتقال وجيزة في الإسكندرية، وكان مشهوداً له بحسن الخلق وطيب الأداء والأمانة في العمل، وحرص في أثناء نيابته على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، وكان خيراً في جميع تصرفاته، مخلصاً في جميع واجباته(٢٢٤). وكذلك كان القاضي فخر الدين محمد بن فضل الله(٢٢٥) ناظر الجيش من أفضل الشخصيات التي خدمت السلطة المملوكية بإخلاص وأمانة، ومع ذلك تم القبض عليه دون سبب يذكر، وصودرت جميع أملاكه وأمواله ومقتنياته، وقُبض على حاشيته، حيث تمت معاقبتهم ومصادرة جميع ممتلكاتهم، على الرغم من خدماته الجليلة للسلطنة طيلة عمله ناظراً للجيش(٢٢٦). وإلى جانب ذلك تم القبض على نائب الإسكندرية صلاح الدين خليل بن عرام سنة ٧٧٨هـ/١٣٧٧م في عهد السلطان علي بن شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون وصودرت أمواله دون أن يقترف أي خطأ، ثم أعيد بعد ذلك إلى وظيفته نائباً للإسكندرية(٢٢٧).

وفي بعض الأحيان عندما يرفض بعض كبار الموظفين سوء سلوك كبار المسؤولين في إدارة شؤون الدولة، والتفريط بمبادئ الأمانة والشرف في تدبير الأمور فإن هذا الموقف يعرض المخلص الناصح لأقسى أنواع العذاب بعد طرده من وظيفته كما حدث سنة ٧٥٥هـ/١٣٥٤م عندما منع تاج الدين أحمد(٢٢٨) بن الصاحب أمين الملك عبد الله بن غنام ناظر الخاص وناظر الجيش المقايضات، وبيع الإقطاعات، حيث كان الأمير شيخو(٢٢٩) يكسب من وراء ذلك أموالاً طائلة ورشاوى باهظة، فعمل الأمير شيخو على القبض على ابن غنام ناظر الخاص، وعُذب عذاباً شديداً حتى توفي(٢٣٠). ولعل هذا من الأسباب التي جعلت الموظفين المخلصين يعملون على عزل أنفسهم من وظائفهم عندما يواجهون صعوبة التصدي للفساد، والخشية من تعريض أنفسهم للسجن والتعذيب حتى الموت. ولا شك فإن هذا يعتبر مظهراً من مظاهر الفساد الاجتماعي الذي شاب الجهاز الإداري الوظيفي في سلطنة المماليك خلال حكم السلاطين الضعفاء.

(٤) السلبيات الإدارية:

ويلاحظ في بعض الأحيان عجز السلطان عن اتخاذ قرار شخصي أو عام لإصلاح بعض الظواهر السلبية في الجهاز الوظيفي، حيث يؤدي الوضع السيئ إلى تنحي بعض الشخصيات المستقيمة عن الوظائف العامة ذات الصلة بالممارسات الخاطئة(٢٣١)؛ فالشيخ العالم جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي(٢٣٢) طلب الإعفاء عن وظيفة "وكالة بيت المال" عندما عجز عن التصدي للأعمال الظالمة التي يمارسها الوزير ماجد بن قزوينة القبطي(٢٣٣) من أجل زيادة أموال بيت المال(٢٣٤)، حيث عانت فئات كثيرة من الرعية مصائب كبيرة من جراء المظالم التي ارتكبها، في حين كان السلطان الأشرف شعبان عاجزاً عن اتخاذ أي إجراء ضد الوزير ابن قزوينة(٢٣٥). وكانت مواقف "قضاة القضاء" أشد صرامة في الوقوف ضد الفساد، والإصرار على عدم المشاركة في شؤون الدولة، بل عدم مناقشة أي أمر كانوا يرفضونه؛ والأمثال كثيرة في تاريخ القضاء في سلطنة المماليك على هذه المواقف الشجاعة. ويكفي هنا الإشارة إلى موقف قاضي القضاة برهان الدين إبراهيم بن جماعة، حيث إنه منع بعض موقعي الحكم من التوقيع على ما يراه مخالفاً للحق والقانون، فاشتد إلحاح بعض كبار المسؤولين في الدولة حتى أدى الوضع إلى غضبه وعزل نفسه عن وظيفة "قاضي القضاء" الأمر الذي أحرج الأمراء المقدمين، وشق على السلطان الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن قلاوون. وقد حاول كبار الأمراء المسؤولين في الدولة بإصرار شديد وتذلل كبير مع قاضي القضاء برهان الدين بن جماعة على أن يعود إلى وظيفته إلا أنه كان مصمماً على عدم العودة إلى وظيفته، فلما ابلغوه رغبة السلطان الأشرف شعبان في عودته وافق على مقابلة السلطان، حيث طلب وقتاً للتفكير في الموضوع والاستخارة(٢٣٦)، حيث وافق بعد ذلك على أن يعود إلى وظيفته بعد أن "اشترط على السلطان شروطاً كثيرة التزم له بها حتى قبل الولاية، ولبس التشريف الصوف، ونزل وعليه من المهابة ما يكاد يشق الصدور، فكان يوماً

مشـــهوداً"[٢٣٧]. وهكذا عندما يكون الســـلطان عاجزاً عن اتخاذ القرار يمارس بعض المســـؤولين دوراً نفعياً بالتلاعب في مصـــالح البلاد، حيث لا يملك المخلصين من كبار الموظفين سوى رفض المشاركة، والتصدي لأساليب الفساد في مصـالح الرعية، وبالتالي يكون اعتزال البعض للمنصـب هو السـبيل الوحيد للنجاة بالنفس النزيهة عن منزلقات الخطأ.

وبناءً على ذلك يمكن القول بأن عدم وجود قانون أو دستور يحدد نظام الحكم وأهلية الحاكم كان يؤدي إلى أن يمســـك الحكم من يفتقد الأهلية العمرية والكفاءة الفكرية، ومن ثم يصبح الوضع الإداري في البلاد غير مستقر مع عبث بعض كبار المسؤولين في مصالح الدولة، والاستنفاع من صلاحيات مناصبهم في الكسب غير المشروع مع الاستهانة بمصالح الرعية وحقوقها؛ في حين كان الســـلطان عاجزاً عن اتخاذ أي قرار يوقف به ســـوء مجريات الأمور، وأعمال الظلم والفساد، حيث يجر كل ذلك إلى معاناة عامة تشمل جميع الطبقات حتى يعجز المصـــلحين من كبار القوم مثل "قضـــاة القضـــاء" عن التدخل من أجل الصـالح العام. ولعل أهم مسـوغات النظام الإداري الناجح هو وضـع الشـخص المناسـب في المكان المناسـب، حيث تكون كفاءة المرشـح هي معيار التفضـيل والتعيين، ويلاحظ مراعاة هذا المبدأ كثيراً في وجود ســـلطان قوي له كلمة نافذة وهيبة واضـحة، ولكن في أوقات حكم اسـمي لسـلطان ضـعيف تبرز ظاهرة بيع الوظـائف العليا في الدولـة دون أن يكون في نـاموس النظـام الإداري مـا يحول دون ذلك، فيصـــل إلى المناصـــب العليا من يملك المال ويفتقر الكفاءة[٢٣٨]. وعلى الرغم من وجود إطار ثابت للنظام الإداري إلا أن تفاصـــيل هذا النظام كانت متغيرة انســجاماً مع معطيات الوضــع فإذا حققت جزئية في النظام منفعة شـــعبية فإن هذا يؤدي إلى اســـتمرارها، وإن حدث إخلال في فاعلية أخرى فإن إلغائها كان الخيار الأول في القرارات السلطانية، من ذلك مثلاً: وظيفة "ضـامن الجهات" الذي يتولى جباية الضـرائب المفروضـة على جميع الجهات[٢٣٩]، فإن تمادى الضـــامن في اســـتغلال صـــلاحيات وظيفته وأخذ من الناس زيادة عن

المقرر عليهم عمل السلطان على إلغاء هذه الوظيفة من النظام الوظيفي بشكل نهائي ونافذ(٢٤٠). كذلك نص النظام الإداري اتساقاً مع موجبات الشريعة الإسلامية على مساعدة الفقراء من إيرادات الدولة لكي يتمكنوا من مواصلة العيش بكرامة دون الحاجة إلى مد اليد للسؤال، وكانت هذه المساعدات المالية للفقراء تسير وفق نظام مستتب منتظم، إلا أنه في بعض الأوقات عندما يرغب بعض كبار المتنفذين في تحقيق المكاسب المالية للسلطان فإنهم يعمدون إلى قطع هذه الرواتب الشهرية فيؤدي ذلك إلى حرمان الفقراء من مورد مهم هو مصدر قوتهم(٢٤١).

ومن اللافت للنظر في تاريخ سلطنة المماليك ومجريات حوادثها أنه لم يتضمن هيكل النظام الإداري جزئية تمنع استغلال الرعية والاستهانة بحقوقها الإنسانية والمادية، ومن ثم تعرض الناس للسخرة(٢٤٢)، وأجبر التجار على شراء بضائع لا يرغبون فيها بأسعار باهظة(٢٤٣)، ومارس بعض نظار الخاص احتكار البضائع، وتمادى أصحاب السلطة في معاقبة المخطئين جسدياً في صور تعذيب شنيعة مثل استخدام الخطاف الحديدي في فم الفرد، أو نعل قدميه بالمسامير(٢٤٤)، أو مصادرة جميع ممتلكات من ينالهم الغضب السلطاني، حيث تحول كل مقتنياتهم إلى الخزانة السلطانية(٢٤٥)، بل كان الأمر يمتد فتحصل المصادرة الجماعية لكل من له صلة بالمغضوب عليه(٢٤٦). وفي بعض الأحيان عمد بعض المتنفذين إلى تقليص حرية البيع والشراء إلى درجة كبيرة، بحيث كان يتعذر على التجار الحصول على البضائع خارج المخزن السلطاني(٢٤٧)، بل كان التجار يجبرون على شراء بضائع من السلطان بمبالغ باهظة ولا يستطيعون الرفض مهما ارتفعت الأسعار فيعانون المشقة والخسائر المالية الفادحة(٢٤٨). وأحياناً كان أصحاب الطواحين يُلزمون على شراء كميات من الحبوب لا يحتاجونها بأسعار باهظة(٢٤٩)، بل يُجبر الناس على شراء كميات من السكر والقند والقماش والخشب فوق حاجتهم، حيث عانى التجار وعامة الناس الكثير من أساليب الظلم الاقتصادي، وجبرية شراء البضائع(٢٥٠).

علاوة على ذلك عانى صـــغار التجار والباعة وأصـــحاب الحوانيت من إلزام بعض المتنفذين لهم شـراء أصـناف كثيرة من البضـائع التالفة بأثمان باهظة. وزيادة على ذلك شـمل تحصـيل الأموال لصـالح الخزانة السـلطانية التشـدد في اسـتيفاء "ضـريبة خراج" أوقاف المؤسـسـات الدينية والخيرية والتعليمية بغض النظر عن نوعية الإنتاج أو قلة كميته(٢٥١).

ومن اللافت للنظر أنه عندما كان يتعرض العامة للمعاناة الاقتصـادية بسبب التلاعب في أسعار الأغذية اليومية، أو البضائع المطروحة في الأسواق نتيجة عدم قيام المحتسـب بواجبه، فإنهم يبادرون إلى المطالبة بعزله كما حدث سنة ٧٧٩هـ/١٣٧٧م عندما اشتدت مطالبة العامة بضرورة عزل شمس الدين محمد الدميري وإعادة جمال الدين محمود العجمي(٢٥٢) إلى حسـبة القاهرة(٢٥٣). كذلك في بعض الأوقات عندما يكون السـلطان ضـعيفاً عاجزاً عن التصـدي لتلاعب بعض كبار الأمراء في شـؤون الدولة فإنهم يعمدون إلى إعطاء المناصـب الإدارية العليا لمن يحقق رغباتهم في الربح غير المشـروع، ولمن يسكت عن استغلالهم وظائفهم لمنفعة مصالحهم الشخصية، وهذا هو السبب في مسـاندتهم مثلاً تولية المليجي وظيفة الحسـبة وعزل جمال الدين محمود العجمي، ولكن سوء الأوضاع في عهد المليجي، وتلاعب الأمراء في الأسعار أدى إلى رفض العامة لهذا التعيين، وبدؤوا يطالبون السـلطان الناصـر فرج بضرورة عزل المليجي وإعادة محمود العجمي إلى الحسبة، خاصة وأنه كان له فضـل كبير في مسـاعدة الفقراء في أزمة غلاء ٧٨٣هـ/١٣٨١م، فلم يجد السلطان الناصر فرج بداً من الاستجابة لمطالب العامة، حيث تم عزل المليجي وإعادة محمود العجمي إلى الحسبة(٢٥٤). ويلاحظ هنا تكرار تعيين جمال الدين محمود العجمي، ثم عزله، ثم إعادة تعيينه مما يوضح رفض الأمراء لتعيينه في أي وظيفة إشرافية تنفيذية لأن وجوده يعرقل تنفيذ خططهم الشخصية لتحقيق مصالحهم الخاصة، ولهذا تكرر عزله، ولكن سوء إدارة من يخلفه تجعل العامة يلحون على السلطان بوجوب إعادته لوظيفة الحسبة.

رابعاً . مثالب التولية والتعيين:

(١) شراء المناصب:

لقد شهدت فترة حكم أولاد الناصر محمد بن قلاوون ـــ التي عُرفت في التاريخ بضعف الأوضاع فيها . ظاهرة الوصول إلى المناصب العالية والوظائف الرفيعة ببذل المال والهدايا؛ ففي عهد السلطان الكامل شعبان كان ابن الموصلي متولياً "نظر حلب"، فقدم ابن قرناص وبذل للسلطان الكامل شعبان ألفي دينار من أجل أن يحصل على نظر حلب، وبالفعل تم له ذلك، فلما علم ابن الموصلي بالأمر أرسل ابنه بهدية ثمينة مع جواري حسان إلى السلطان الكامل شعبان، فعمل الأخير على إعادته إلى وظيفته، وعزل ابن قرناص عن "نظر حلب" بعد عشرين يوماً فقط دفع مقابلها ثمناً باهظاً[٢٥٥]. أما الحادثة الثانية التي وقعت في عهد السلطان الكامل شعبان فهي أن علاء الدين القرع رغب في منصب قضاء دمشق فقدم هدية جليلة إلى الكامل شعبان وكان ذلك يقتضي عزل تقي الدين السبكي[٢٥٦] عن قضاء دمشق فلما علم الأمير جنكلي البابا[٢٥٧]بهذا الموضوع سعي عند السلطان حتى نجح في وقف القرار السلطاني، واستمرار تقي الدين السبكي في قضاء دمشق، بينما عوض الأقرع مقابل الهدية التي قدمها بنظر الأوقاف في دمشق[٢٥٨]. ولعل الواقعة الأكثر تأثيراً أن قاضي دمشق تقي الدين السبكي عزل قاضي القدس ابن سالم عن وظيفته، حيث أثبت عليه محضراً أنه باع أيتاماً من يتامى المسلمين الأحرار إلى النصارى، ولكن ابن سالم استخدم الوسطاء المقربين إلى السلطان الكامل شعبان للعودة إلى وظيفته، وتم له ذلك بعد أن قدم مبلغ ألف وخمسمائة دينار للسلطان ومثلها لمن توسط له، وعاد إلى وظيفته في قضاء القدس[٢٥٩]. ومع تكرار هذه الوقائع شاع بين الناس عن الكامل شعبان قبوله الرشاوى والهدايا مقابل الحصول على المناصب العالية، فقصده كل من يملك المال ويرغب في وظيفة رفيعة أو إقطاع مثمر[٢٦٠]. وهكذا تكررت ظاهرة تولي المناصب العليا

والمهمة مقابل بذل مبلغاً من المال أو هدية ثمينة، فهل هذا يعني أن الأكفاء غير المقتدرين مالياً لم يحظوا بفرصة ارتقاء هذه الوظائف لعدم قدرتهم على البذل؟ وكيف كان السلطان الكامل شعبان مطمئناً إلى أن هذا الذي تولى وظيفته بالهدية والرشوة لن يعمل على تعويضها من حقوق الناس والتضييق عليهم في أرزاقهم؟ بل كيف اطمأن الكامل شعبان إلى حسن حكم قاضٍ وصل إلى منصبه بالبذل؟ وهل يمكن أن يكون مَن لم يكن أميناً مع نفسه أن يكون أميناً مع الآخرين؟ ألا يمكن أن يكون هذا الوضع مدعاة لانتشار الظلم وضياع حقوق الرعية؟ في الحقيقة لا يوجد تفسير لهذه التساؤلات سوى إن الكامل شعبان كان صغير السن طائشاً متهوراً مع إقبال على اللهو والمجون، ومما زاد الوضع سوءاً تخلي بعض كبار الأمراء عنه، بل إن بعضهم آثر الإعفاء والابتعاد عن مقر السلطة، حيث لم يكن معه سوى حاشيته التي استفادت من سوء أفعاله(٢٦١).

لقد أثبتت الحوادث في هذه الفترة تفشي ظاهرة تولي الوظائف بالبذل حتى تفاقم الوضع سنة ٧٥١هـ/١٣٥٠م فاشتكى بعض الأجناد إلى الوزير منجك اليوسفي(٢٦٢) إن بعض ولاة الأعمال الذين تولوا وظائفهم مقابل بذل المال قد تمادوا في نهب أموال الناس، فعمل الوزير منجك على عزل هؤلاء الولاة عن وظائفهم وتغريمهم عن سوء أعمالهم(٢٦٣). وهكذا كان من يبذل المال من أجل الحصول على وظيفة يعمل على تعويض ما دفعه من خلال الإخلال بواجبات الأمانة والإخلاص والعمل على نهب الناس وأخذ أموالهم. وفي سنة ٧٥٥هـ/١٣٥٤م عندما تولى السلطان حسن بن الناصر محمد بن قلاوون أصبح الأمير شيخو الناصري مدبر المملكة، وأجاز توظيف الولاة والكشاف في أرجاء السلطنة بالمال، فوزعت الوظائف المهمة في الأقاليم بين الناس القادرين على الدفع، حيث حصل حاجي أستادار ظهيربغا على ولاية قوص مقابل مائتين وخمسين ألف درهم، وحصل ناصر الدين محمد بن إياس الدويداري على وظيفة كاشف الوجه البحري مقابل ستة آلاف دينار(٢٦٤). ولعل شراء المناصب

والوصـول إلى المراكز العليا بالبذل من أسـباب تصـدر الجهلاء واجهة الإدارة السلطانية، حيث ضم المجلس السلطاني شخصيات اتصفت بالجهل والتهور؛ ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر مجلس السلطان الأشرف شعبان الذي اشتمل على شخصيات تفتقر إلى الدراية في إدارة شؤون البلاد، وكان منهم علم الدين صالح بن أحمد بن عبد الله الأسنوي الذي نال منزلة كبيرة عند السلطان الأشرف شعبان وفي مجلسه، حيث أصبح قاضياً إلى جانب توليه عدد من الوظائف الأخرى حتى بلغت رواتبه خمسمائة دينار، ومع ذلك كان "في غاية الجهل"(٢٦٥). ويبدو إن ظاهرة اعتلاء المناصب العليا بالبذل والرشوة بدأت في أيام السلطان الناصر محمد بن قلاوون، ولكن هيبة السلطة حالت دون استمرارها، حيث إنه عندما علم قاضي القضاة عز الدين عبد العزيز بن جماعة أن مجموعة من القضاة في نواحي الوجهين القبلي والبحري تولوا مناصبهم القضائية عن طريق تقديم المال لابن قاضي القضاة محمد بن عبد الرحمن القزويني الشافعي عمل بالاتفاق مع السلطان الناصر محمد، على عزل جميع قضاة الوجه القبلي والوجه البحري(٢٦٦). لقد حرصت الإدارة المملوكية في النصف الأول من القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي على إنهاء تعيين كل من تولى وظيفة ببذل المال أو الرشوة، ولكن يبدو إن الوضع في نهاية القرن التالي تغير نتيجة تزايد الأخطار الخارجية من التركمان والعثمانيين، وباتت الحاجة ملحة للمال لمواجهة تلك الأخطار، وبالتالي استطاع من يبذل المال أن يصل إلى المناصب الرفيعة مع حرص سلاطين تلك الفترة المتأخرة من حكم سلطنة المماليك على التأكد من حُسن أخلاق وسلوك طالب تلك المناصب.

(٢) الجمع بين المناصب:

من الأمور اللافتة للنظر في موضوع توزيع الوظائف العالية بين كبار المسؤولين في الإدارة المملوكية هو تكليف مسؤول واحد القيام بواجبات منصبين كبيرين أو أكثر أحياناً، حيث لم يكن في سلطنة المماليك قانون يمنع تعدد

الوظائف لدى شخص واحد، فمع أن النظام الإداري استند على تصنيف دقيق لمختلف الوظائف الإدارية التابعة لمركز الحكم مثل نائب السلطنة[٢٦٧]، والوزير، وناظر الخاص وغيرها من الوظائف الكبرى إلا أنه لم يوجد قانونياً أو إدارياً ما يمنع تعيين شخصية ما في منصبين أو أكثر في آن واحد، الأمر الذي يخلق مركزية إدارية مع تضاعف الواجبات وزيادة فرص الاستنفاع الشخصي. كذلك بدلاً من أن يكون هناك عدة معطيات تنوع أساليب التنمية يكون فقط رأي واحد وقرار واحد لعدد من المجالات، وقد يخدم هذا التوجه الفردي مصالح الرعية أو يكون سبباً في وقوع المظالم وضياع حقوقها تبعاً لنوعية الشخصية المسؤولة. إن المنطق الإداري يفرض فردية الوظيفة على أساس إن تعدد مسؤوليات الموظف الواحد يؤثر على نوعية وزمن مرحلة إنجاز العمل، ولكن الوضع في النظام الإداري المملوكي لم يلتزم بهذه الفلسفة الإدارية المنطقية، وشمل ذلك حتى الوظائف الشرعية والقانونية؛ ففي عام ٦٩٤هـ/١٢٩٥م أسند السلطان العادل كتبغا خطابة الجامع الأموي في دمشق إلى قاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة، وهو أول من جمع له بين القضاء والخطابة في دمشق[٢٦٨].

بالإضافة إلى ذلك يلاحظ إن السلطان الأشرف شعبان قد أصدر تقليداً سلطانياً رفيعاً ينص على تولي الأمير منجك اليوسفي[٢٦٩] وظائف: نيابة السلطنة، نظر الخاص السلطاني، الوزارة، نظر الأحباس والأوقاف[٢٧٠]؛ بل إن السلطان فوضه جميع الصلاحيات التنفيذية المخولة للحاكم بموجب التفويض الخليفتي الذي يعطيه الخليفة العباسي إلى السلطان عند تسليمه مقاليد الحكم والسلطة في سلطنة المماليك[٢٧١] مع إن هذا الوضع كان يخالف مبدأ التخصص الإداري، حيث كان لكل ديوان وإدارة مسؤول يشرف على أعمالها وينفذ التزاماتها تجاه الرعية. كذلك تولى ماجد بن تاج الدين موسى بن أبي شاكر القبطي[٢٧٢] في عهد السلطان الأشرف شعبان وظيفتي: الوزارة ونظر الخاص معاً[٢٧٣]. وقد استمرت ظاهرة تجمع عدد من الوظائف العالية في

الدولة لدى شخصية واحدة حتى نهاية القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي فالأمير يشبك بن مهدي الظاهري[٢٧٤] كان في عهد الأشرف قايتباي وزيراً، وأستاداراً، ودواداراً كبيراً، وكاشف الكشاف، ومدبر المملكة، وأمير سلاح[٢٧٥]. ولعل السؤال الذي يُطرح هنا هو: ما هي الأسباب التي تجعل السلطان يُعين شخصاً واحداً في أكثر من وظيفة في آن واحد؟ وكيف يستطيع شخص واحد مهما أوتي من كفاءة وإخلاص وقدرة أن يقوم بمسؤوليات ثلاث أو أربع وظائف لمناصب كبرى في الدولة، بل هي أكبر المناصب وأعلاها شأناً وأكثرها مسؤولية؟! قد يكون من أسباب ذلك حظوة بعض الشخصيات عند بعض السلاطين فيكون في هذا التكليف المتعدد تشريف لصاحب الحظوة السلطانية، وقد يكون السبب عدم ثقة السلطان بمن حوله، وعندما يجد أمامه من يستحق الثقة يبادر بتكليفه أكبر المناصب أهمية في الدولة من أجل أن يطمئن على حُسن إدارة شؤون الدولة، بل ويكون أكثر أماناً على نفسه من مؤامرات كبار الأمراء.

(٣) تأرجح التعيينات:

وقد ظهر في سلطنة المماليك وبالذات في علاقة السلطة بكبار المسؤولين ما يُمكن أن نطلق عليه "ظاهرة تأرجح التعيينات"، حيث يكون المسؤول الكبير مستمراً في عمله فيقبض عليه وتُصادر أمواله، ثم يفرج عنه، ويخلع عليه ألقاباً وإقطاعاً، ويعود إلى مزاولة عمله وكأن شيئاً لم يحدث. ومن هؤلاء الأمراء المماليك الذين عانوا من ظاهرة الإيثار ثم النفور الأمير عز الدين أيبك الحموي[٢٧٦] الذي كان "نائب دمشق" في سلطنة الأشرف خليل بن قلاوون، فلما استولى الأمير كتبغا على الحكم عزل الأمير عز الدين أيبك عن نيابة دمشق وصادر أمواله وممتلكاته ومقتنياته سنة ٦٩٥هـ/١٢٩٦م[٢٧٧]، ثم أُعتقل وسُجن، ثم أطلق سراحه، وخلع عليه في القاهرة، ثم عندما حكم لاجين قُبض عليه وسُجن مرة أخرى، فلما تولى الناصر محمد بن قلاوون السلطنة في فترة حكمه الثانية أطلق سراحه وأُعطى نيابة صرخد[٢٧٨]، وهكذا كان بعض

المخلصين يتنقلون بين ولاية وسجن وولاية أخرى حسب علاقتهم بالسلطان الحاكم، مع إن كتب التراجم المعاصرة تشهد لهم بالحكمة والشجاعة مثلما جاء في سيرة الأمير عز الدين أيبك الحموي(٢٧٩). وكذلك الأمير صلاح الدين خليل بن عرام نائب الإسكندرية الذي قُبض عليه سنة ٧٧٨هـ/١٣٧٦م، وصُودر على ألف ألف درهم أي مليون درهم، ثم أُفرج عنه وخلع عليه وعاد إلى وظيفته نائباً للإسكندرية(٢٨٠).

بالإضافة إلى ذلك قبض . في نفس العام . على ناظر الخاص الصاحب شمس الدين أبي الفرج المقسي في عهد السلطان المنصور علي بن الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون، حيث أجبر على أن يقدم مبلغاً كبيراً من المال، ثم أفرج عنه، وعاد إلى منصبه "ناظر الخاص"(٢٨١). لا شك إن هذه الإجراءات تثير كثيراً من التساؤلات: هل ارتكب هذا المسؤول خطأً فادحاً استحق بموجبه القبض عليه وسجنه؟ فإذا كان الجواب تأكيداً فكيف يعود إلى نفس عمله؟ وكيف يكون بذل المال كافياً للعفو عن خطأ سلوكي اقترفه هذا الموظف مخالفاً في ذلك التزام القيام بواجباته وفقاً لمبدأي: الإتقان والأمانة؟ أم إن القبض عليه كان لمجرد الحصول على أمواله؟ وكيف يضمن السلطان أن هذا المسؤول الذي صودرت أمواله لن يعمل على تعويضها من خلال الإخلال بواجب خدمة المصلحة العامة، وتنفيع جيبه الخاص؟ أم إن السلطان كان يفكر وقتها بمصالحه الخاصة بغض النظر عن منطقية الإجراءات التي تتخذ في حق كبار المسؤولين في الدولة؟. تساؤلات كثيرة لا يبرر جواب أياً منها هذا التصرف غير المنطقي في القبض على مسؤول، وسجنه، ثم يدفع مالاً ليفرج عنه، ويعود إلى وظيفته السابقة، وربما إلى ممارساته القديمة التي استوجبت القبض عليه. وتأكيداً لهذه المفارقات الإجرائية تبرز واقعة الوزير الملكي الذي تضررت فئات عديدة من الرعية من جراء اعتداءاته المتكررة على حقوقهم، ففي عام ٧٨١هـ/١٣٧٩م قطع الوزير تاج الدين نشو الملكي المرتبات الشهرية المخصصة للمحتاجين من الدولة فكرهه الناس(٢٨٢). ويبدو إن الامتعاض العام

من سوء سلوك الوزير نشو الملكي تفاقم، وانتشر رفضهم له في العلن إلى جانب الشكوى الرسمية لتطاوله على أموال المحتاجين ومرتباتهم فلم يجد الأمير بركة[٢٨٣] سوى القبض عليه، حيث ضرب نحو سبعين ضربة بالعصي، ثم أطلق سراحه، ولكن في الغد خلع عليه بمنصب الوزارة مع النداء بأنه قد تمت عقوبته ولا يجوز التطاول عليه[٢٨٤].

(٤) سوء اختيار الإداريين:

شهدت الإدارة في سلطنة المماليك سوء سلوك بعض الإداريين الذين حاولوا الاستفادة من مناصبهم العالية لتحقيق أرباح مادية ومنافع خاصة، من ذلك على سبيل المثال: شرف الدين عبد الوهاب النشو[٢٨٥] الذي تولى وظيفة "ناظر الخاص" في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون، حيث عظم صيته واتسعت سلطته وحقق لنفسه المنافع الكثيرة، والناصر محمد معجباً بما حققه له من مكاسب مالية عظيمة دون أن يعلم أن كل ذلك كان من المظالم التي أنزلها عبد الوهاب النشو بالناس، والمصادرات الكثيرة التي تمادى في تطبيقها ضد الأمراء والتجار حتى انتهى أمره بالقبض عليه والتخلص منه[٢٨٦]. لقد كانت صلاحيات "ناظر الخاص" نسبية تعتمد على علاقته بالسلطان فلكما توطدت العلاقة أكثر بالسلطان كان معنى ذلك اتساع نطاق صلاحيات "ناظر الخاص"؛ فصلاحيات "ناظر الخاص" عبد الوهاب النشو اتسعت حتى شملت اتخاذ قرارات أتاحت القبض على بعض كبار شخصيات الدولة ومصادرة أملاكها[٢٨٧]، واتهام بعض الإداريين بسوء استخدام صلاحياتهم الإدارية وبالتالي تنفيذ القرار بحبسهم[٢٨٨]. وكذلك تفعيل القرارات الاقتصادية ذات الصلة بأسعار المواد الغذائية الأساسية بغض النظر عن مصلحة الناس، والتدخل في عمليات البيع والشراء، واحتكار بعض البضائع المهمة لصالح خزانه السلطان[٢٨٩]؛ كل ذلك اعتماداً على قوة العلاقة مع السلطان. لقد كان بعض "نظار الخاص" يمارس الأعمال المجحفة المختلفة بغض النظر عن

آثارها السلبية على المجتمع، حيث تلعب البطانة الفاسدة دوراً كبيراً في إخفاء مساوئ تلك الأعمال عن السلطان(٢٩٠). وكذلك الحال مع "والي القاهرة" أيدكين الأزكشي(٢٩١) البريدي الذي تمادى في مصادرة أموال الأمراء سواء لأمر يستوجب المصادرة، أو بدون سبب، حيث تعالت أصوات الأمراء مطالبين بعزله نتيجة ما لحق بهم من خسائر مالية فادحة(٢٩٢).

ومن الأمور التي أثرت سلباً على النظام الإداري في سلطنة المماليك تولية شخصيات غير ذات كفاءة في وظائف إدارية كبيرة، حيث ترتب على ذلك تدهور مستوى الأداء الوظيفي في تلك المؤسسات الإدارية. من ذلك على سبيل المثال بعض التعيينات في وظيفة "الحسبة"(٢٩٣) التي يتولى صاحبها كافة مسؤوليات الأسواق وأنشطة البيع والشراء، ولكن سوء اختيار من تقع عليه هذه المسؤولية أحياناً أدى إلى وقوع نتائج وخيمة انعكست سلباً على المجتمع في سلطنة المماليك(٢٩٤). ولقد كانت هذه الشخصيات غير المناسبة تعجز عن مواجهة الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها البلاد، مما يعرض المجتمع لكوارث اجتماعية كبيرة كما حدث في أزمة غلاء عام ٧٣٦هـ/١٣٣٦م(٢٩٥)عندما عجز المحتسب نجم الدين محمد بن حسين الأسعردي عن إيجاد حلول مناسبة لمواجهة غلاء الأسعار، وندرة الغلال، ومعاناة الناس من صعوبة الحصول على قوتهم اليومي، فعمل الناصر محمد بن قلاوون على عزله وتعيين ضياء الدين يوسف بن أبي بكر بن محمد بن خطيب بيت الآبار الشامي في وظيفة الحسبة في مصر، فبادر المحتسب الضياء الشامي إلى حسن توزيع الدقيق على الأفران، وتحديد كميات القمح التي توزع على كافة أرجاء القاهرة، بحيث تحصل كل جهة على حاجتها اليومية من القمح، حيث استقرت الأحوال، ثم وصلت أحمال القمح من الصعيد وبلاد الشام؛ فانفرجت الأزمة وعادت الحياة إلى طبيعتها اليومية(٢٩٦). وكذلك عزل السلطان الأشرف شعبان بن الناصر محمد المحتسب بهاء الدين محمد بن المفسر عندما عجز عن معالجة مشكلة المجاعة التي وقعت عام ٧٧٦هـ/١٣٧٤م وعين مكانه شمس الدين محمد بن

أحمد بن عبد الملك[٢٩٧] الدميري[٢٩٨]. كذلك من أمثلة سوء التعيين تولية محمد بن شعبان الذي كان عامياً عديم الفضائل في وظيفة "المحتسب" أكثر من مرة في عهد السلطان المؤيد شيخ، وكان يعزل في كل مرة لسوء إدارته، ثم يعود إلى نفس الوظيفة مرة أخرى، إلى أن انتبه السلطان المؤيد شيخ إلى سوء هذا التعيين ونتائجه السلبية فعزله وعُوقب على سعيه للوصول إلى هذه الوظيفة[٢٩٩].

ويشير السخاوي في كتابه: "الضوء اللامع" إلى أن محمد بن شعبان هذا قد تولى وظيفة الحسبة زيادة عن عشرين مرة بالبذل أي: "دفع المال"، بل كان يتبجح بذلك ويفتخر به[٣٠٠]. وهذه الواقعة تؤكد إن دفع المال كان وسيلة للوصول إلى بعض الوظائف العالية في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، الأمر الذي أتاح حصول شخصيات سيئة على وظائف حساسة ذات صلة مباشرة بالمجتمع، حيث يترتب على ذلك معاناة الرعية من أفعال خاطئة لها تأثير بالغ على حياتهم المعيشية. لقد كانت مسألة اختيار كبار الموظفين في الدولة ذات أهمية كبيرة إذ ينتج عن ذلك كثيراً من الآثار الخاصة والعامة ذات الصلة المباشرة في استقرار المجتمع، إلى جانب أن تعيين شخص له مصالح خاصة في وظيفة عامة لابد أن تكون له عواقب وخيمة، حيث يحدث تضارب وتعارض بين الأعمال الخاصة للمسؤول والمصلحة العامة للمجتمع، وحتماً سيؤدي ذلك إلى إهمال المصلحة العامة والإضرار بالرعية. كذلك من الشخصيات غير المؤهلة التي تولت مناصب مهمة في سلطنة المماليك ابن الأطروش[٣٠١] الذي تولى الحسبة وكان غشيماً ظالماً، حيث عانى بعض الخبازين من سوء معاملته ايام الغلاء الذي وقع سنة ٧٤٩هـ/١٣٤٨م[٣٠٢]، كما أنه فشل في إدارة شؤون البيمارستان المنصوري، فلما عُزل، وتولى الحسبة بعده الضياء الشامي لم يجد شيئاً في حواصل البيمارستان، وعندما حُقق معه بحضور نائب السلطنة الأمير بيبغا طط[٣٠٣] والقضاة وكبار الموظفين في البيمارستان تبين عدم معرفته بالحساب، وعدم إجادته أصول الكتابة، فلما اشتد

الأمر عليه اعترف بجهله وعدم قدرته على القيام بمسؤوليات الحسبة، وكتب عهداً شهد عليه القضاة بعدم محاولته مرة أخرى طلب وظيفة الحسبة، وقد تأكد الأمير بيبغا ططر من جهله إذ إنه عندما تفقد محتويات أجنحة المرضى في البيمارستان وجد إنها تلفت، ولم يتم تغيير محتوياتها منذ ثلاث سنوات، فأمر بإصلاح الأوضاع في البيمارستان(٣٠٤). وقد ارتبط حسن سير الأوضاع الإدارية ارتباطاً طردياً بقوة شخصية السلطان الجالس على كرسي الحكم، ففي عهد السلطان الحسن بن محمد وبالتحديد في سنة ٧٤٩هـ/١٣٤٨م عندما كان عمر السلطان الحسن لا يتجاوز اثنا عشر عاماً بدأت تنتشر ظاهرة بيع الوظائف الإدارية، حيث قصد بعض الناس الوزير منجك لتولي بعض وظائف الدولة مقابل مبالغ مالية تقاضاها الوزير منجك، حيث تم لهم ذلك الأمر الذي أثار سخط كبار الأمراء عليه(٣٠٥)، وكان السلطان الحسن صغير السن لا يستطيع عمل أي شيء.

وزيادة على ذلك كانت الواسطة سبباً في تولي بعض الناس وظائف مهمة في الدولة، فقد تولى جمال الدين محمود القيصري(٣٠٦)الحسبة سنة ٧٧٨هـ/١٣٧٧م بالواسطة، حيث "سعي له مخدومه"(٣٠٧)، ومع إن سيرته تُبين غزارة علمه في اللغة العربية والشريعة الإسلامية إلا أنه لم يمتلك أي مهارات في الحساب ومساءله، وهي مهارات لازمة لمن يتولى وظيفة الحسبة. كذلك من الملاحظات اللافتة للنظر في تعيين كبار المسؤولين خاصة نواب النيابات هو تولية بعض ممن كانت لهم مواقف معادية ضد السلطان، حيث يلاحظ إن السلطان الناصر فرج بن الظاهر برقوق أعاد تعيين الأمير شيخ المحمودي نائباً في الشام للمرة الثانية على الرغم من أن الأمير شيخ قاد حملة عسكرية مع نواب نيابات الشام ضد السلطان فرج، وهزم العسكر السلطاني هزيمة كبيرة عند الحدود المصرية قرب بلبيس، ولكن عندما تخلت العساكر الشامية عن تكملة المسيرة العسكرية مع الأمير شيخ المحمودي عاد أدراجه مع من بقي معه إلى دمشق. ولما استقرت الأوضاع قليلاً خلع السلطان الناصر فرج على الأمير

شيخ المحمودي باستمراره في نيابة الشام[٣٠٨]، وتفسير هذا الموقف الغريب من السلطان الناصر فرج لا يخرج عن أمرين: إما ضعف الناصر فرج وعدم قدرته على مواجهة العسكر الشامي بقيادة الأمير شيخ المحمودي، أو حكمته بسبب عدم استقرار الأوضاع عند الحدود الشمالية لبلاد الشام نتيجة تهديدات التتار وخطر التركمان، أو بسبب كلا الأمرين معاً. والجدير بالذكر إنه على الرغم من النهاية الصعبة التي انتهت إليها حياة بعض كبار المسؤولين المخلصين في سلطنة المماليك إلا أن ذلك لم يمنع بعض الأمراء الطموحين من بذل الأموال لتبوأ المناصب العالية من أجل أن يصبحوا في يوم ما جزءاً من أركان السلطان في الدولة[٣٠٩]. ومن ثَمَّ يمكن القول بأن سوء اختيار الإداريين ينتج عنه أعمالاً سيئة وأفعالاً مشينة كان لها الكثير من التأثيرات السلبية على المجتمع.

خامساً . الإدارة الدبلوماسية:

لقد خضعت الطوائف الذمية للقوانين الإدارية المتعلقة بالشؤون الداخلية في الدولة كونها من الرعية، ولكن حرصاً على أن تحظى هذه الطوائف بحرية العبادة وممارسة التقاليد والأعراف الخاصة بها، كان لكل طائفة رئيس يدبر أمورها الخاصة، حيث إن القلقشندي في كتابه: "صبح الأعشى في صناعة الإنشا" يشير إلى نسخة توقيع برئاسة اليهود من إنشاء القاضي محي الدين بن عبد الظاهر تقضي بأن الإشراف على الطائفة اليهودية يقع ضمن مسؤوليات رئيس اليهود الذي كان عليه الاعتناء بشؤونهم الاجتماعية، والنظر في قضاياهم القانونية الداخلية وفقاً للقانون اليهودي[٣١٠]. وكذلك كان البطريرك رئيس الطائفة المسيحية يُسير كافة الشؤون الداخلية والقوانين الخاصة بالنصارى حرصاً على حسن سير علاقاتهم الاجتماعية الخاصة[٣١١]. وقد تقلد عدد كبير من النصارى مناصب رفيعة في الدولة، وكان منهم عدد كبير من الكتاب في دواوين الدولة[٣١٢]. وكان عندما يتعلق أي موضوع إداري باستقرار المجتمع فإن السلطان لا يتردد في اتخاذ قرار إداري حاسم للحيلولة دون وقوع أي اضطراب اجتماعي، ففي عام ٧١٧هـ/١٣١٧م عندما اشتد قاضي القضاة شمس الدين

الحريري[٣١٣] في سوء معاملة أهل الذمة بادر السلطان الناصر محمد إلى عزله من منصبه وتعيين سراج الدين عمر بن محمود بن أبي بكر[٣١٤] مكانه[٣١٥] حرصاً على استقرار المجتمع وراحة جميع فئاته. وقد شملت الإدارة الخارجية وجود قنصليات أجنبية على رأسها قنصل يدير شؤون جاليته الأجنبية من تجار ومقيمين في الإسكندرية، وقد شهد الرحالة ماريو اسبوزيتو (Mario Esposito) بعض هؤلاء القناصل في جمادي الأولى ٧٢٤هـ/ نيسان ــ أبريل ١٣٢٤م في أثناء قيامه برحلته إلى مصر[٣١٦].

ومن الأمور اللافتة للنظر إن ديوان الإنشاء كان يضم بعض الشخصيات ذات المعرفة باللغات الأجنبية، وذلك للاستفادة من علمها في قراءة المعاهدات والرسائل القادمة من البلاطات الأجنبية إلى السلطان المملوكي، ومن هؤلاء شمس الدين سنقر، وسيف الدين سودون اللذان ترجما الخطاب المكتوب باللغة اللاتينية إلى اللغة العربية، حيث كان مرسلاً من حاكم جنوة ومجلسها الاستشاري إلى السلطان الناصر فرج بن برقوق سنة ٨١٤هـ/١٤١١م[٣١٧]. وعلى ذلك يظهر واضحاً إن الوظائف الدبلوماسية تبوأها أولئك الذين يتقنون لغات البلاد الأخرى التي ربطتها بسلطنة المماليك علاقات دبلوماسية، ومن هؤلاء الأمير سيف الدين بلبان الصرخدي[٣١٨]، وسيف الدين بلبان الحكيمي، وفخر الدين أياز الشمسي[٣١٩]، حيث إن إتقانهم لغة مغول القفجاق أهلتهم للقيام بدور مهم في العلاقات بين سلطنة المماليك ومملكة مغول القفجاق أيام الملك طقطا سنة ٧٠٦هـ/١٣٠٦م[٣٢٠]. كما يبدو أن كثرة المراسلات بين البلاطات المعاصرة والبلاط المملوكي استلزمت زيادة عدد السفراء المتنقلين بين هذه البلاطات، حيث يذكر المؤرخ المعاصر بيبرس الدوادار إن البعثة الدبلوماسية المملوكية التي عادت من بلاط مغول القفجاق تغير أفراد طاقمها، وضمت شخصيات جديدة هم: الأمير سيف الدين بكمش الخزنداري، وفخر الدين أياز الشمسي[٣٢١]، وهذا يدل على أن هؤلاء السفراء كانوا يُختارون من قِبَل المسؤولين للقيام بمثل هذه المهمات الدبلوماسية التي

تؤهلهم لها كفاءتهم من أجل خدمة أهداف الدولة في علاقاتها الخارجية. أما في أيام الملك أزبك خان فقد كانت البعثة الدبلوماسية المملوكية تتكون من الأمير طيبغا الكرفوني، والأمير علاء الدين الأيلاقي، وذلك في سنة ٧١٣هـ/١٣١٣م في بداية عهد الملك أزبك خان[٣٢٢]، ثم بعد ذلك في عام ٧١٥هـ/١٣١٥م الأمير سيف الدين الخاص تركي، والأمير زين الدين قراجا الخازندار[٣٢٣]، وهذا التنوع في الشخصيات الدبلوماسية يدل على معرفة هؤلاء الأفراد المماليك بلغة البلاط الأجنبي، إلى جانب أهليتهم الدبلوماسية في الكلام وقدرتهم على تقوية الروابط بين الدولتين، كما إن بُعد المسافة ومشقة السفر كانت عاملاً مهماً في تعدد السفراء المتنقلين ذهاباً وإياباً بين هذه البلاطات. بالإضافة إلى ذلك كانت فصاحة السفير وثقافته ومعرفته بتاريخ الأمم وحضاراتها عاملاً مهماً في اختياره لتمثيل السلطان والدولة في أكثر من بلاط، ومن هؤلاء الأمير أيدغدي الخوارزمي[٣٢٤] الذي كان سفيراً في بلاط أزبك خان سنة ٧١٥هـ/١٣١٥م، ثم بعد ذلك سفيراً إلى بلاط المغرب[٣٢٥]، وهكذا كان السلطان حريصاً على حُسن اختيار السفراء الذين يمثلون السلطنة في البلاطات الأخرى.

النتائج:

عند دراسة نظام الحكم في سلطنة المماليك يتبين بعض الملاحظات التي تستحق التمعن:

(١) لم يوجد في سلطنة المماليك دستور يحدد الشروط الواجب توافرها في اختيار السلطان أو كيفية اختيار أي سلطان حاكم جديد.

(٢) تميزت سلطنة المماليك باستقرار سياسي وعسكري استمر أكثر من قرنين ونصف القرن.

(٣) ازدهرت في سلطنة المماليك كافة مظاهر التقدم الحضاري في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية.

(٤) شهدت سلطنة المماليك حكم مجموعة من كبار السلاطين الذين لعبوا

أدواراً بارزة في تفوقها العسكري واستقرارها السياسي وازدهارها الحضاري في كافة الحقول مثل: سيف الدين قطز، والظاهر بيبرس البندقداري، والمنصور قلاوون، والأشرف خليل بن قلاوون، والناصر محمد بن قلاوون، والأشرف بارسباي، والأشرف قايتباي، وجميع هؤلاء لم يتولوا الحكم وفق نظام الوراثة، ولا وفق دستور للحكم منصوص عليه، ويطبق في كل مرة يتولى فيها حاكم جديد، ولا حتى باختيار جماعي لأمراء المشورة ومقدمي العساكر، بل إن حقيقة الوضع أن جميع هؤلاء وصلوا إلى السلطة وفق مبدأ (الأكفأ)، فمبدأ الكفاءة الذاتية والعسكرية والسياسية كانت دوماً هي المعيار الذي تولى وفقه هؤلاء مع تأييد مجموعة من الأمراء الأقوياء الأكفاء لهذه الشخصية التي لابد أن تثبت كفاءتها في كافة المجالات خلال فترة حكم قصيرة، وإلا فإن هناك شخصية أخرى ستلعب نفس الدور لتولي كرسي السلطنة.

(٥) كانت ولاية حكم الدولة متاحة للجميع ومن يجد في نفسه المقدرة يتقدم لنيلها، ولذا يلاحظ كثيراً عزوف عدد من الأمراء عن تولي المنصب، واعتذار آخرين، حيث كان كرسي الحكم غير آمن وهدفاً للجميع.

(٦) كان انتظام وجود سلطان في كرسي الحكم مرتبطاً ارتباطاً طردياً مع كفاءته في إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وكذلك وجود مجموعة من الأمراء الأكفاء المساندين له.

(٧) كان نظام تولي المناصب المحيطة بالسلطان واضحاً ومعمولاً به مثل: منصب النيابة، والوزارة، وقضاة القضاء، وكتاب القرارات السلطانية، مع إن بعضها افتقد صفة الاستمرارية مثل منصب النيابة، ومنصب الوزارة.

(٨) برهنت الأوضاع الاقتصادية وما ترتب عليها من قرارات سلطانية وجود تعارض شديد بين المنفعة الشخصية والمصلحة العامة للمجتمع والدولة.

(٩) كان النظام الإداري في سلطنة المماليك متقن ودقيق وتخصصي بدرجة كبيرة، بحيث شمل جميع شؤون الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وربما تفوق بما جاء في تقسيماته وفعالياته ما جاء في كتاب القلقشندي الموسوم بـ "صبح الأعشى في صناعة الإنشا".

(١٠) كان الإنسان في المجتمع المملوكي سواء في الإدارة الرسمية أو في الدواوين التنفيذية هو سبب ظواهر الانحراف السلوكي والفساد الذي شاب الإدارة المملوكية.

(١١) تطلبت وتضمنت إنموذجية النظام الإداري التفصيلي الدقيق نماذج بشرية رائعة في سلوكها وأدائها ولم يتيسر ذلك في فترات ضعف الحكم المملوكي.

(١٢) لم يتضمن النظام الإداري الوظيفي أي قاعدة اقتصادية أو ناموس مالي يحول دون استغلال المسؤول الكبير المتنفذ لمركزه وصلاحيات وظيفته لتحقيق أرباح مالية ومنافع شخصية.

(١٣) لم يوجد في النظام الإداري في سلطنة المماليك جهة رقابية تراقب السلوكيات الوظيفية السلبية لكبار المسؤولين، وتركت عملية المراقبة والرفض إما لسائر كبار الأمراء في البلاط السلطاني، أو للقضاة ذوي الصلات القوية بالرعية، أو بالرعية نفسها، حيث تتعالى في شوارع القاهرة صيحات المتضررين من سوء سلوكيات هؤلاء كبار الموظفين واستغلالهم لمناصبهم لتحقيق منافع شخصية.

(١٤) في أوقات الرخاء ووفرة الإنتاج الزراعي والازدهار التجاري كانت طبقة الأمراء المماليك هي الفئة الأكثر استفادة من هذا الرخاء الاقتصادي، ويتيسر حال الرعية وتحظى بالاستقرار الاجتماعي، وانخفاض الأسعار، وتوفر كافة البضائع في الأسواق ولكن ليس بقدر الرخاء الذي يحظى

به الأمراء المماليك، بينما يلاحظ أنه في أوقات الأزمات فإن المعاناة الأكبر هي نصيب الرعية، خاصة الطبقات الدنيا، حيث تعاني غلاء الأسعار وفداحة المساهمة المالية في المشروعات الإصلاحية.

(١٥) كان النظام الديواني في سلطنة المماليك ديواني يخدم جميع جهات الدولة إيراداً وصرفاً وتوثيقاً.

(١٦) كانت المناصب الكبرى في بعض الأحيان مصدراً للنفوذ والنعمة والرفاه، وفي أحيان أخرى سبباً للمحن والمصادرة، ولذا آثرت بعض الشخصيات العزوف عنها.

(١٧) تطلب التقسيم الإداري الدقيق تنوعاً كبيراً في القرارات الرسمية خاصة تلك المتعلقة بالتعيين في الوظائف العليا في الديوان السلطاني والدواوين العامة.

(١٨) ارتبطت مظاهر الفساد الإداري ارتباطاً وثيقاً بأمرين مهمين: ضعف نفوس بعض كبار المسؤولين في الدولة، والأخطار الخارجية التي هددت سلطنة المماليك من العثمانيين والتركمان في العقود الثلاثة الأخيرة قبل سقوطها.

(١٩) كانت الإدارة الدبلوماسية رائعة في أدائها الإداري لتحقيق هدف توثيق العلاقات الدبلوماسية بين سلطنة المماليك والدول المعاصرة.

(٢٠) كان البذخ السلطاني أحد أسباب عقوبة المصادرة التي طالما تعرض لها كبار المسؤولين، حيث تتم مصادرة جميع أموال وممتلكات المسؤول قيد المساءلة، بل يتعدى الأمر إلى مصادرة كل ما يملكه أهله حتى لا يجد بعضهم ما يقتات عليه.

(٢١) ارتبط مستوى أداء موظفي الدولة ارتباطاً طردياً مع قوة شخصية السلطان الحاكم، وسيطرته على أمور البلاد وإدارة شؤونها، فكلما ازداد ذلك قوة وثباتاً حَسُن قيام كبار الإداريين بواجباتهم، وتراجعت سلبيات تولي الوظائف بالواسطة والبذل وتنفيع الموالين.

الهوامش:

(١) الوزارة: وهي من أجل الوظائف وأرفعها رتبة، ولكن عندما أستحدث منصب النيابة قلت قيمة الوزارة وصار الوزير كناظر المال لا يتعدى الحديث فيه، ولا يتسع له في التصرف مجال آخر، وليس له في الولاية والعزل شيء. ولما تولى الناصر محمد بن قلاوون أبطل الوزارة وتوزعت صلاحياتها ووظائفها بين ناظر المال، وشاد الدواوين لتحصيل المال وصرف النفقات، وناظر الخاص لتدبير الأمور العامة وتعيين المباشرين، وكاتب السر للتوقيع في دار العدل مما كان يوقع فيه الوزير مشاورة واستقلالاً. وحتى لما أعيدت الوزارة فيما بعد اقتصرت وظيفة الوزير على التحدث في المال. انظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٢٨-٣٠.

(٢) استجد في عهد الظاهر بيبرس الديوان المفرد الخاص للسلطان، وخُصص له عدة كثيرة من المماليك السلطانية والمستخدمين. فلما ولي الناصر محمد السلطنة في المرة الثالثة استحدث وظيفة جديدة هي نظر الخاص بعد أن أبطل الوزارة. ويعمل ناظر الخاص في كل ما هو خاص بمال السلطان. ومع مرور الوقت زاد نفوذ ناظر الخاص حتى صار كالوزير لقربه من السلطان، وأصبح بيده تدبير جملة الأمور وتعيين المباشرين، إلا أنه يراجع السلطان في معظم الأمور. ولناظر الخاص أتباع من كتاب ديوان الخاص، كمستوفي الخاص، وناظر خزانة الخاص، انظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص١٤-٣٠.

أما الخاص السلطاني أو الخاص الشريف فهو يمثل مجموع الأراضي والعقارات التي يختارها السلطان لتكون من جملة الإقطاع المخصص للسلطان مقابل قيامه بأعباء الحكم وشؤون الدولة. وتكون عادة من أفضل المناطق وأخصبها، وهي بذلك تختلف عن "الأملاك الشريفة السلطانية" التي يملكها السلطان شرعاً ويتوارثها أبناؤه. وكان الخاص السلطاني يشمل الأعمال الجيزية، والأطفيحية، والإسكندرية، ودمياط، ومنفلوط وكفورها، والكوم الأحمر من أعمال التوصية وغير ذلك، انظر: المقريزي، السلوك، ج١، ص٨٤٣، هامش٣.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٥١-٤٥٣.

(٤) القلقشندي، المصدر السابق، ج٣، ص٤٦٠، ٤٨٨-٤٩٢؛ ج٤، ص٢٨-٣٧

(٥) القلقشندي، المصدر السابق، ج٣، ص٤٦٠، ٤٩٠-٤٩٢؛ السبكي، معيد النعم، ص٦٥.

(٦) الإقطاعات توزع في سلطنة المماليك على الأمراء والجند، وعامة إقطاعاتهم بلاد وأراضٍ يستغلها مقطعها ويتصرف فيها كيف شاء. وربما كان فيها نقد يتناوله من جهات وهو القليل، وتختلف باختلاف حال أربابها. ويبلغ إقطاع الواحد من أكابر الأمراء مائتي ألف دينار أو أكثر. ويبلغ إقطاع الواحد من أمراء الطبلخاناه ثلاثين ألف دينار فأكثر. ويبلغ إقطاع الواحد من أمراء العشرات تسعة آلاف دينار. ويبلغ إقطاع الواحد من مقدمي الحلقة ألفاً وخمسمائة دينار. أما أعيان جند الحلقة فيصل إلى مائتين وخمسين ديناراً.

ولجميع الأمراء بحضرة السلطان الرواتب الجارية في كل يوم من اللحم والتوابل والخبز والعليق والزيت، ولأعيانهم الكسوة والشمع. وكذلك المماليك السلطانية وذوو الوظائف من الجند مع تفاوت مقادير ذلك بحسب مراتبهم وخصوصيتهم عند السلطان وقربهم إليه. انظر: القلقشندي صبح الأعشى، ج٣، ص٤٥٣-٤٥٤؛ ج٤، ص٥٠-٥١.

(٧) القلقشندي، المصدر السابق، ج٣، ص٤٨٨-٤٩٢؛ ج٤، ص١٩٠-١٩١.

(٨) القلقشندي، المصدر السابق، ج١، ص٩٠؛ ج٢، ص٤٥٨؛ ج٣، ص٢، ٤٨٩؛ ج٦، ص٢٠١، ٢١١، ٢١٥؛ ج٧، ص١٥٥؛ ج١١، ص٣٢٥.

(٩) القلقشندي، المصدر السابق، ج٤، ص١٦-٢٣، ٤١-٤٣.

(١٠) الحجي، صور من الحضارة العربية الإسلامية في سلطنة المماليك: التقسيم الإداري في مصر زمن المماليك البحرية، ص١٩-٥٦.

(١١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص١٨٠-٢٤٢.

(١٢) القلقشندي، المصدر السابق، ج٤، ص٢٤٣-٣٠٤.

(١٣) القلقشندي، المصدر السابق، ج٤، ص٢٤-٢٥.

(١٤) القلقشندي، المصدر السابق، ج٤، ص١٨؛ ج٦، ص١٣٣؛ ج١١، ص٩٣.

(١٥) القلقشندي، المصدر السابق، ج٣، ص ٢٧٤.

(١٦) القلقشندي، المصدر السابق، ج٤، ص٢٨-٢٩.

(١٧) النيابة: ويُعرف متوليها بالنائب الكافل، وكافل الممالك الإسلامية، وهو يحكم في كل ما يحكم فيه السلطان، ويعلم في التقاليد، والتواقيع والمناشير، وغير ذلك مما هو من هذا النوع على كل ما يعلم عليه السلطان، وجميع نواب السلطنة يكاتبون النائب في كل ما يكاتبون فيه السلطان. وللنائب استخدام الجند من غير مشاورة السلطان، وله حق تعيين أرباب الوظائف الجليلة كالوزارة، وكتابة السر، ونادراً ما يرفض رأيه، بل هو بمثابة السلطان الثاني. وعادته أن يركب بالعسكر في أيام المواكب، وينزل الجميع في خدمته. وإذا مثل في حضرة السلطان وقف في ركن الإيوان، فإذا انقضت الخدمة خرج إلى دار النيابة بالقلعة والأمراء معه، ويجلس جلوساً عاماً للناس، ويحضره أرباب الوظائف، ويقف قدامه الحجاب، وتقرأ عليه القصص ثم يُمَد السماط للأمراء. وبالتالي لا يلتزم السلطان مع وجود نائب بكل هذه الواجبات في النظر في القصص والشكاوى. انظر: القلقشندي، المصدر السابق، ج٤، ص١٦-١٧.

(١٨) القلقشندي، المصدر السابق، ج٩، ص٣٥٨؛ ج١١، ص٣٦١؛ ج١٢، ص٢٨٤، ٢٩٣.

(١٩) القلقشندي، المصدر السابق، ج٣، ص٤٨٢؛ ج٤، ص٣٤، ٣٦، ٣٧.

(٢٠) السبكي، معيد النعم، ص٦٧-١٠١.

(٢١) السبكي، المصدر السابق، ص٥٥-٦٠.

(٢٢) السبكي، المصدر السابق، ص١١٢.

(٢٣) السبكي، المصدر السابق، ص١٠١-١٠٥.

(٢٤) السبكي، المصدر السابق، ص١١٠-١١١.

(٢٥) السبكي، المصدر السابق، ص٦٥.

(٢٦) السبكي، المصدر السابق، ص٦٥-٦٦.

(٢٧) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٢٨-٣٠.

(٢٨) القلقشندي، المصدر السابق، ج٤، ص٢٩.

(٢٩) المصدر ذاته.

(٣٠) كتابة السر: وموضوعها قراءة الكتب الواردة على السلطان وكتابة أجوبتها، وأخذ خط السلطان عليها أي: توقيعه وختمه وإرسالها بالبريد، وكذلك تصريف المراسيم ورود اً وصوراً، والجلوس لقراءة القصص بدار العدل، والتوقيع عليها. ثم صار يوقع بقلم الوزارة مع مراجعة السلطان في الأمور التي تحتاج إلى مراجعة. كما أصبح مسؤولاً عن البريد وتصريف البريدية والقضاء ومشاركة الدوادار في أكثر الأمور السلطانية. وقد ضم ديوان الإنشاء والمكاتبات "كتاب الدست" الذين كانوا يجلسون مع كاتب السر في دار العدل ويقرأون القصص على السلطان ويوقعون عليها بأمر السلطان. كما ضم الديوان كذلك "كتاب الدرج" وهم الذين يكتبون الولايات والمكاتبات ونحوها مما يكتب عن الأبواب الشريفة، وربما شاركهم كتاب الدست في ذلك. انظر: السبكي، معيد النعم، ص٣٠؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٣٠.

(٣١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٢٤-٢٨.

(٣٢) النويري، نهاية الأرب، ج٣٠، ص٢٥٥-٣١٧؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص٩٤-١٠٤.

(٣٣) النويري، نهاية الأرب، ج٣١، ص٣٩، ٤٦-٤٩؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص٢٩٢-٢٩٧.

(٣٤) النويري، نهاية الأرب، ج٣١، ص١٩٥-١٩٩؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٨، ص٦-٨.

(٣٥) النويري، نهاية الأرب، ج٣١، ص١٩٩-٢٠٠؛ ابن تغري بردي، ج٨، ص٨.

(٣٦) بيبرس الدوادار، زبدة الفكرة، ص٣٩٥.

(٣٧) ابن حبيب، تذكرة النبيه، ج٢، ص٦٥-٦٨؛ المقريزي، السلوك، ج٢، ص١٤٢-١٤٤.

(٣٨) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٤، ص٢٩٢-٣٠٤.

(٣٩) النويري، نهاية الأرب، ج٢٩، ص٤٧٢-٤٧٥؛ المقريزي، السلوك، ج١، ص٤٢٢-٤٣٤؛ Mayer, The Crusade, pp. 260-261.

(٤٠) بيبرس الدوادار، زبدة الفكرة، ص ٣٥٨-٣٧٣؛ ريتير شتين، ص٧٥؛ ابن الدواداري، الدر الفاخر، ج٩، ص٣١؛ المقريزي، السلوك، ج١، ص٨٩٥؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٨، ص١٢٧.

(٤١) الأمير سيف الدين سلار البيري، كان من مماليك المنصور قلاوون، ثم أصبح نائب السلطنة في عهد الناصر محمد بن قلاوون، ولعب دوراً كبيراً في الحجر على الناصر محمد في سلطنته الثانية، فلما عاد الناصر محمد إلى الحكم في سلطنته الثالثة قبض عليه وحبسه وتوفي في الحبس: ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٢، ص٢٧٦-٢٧٨.

(٤٢) بيبرس الدوادار، زبدة الفكرة، ص٣٧٧؛ المقريزي، السلوك، ج١، ص٩٧.

(٤٣) بيبرس الدوادار، زبدة الفكرة، ص٣٧٧-٣٧٨؛ زيتير شتين، ص ٨٠؛ أبوالفدا، المختصر، ج٤، ص٤٣؛ المقريزي، السلوك، ج١، ص٨٩٨-٨٩٩.

(٤٤) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني. ولد سنة ٦٦١هـ/١٢٦٣م ودرس على أيدي كبار شيوخ العصر، وتفقه، وتمهر، وتميز، وكان ملتزماً بمذاهب السلف، له الكثير من المذاهب مع الالتزام التام بالسنة النبوية، وسجن أكثر من مرة بسبب تشدده في بعض الآراء السلفية. توفي سنة ٧٢٨هـ/١٣٢٨م؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج١، ص١٥٤-١٧٠.

(٤٥) زيتير شتين، ص٧٩؛ المقريزي، السلوك، ج١، ص٨٩٢، ٨٩٩-٩٠٠؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٨، ص١٢٨.

(٤٦) المقريزي، السلوك، ج٣، ص١٠٢٨؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٢، ص٢١٨؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ص٥٩٣-٥٩٤؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج٢، ص٧٢.

(٤٧) المقريزي، السلوك، ج٣، ص١٠٣١-١٠٣٣؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١١، ص٢٢٠-٢٢٣.

(٤٨) المقريزي، السلوك، ج٣، ص١٠٣٥، ١٠٣٧؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٢، ص٢٢٨؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ص٥٩٥.

(٤٩) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٢، ص٢٣٥.

(٥٠) ابن تغري بردي، المصدر السابق، ج١٢، ص٢٣٨-٢٣٩؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ص٦١٠-٦١٥.

(٥١) المقريزي، السلوك، ج٣، ص١٠٥١، ١٠٥٦، ١٠٥٧؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٢، ص٢٥٢؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ص٦٢٣.

(٥٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص١٤-٢٨.

(٥٣) السبكي، معيد النعم، ص٢١-٢٤.

(٥٤) السبكي، المصدر السابق، ص٢٥.

(٥٥) السبكي، المصدر السابق، ص٢٦-٢٧.

(٥٦) السبكي، المصدر السابق، ص٤٣-٤٥.

(٥٧) Ayalon, "Studies on the structure of Mamluk Army", part I, p. 205. Bulletin of The S.O.A.S., vol. xv, 1953.

(٥٨) Neustadt, "The Plague and its effect upon the Mamluk Aramy", J.R.A.S., 1946, p. 73.

(٥٩) Ayalon, "Studies on the structure of Mamluk Army", part II, p. 450, Bulletin of The S.O.A.S., vol. xv, 1953.

(٦٠) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٢٨٠.

(٦١) النويري، كتاب الإلمام، ج٤، ص١٦٨-١٧٠.

(٦٢) المقريزي، السلوك، ج٣، ص٢٤١.

(٦٣) المقريزي، المصدر السابق، ج٣، ص٢٥٢.

(٦٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج١١، ص٣١٦.

(٦٥) برقوق بن أنص الظاهر أبو سعيد الجركسي العثماني، تولى تدبير المملكة في

عهد الصالح حاجي بن الأشرف شعبان، ثم انفرد بحكم سلطنة المماليك بعد خلع الصالح حاجي. وبايعه الخليفة والقضاة والأمراء، ولكن الوضع لم يستقر له، وأعيد الصالح حاجي مرة أخرى إلى الحكم ولقب المنصور. ولكن المؤامرات استمرت بين الأمراء المماليك، وتمكن برقوق من الخروج من السجن، وعزل المنصور حاجي، وجلس على كرسي السلطنة سنة ٧٩٤هـ/١٣٩٢م إلى أن توفي سنة ٨٠١هـ/١٣٩٩م وله من العمر ستون عاماً. وكانت مدة استقلاله بأمور المملكة من غير مشارك تسع عشرة سنة وأشهراً، ومدة سلطنته في المرتين ست عشر سنة ونصفاً. ومن أعماله المدرسة الظاهرية. انظر: السخاوي، الضوء اللامع، ج٣، ص١٠-١٢.

(٦٦) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص١٤؛ انظر: ما سبق تحت العنوان الجانبي: [الدواوين].

(٦٧) القلقشندي، المصدر السابق، ج٤، ص١٨٦.

(٦٨) القلقشندي، المصدر السابق، ج٤، ص١٨٤.

(٦٩) القلقشندي، المصدر السابق، ج٤، ص١٨٦.

(٧٠) القلقشندي، المصدر السابق، ج٤، ص١٨٤.

(٧١) القلقشندي، المصدر السابق، ج٤، ص ١٩٨.

(٧٢) تنكز الحسامي نائب الشام، جلب إلى مصر وهو صغير فاشتراه الأشرف خليل ثم أخذه لاجين بعده، ثم صار إلى الناصر محمد فأمره عشرة قبل الكرك. ثم كان في صحبته في الكرك. كان أول ما أمر طلبخاه سنة ٧٠٩/١٣٠٩م، ثم أصبح نائب دمشق سنة ٧١٢هـ/١٣١٢م، له أعمال جليلة في دمشق وبلاد الشام كلها عندما أصبح نائباً للشام. تزوج الناصر محمد ابنته، وبلغ مكانة كبيرة عند الناصر محمد حتى غضب عليه بسبب شك في غير محله، وسجنه وقتله وصادر جميع أملاكه سنة ٧٤١هـ/١٣٤٠م. انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٢، ص٥٥-٦٢. انظر كذلك: الحجي، الأمير تنكز الحسامي ـــ نائب الشام في الفترة ٧١٢-٧٤١هـ/١٣١٢-١٣٤٠م، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الأولى، الرسالة السابعة، سنة ١٣٩٩هـ/١٩٨٠م.

(٧٣) طغيتمر النجمي أحد المماليك الناصرية، تأمر أيام الصالح إسماعيل، ثم أصبح دويداراً كبيراً في أيام المظفر حاجي، وأنشأ الخانقاه النجمية، وقتل سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٧م بأمر المظفر حاجي؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٢، ص٣٢٤.

(٧٤) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٦٨٩، ٧١١، ٧١٩، ٧٢٥، ٧٣٤، ٧٥٥، ٧٦٢.

(٧٥) كمشبغا الحموي اليلبغاوي، تنقل في الوظائف حتى أصبح نائب دمشق، ثم أتابك العساكر في عهد السلطان الظاهر برقوق الذي لم يلبث أن غضب عليه وسجنه، حيث توفي في سجنه في الإسكندرية سنة ٨٠١هـ/١٣٩٩م، وكان كنيفاً ظالماً عسوفاً. السخاوي، الضوء اللامع، ج٦، ص٢٣٠-٢٣١.

(٧٦) حاجي بن الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن قلاوون، الذي استقر في كرسي السلطنة بعد أخيه المنصور علي وعمره عشر سنوات ونصف، ولقب بالصالح، ولكنه خلع بعد سنة ونصف تقريباً على يد مدبر السلطنة الأمير برقوق سنة ٧٨٤هـ/١٣٨٢م الذي أمره بملازمة داره بقلعة الجبل، واستمر محجوزاً عليه إلى أن خلع السلطان الظاهر برقوق عن السلطنة، وسجن بقلعة الكرك، حيث أعيد السلطان الصالح حاجي إلى كرسي الحكم مرة أخرى ولقب بالمنصور، وأصبح الأمير يلبغا الناصري مدبر مملكته، والقائم بكل شيء. واستمرت سلطنة المنصور حاجي هذه المرة تسعة أشهر، حيث عاد الظاهر برقوق مرة ثانية إلى الحكم وعزل المنصور حاجي، واستمر المنصور حاجي ملازماً لداره إلى أن مات سنة ٨١٤هـ/١٤١١م. انظر: السخاوي، المصدر السابق، ج٣، ص٨٧.

(٧٧) المقريزي، السلوك، ج٣، ص٤٦٥؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١١، ص٢٤١.

(٧٨) السخاوي، الضوء اللامع، ج٦، ص٢٣٠-٢٣١.

(٧٩) المقريزي، السلوك، ج٣، ص٩٨٣؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٢، ص١٨١.

(٨٠) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٥٠٩-٥١١؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٢، ص٥٧، ٥٩، ٦١.

(٨١) المقريزي، السلوك، ج٢، ص١١٨؛ ج٣، ص٥٣٠.

(٨٢) المقريزي، المصدر السابق، ج٤، ص١٩٤.

(٨٣) الأمير بكتمر المؤمني، كان أمير آخور في عهد حكم الأشرف شعبان، وتولى ولاية الإسكندرية وحلب والقاهرة، حيث عزل بأمر الأشرف شعبان، وكان شديداً في سلوكه ومباشرة عمله، وهو صاحب السبيل والمصلى تحت قلعة الجبل، ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٢، ص٢١.

(٨٤) المقريزي، السلوك، ج٣، ص١٧٣-١٧٤.

(٨٥) المقريزي، المصدر السابق، ج٣، ص٨٤-٨٥، ٩٠، ٩١، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٢٠؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٢، ص٤٦٣، ٤٦٤؛ ج٣، ص١٥٨، ٣٦١؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١١، ص٢٤-٢٥، ٢٦، ٤٥-٤٦.

(٨٦) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٩٢.

(٨٧) القلقشندي، المصدر السابق، ج٣، ص٤٩١.

(٨٨) القلقشندي، المصدر السابق، ج٤، ص٣١.

(٨٩) المقريزي، السلوك، ج٢، ص١٥٠-١٥٣؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص٤٤-٤٨.

(٩٠) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص٤٩.

(٩١) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٢٠٣؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص٦٢.

(٩٢) Al-Hajji, The Internal Affairs in Egypt During the Third Reign of Sultan Al-Nasir Muhammad, Third edition, pp. 192-203.

(٩٣) الحجي، دراسات في تاريخ سلطنة المماليك في مصر والشام، ص٢٦٢.

(٩٤) الحجي، المرجع السابق، ص٢٨٠.

(٩٥) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٤٦٢؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص١٣٠.

(٩٦) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٢، ص٥٧-٦١.

(٩٧) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٤٩٨-٤٩٩؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص١٤٦.

(٩٨) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٤، ص١٧٨؛ المقريزي، السلوك، ج٢، ص٤٠٣؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٤٨٦.

(٩٩) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٤٨٧؛ المقريزي، السلوك، ج٢، ص٤١٦.

(١٠٠) المقريزي، السلوك، ج٤، ص٢٥٠؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج٢، ص٥١٩؛ العيني، السيف المهند، ص٣١٤؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج٢، ص٣١٤، ٣١٧، ٣٢٣؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٨٠٧-٨٠٨.

(١٠١) المقريزي، السلوك، ج٤، ص٢٧٣-٢٧٤.

(١٠٢) نوروز الحافظي الظاهري ترقى في الرتب حتى تأمر، ثم اشترك في الفتنة ضد السلطان الناصر فرج فقبض عليه وسجن، ثم أفرج عنه. ثم اتفق مع الأمير المؤيد شيخ ضد الناصر فرج. وكان فارساً شجاعاً لا يهاب شيء. وقتل سنة ٨١٧هـ/١٤١٤م؛ السخاوي، الضوء اللامع، ج١٠، ص٢٠٤.

(١٠٣) المقريزي، السلوك، ج٤، ص٢٨٢-٢٨٤؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج٣، ص٣٥، ٣٦؛ العيني، السيف المهند، ص٣٢٣-٣٢٤؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٤، ص١٧-٢٢؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج٢، ص٣٤٠-٣٤٣؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص١٣-١٥.

(١٠٤) المقريزي، السلوك، ج٤، ص٤٠٢، ٤٠٩، ٤١٤؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج٣، ص١٢٧-١٢٨، ١٣٠-١٣١؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٤، ص٤٧-٤٨، ٥٣-٥٦؛ الصيرفي نزهة النفوس، ج٢، ص٣٩١-٣٩٢؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص٣٢.

(١٠٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص١٤.

(١٠٦) المقريزي، السلوك، ج١، ص٨٦٤، ٨٦٥؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٨، ص١٠٧، ١٠٨، ١٠٩؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ص٤٠٠.

(١٠٧) ابن الدواداري، الدر الفاخر، ج٩، ص٢٣٧.

(١٠٨) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٢٠٥-٢٠٦؛ الحجي، أحوال العامة، ص١٩٢-١٩٦.

(١٠٩) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٥، ص٢٧٧؛ ج٨، ص٦؛ زيتير شتين، ص١٧٤؛ المقريزي، السلوك، ج٢، ص٢٥٧، ٢٥٩.

(١١٠) الحجي، دراسات في تاريخ سلطنة المماليك في مصر والشام، ص١٩-٧٢.

(١١١) المقريزي، السلوك، ج١، ص٤٩٥.

(١١٢) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور، ص٤٦؛ المقريزي، السلوك، ج١، ص٤٩٥، ٤٩٧-٤٩٨، ٥٦٣، ٧١٦، ٧٣٨.

(١١٣) ابن أبي الفضائل، النهج السديد، ص١٠٥-١٠٧؛ الدواداري، كنز الدرر، ج٩، (الدر الفاخر)، ص١٢٨.

(١١٤) ابن أبي الفضائل، النهج السديد، ص٢٣٨؛ الدواداري، كنز الدرر، ج٩، (الدر الفاخر)، ص٢٨١.

(١١٥) المقريزي، السلوك، ج١، ص٦٤٠.

(١١٦) ابن الدواداري، كنز الدرر، ج٩ (الدر الفاخر)، ص٣٠٢-٣٠٣؛ زيتير شتين، ص١٧٠؛ المقريزي، السلوك، ج٢، ص٣٠٣-٣٠٥؛ ابن حجر، الدرر، ج١، ص٣٧٧، ج٢، ص٣٢٩-٣٣٠.

(١١٧) المقريزي، السلوك، ج٣، ص١٣٢-١٣٣، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١.

(١١٨) المقريزي، المصدر السابق، ج٢، ص١٣٧، ١٣٨، ٢٣١، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٩٣؛ الخطط، ج١، قسم ٢، ص٣٠١، ٣٠٢؛ ج٣، قسم ١، ص٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٤؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ١٦٠، ١٦١، ١٦٣، ١٩٠.

(١١٩) المقريزي، السلوك، ج٢، ص١٣٧-١٣٨، ٢٣١، ٤٤٩-٤٥١؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص٣٨-٤٠، ٨٠-٨٤، ٢١٧-٢١٩؛ انظر كذلك:
Poliak, "Some Notes on the Feudal System of the Mamluks", J.R.A.S. (1937), pp. 97-107

(١٢٠) المقريزي، السلوك، ص٢، ص١٠٣.

(١٢١) ابن أبي الفضائل، النهج السديد، ج٣، ص٢٠١؛ المقريزي، الخطط، ج٢، ص٢٠٦.

(١٢٢) تحفة النظار، ج١، ص٦١.

(١٢٣) المقريزي، السلوك، ج١، ص٨١٠؛ ابن تغري بردي، النجوم، ج٨، ص٥٧؛ الحجي، أحوال العامة، ص١٨٦.

(١٢٤) زيتير شتين، ص٣٨-٤٠.

(١٢٥) الحجي، دراسات في سلطنة المماليك في مصر والشام، ص١٠٤-١٠٨.

(١٢٦) المقريزي، السلوك، ج١، ص٨٣٠.

(١٢٧) المقريزي، المصدر السابق، ج١، ص٨٣٣.

(١٢٨) المقريزي، المصدر السابق، ج٢، ص٣٩٤؛ إغاثة الأمة، ص٣٩؛ الحجي، أحوال العامة، ص١٩٥-١٩٩.

(١٢٩) Al-Hajji, The Internal Affairs in Egypt During the Third Reign of Sultan Al-Nasir Mohammad, pp. 249-259.

(١٣٠) المقريزي، السلوك، ج٢، ص١٣٦-١٣٧، ٢٠٣؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص٦٢؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ص١٦١.

(١٣١) المقريزي، السلوك، ج٤، ص٢٢٠.

(١٣٢) المقريزي، المصدر السابق، ج٤، ص٥٢٧؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٤، ص٩٤.

(١٣٣) المقريزي، السلوك، ج٣، ص٢٣٥-٢٣٧.

(١٣٤) الحجي، السلطة والمجتمع في سلطنة المماليك، ص١٠٧-١٠٩؛ ولمزيد من التفاصيل انظر: المقريزي، السلوك، ج٢، ص٦٢٧؛ أبو الفدا، المختصر، ج٤، ص١٤٤؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٠، ص٩٠.

(١٣٥) نظار الحسبة، أو المحتسب: عليه النظر في القوت، وكشف غمة المسلمين

فيما تدعو إليه حاجتهم في ذلك، والاحتراز في المشروب، فواجبه التأكد من عدم بيع الخمور في الأسواق، وعدم بيع المحرم والمضر من الأطعمة والفاسد منها، وكذلك ملاحظة الأسعار فيحافظ على السعر المناسب للمواد الغذائية في الأسواق، ومن خالف ذلك عرض نفسه للعقاب. ومراعاة عدم الغش في أنواع البضائع المعروضة، وصحة الأوزان، وقانونية المبادلات التجارية فلا يقع الضرر للرعية، حيث يحصل الفقير على قوته بسعر مناسب. انظر: السبكي، معيد النعم، ص٦٥-٦٦؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج١١، ص٩٦-٩٧.

(١٣٦) ضياء الدين يوسف المعروف باسم ابن خطيب الآبار أو الضياء الشامي، ولد سنة ٦٨٩هـ/١٢٩٠م وباشر ديوان تنكز الحسامي في الشام، ثم تولى توزيع الصدقات ورواتب الأيتام في مصر. ثم تولى نظر البيمارستان والحسبة، حيث كان ناجحاً في عمله، ولكنه أمسك فيما بعد وضُرب وأهين ونُفي إلى قوص. ثم أعيد إلى القاهرة بطالاً حتى مات سنة ٧٦١هـ/١٣٦٠م؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٥، ص٢٥٧-٢٥٨.

(١٣٧) الحجي، أحوال العامة، ص١٩٨.

(١٣٨) المقريزي، السلوك، ج٣، ص٢٣٢-٢٣٣.

(١٣٩) قضاء القضاة وهي وظيفة يتحدث صاحبها في الأحكام الشرعية وتنفيذ قضاياها، والقيام بالأوامر الشرعية، والفصل بين الخصوم، ونصب النواب للتحدث فيما عسر عليه مباشرته بنفسه، وهي أرفع الوظائف الدينية، وأعلاها قدراً، وأجلها رتبة. وفي بداية تاريخ سلطنة المماليك كان الوضع قاصراً على تعيين قاضٍ واحد في الديار المصرية من أي مذهب كان من المذاهب الأربعة. فلما تولى الظاهر بيبرس عمل على تعيين أربعة قضاة من المذاهب الأربعة، وفوض إليهم تعيين نواب لهم في الديار المصرية. انظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٣٤-٣٦. كذلك انظر: حياة ناصر الحجي، صور من الحضارة العربية الإسلامية في سلطنة المماليك، الفصل الثاني "القضاء والقضاة في مصر في عهد الناصر محمد بن قلاوون"، ص٦٥-١٣١، الطبعة الأولى، دار القلم، الكويت، ١٩٩٢م.

(١٤٠) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٣٤-٣٦؛ كذلك انظر: حياة الحجي،

صور من الحضارة العربية الإسلامية في سلطنة المماليك: "القضاء والقضاة في مصر في عهد الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٩-٧٤١هـ/١٣٠٩-١٣٤١م، ص٦٥-١٢٤.

(١٤١) السبكي، معيد النعم، ص٥٦؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٣٦.

(١٤٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٣٦.

(١٤٣) السبكي، معيد النعم، ص٦٠-٦٤.

(١٤٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٣٦.

(١٤٥) بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الشافعي، وُلد في حماة سنة ٦٣٩هـ/١٢٤١م، ودرس على يد عدد من كبار الشيوخ في حماة ودمشق وبغداد. تولى قضاء القدس سنة ٦٨٧هـ/١٢٨٨م، ثم نقل إلى قضاء مصر، ثم أعيد إلى قضاء دمشق وخطابة الجامع الأموي، ثم تولى قضاء الشافعية في مصر "قاضي القضاة"، واستمر إلى أن طلب الإعفاء سنة ٧٢٧هـ/١٣٢٦م بسبب تدهور صحته. درس في المدرسة الصالحية والناصرية، وجامع ابن طولون، ودار الحديث الكاملية، والمدرسة الخشابية. كان فقيهاً ومحدثاً وعالماً، كما كان حسن الأخلاق، طيب المحاضرة، قوي النفس، متواضعاً كريماً، متقشفاً. انقطع في منزله ست سنين حتى توفي سنة ٧٣٣هـ/١٣٣٢م. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٣، ص٣٦٧-٣٦٩.

(١٤٦) المقريزي، السلوك، ج٢، ص١٢٦.

(١٤٧) محمد بن عبد الرحمن بن أبي دلف العجلي الشافعي المعروف باسم جلال الدين القزويني، ولد سنة ٦٦٦هـ/١٢٦٧م، وتفقه ودرس، وأتقن الأصول واللغة العربية. وكان عالماً، ذكياً، فصيحاً، بليغاً، جواداً، حلو العبارة. ناب عن أخيه في قضاء دمشق، ثم تولى خطابة الجامع الأموي في دمشق ثم أضيف إليه قضاء دمشق فجمع بين الخطابة والقضاء في دمشق. ثم تولى قضاء مصر سنة ٧٢٧هـ/١٣٢٦م بعد إعفاء بدر الدين محمد بن جماعة. كانت له منزلة كبيرة عند الناصر محمد بن قلاوون، وحج مع الناصر محمد، وكان كثير الإحسان إلى الفقراء. أعيد إلى دمشق بسبب سوء سلوك أولاده سنة

٧٣٨هـ/١٣٣٧م فمرض وتوفي في العام التالي. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٤، ص١٢٠-١٢٣.

(١٤٨) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٢٨٩.

(١٤٩) عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، عز الدين قاضي المسلمين. ولد سنة ٦٩٤هـ/١٢٩٥م أكثر من طلب العلم والدرس والقراءة وأجاز له كبار المشايخ. كما درس الحديث والفقه. كان عالماً متبحراً في الفقه ورواية الحديث، كما كان كثير الحج. كان حسن الأخلاق، كثير الفضائل. ولي قضاء مصر سنة ٧٣٨هـ/١٣٣٨م. كان حسن المحاضرة، سليم النية، محباً لأهل العلم والفضل. وباشر القضاء بعفة وعزل جميع النواب الذين تولوا ببذل المال "الرشوة". ووكل إليه الناصر محمد مهمة تعيين قضاة الشام. عزل نفسه عن وظيفة القضاء أكثر من مرة ولكنه كان يعود تحت إلحاح أصحاب السلطة حتى عزل نفسه نهائياً سنة ٧٦٦هـ. وتوفي سنة ٧٦٧هـ/١٣٦٦م. انظر ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٢، ص٤٨٩-٤٩١.

(١٥٠) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٤٤٣.

(١٥١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج١١، ص٢٢٧-٢٢٩.

(١٥٢) عبد الرحمن بن عبد الوهاب قاضي القضاء تقي الدين أبو القاسم ابن قاضي القضاة تاج الدين العلامي المصري الشافعي، المعروف بابن بنت الأعز. كان فقيهاً، وإماماً بصيراً، بالأحكام، مناظراً، ذكياً، نبيلاً، شاعراً، فصيحاً، خطيباً. وتولى الوزارة مع القضاء، ثم استعفى من الوزارة، ومارس التدريس. وتوفي سنة ٦٩٥هـ/١٢٩٥م. الكتبي، فوات الوفيات، ج٢، ص٢٧٩-٢٨٢؛ ابن حجر، رفع الإصر، ق٢، ص٣٢٧-٣٢٩.

(١٥٣) عبد الوهاب بن أبي القاسم خلف بن أبي الثناء محمود المعروف باسم تاج الدين ابن بنت الأعز. ولد سنة ٦٠٤هـ/١٢٠٧م. مات والده وهو صغير وكان عظيم الشأن في التدين والورع والتقوى. درس الفقه والحديث على كبار الشيوخ، خبر التدريس وشؤون الإدارة. تولى القضاء سنة ٦٥٤هـ/١٢٥٦م ثم الوزارة ثم القضاء سنة ٦٥٩هـ/١٢٦٠م في سلطنة الظاهر بيبرس. وكان حميد السيرة عظيم الهيبة. وتوفي سنة ٦٦٥هـ/١٢٦٦م. ابن حجر، رفع الإصر، ق٣، ص٣٧٥-٣٨٣.

(١٥٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج١١، ص٢٣١-٢٣٤.

(١٥٥) المارستان الكبير المنصوري أو البيمارستان المنصوري، تم بناؤه بناءً على أوامر المنصور قلاوون، وكان الشروع في بنائه سنة ٦٨٣هـ/١٢٨٤م. وكان البناء رائعاً، حيث شمل أربع إيوانات ودور، وقاعات. ووقف عليه السلطان المنصور قلاوون أوقافاً عديدة تقارب قيمتها ألف ألف درهم في كل سنة. وتضمنت حجة أوقاف البيمارستان مصارفه مع المدرسة المنصورية والقبة المنصورية ومكتب الأيتام معاً. ورتبت في البيمارستان جميع أنواع العقاقير والأدوية. كما انضم إليه عدد كبير من الأطباء والمختصين والفراشين. وخصصت الإيوانات للمرضي بالحميات، وقاعة للرمدى، وقاعة للجرحى، وقاعة للنساء، فكان أشبه ما يكون بالمستشفى التخصصي للكثير من الأمراض. انظر: المقريزي، الخطط، ج٢، ص٤٠٦-٤٠٨.

(١٥٦) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور، ص٢٢١-٢٢٤.

(١٥٧) سنجر بن عبد الله الجاولي، ولد سنة ٦٥٣هـ/١٢٥٥م، وساعد الناصر محمد في العودة إلى الحكم للمرة الثالثة فعينه نائباً في الكرك، حيث عمر بها قصراً وجامعاً ومدرسة وحماماً. راك البلاد الشامية سنة ٧١٢هـ/١٣١٢م. وسجن أكثر من مرة في عهد الناصر محمد ثم أصبح من أمراء المشورة، وأسس عدداً من المدارس والجوامع والخانات. وتوفي سنة ٧٤٥هـ/١٣٤٥م. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٢، ج٢، ص٢٦٧-٢٦٨.

(١٥٨) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٤٤٩.

(١٥٩) المقريزي، المصدر السابق، ج٢، ص٢٨٣.

(١٦٠) المقريزي، المصدر السابق، ج٣، ص٩٨-٩٩.

(١٦١) إبراهيم بن عبد الرحيم بن محمد بن سعد الله بن جماعة الملقب برهان الدين بن جماعة، ولد وتعلم في القدس، تنقل بين الخطباء والفقهاء ثم تولى خطابة القدس، وأصبح بعد ذلك قاضي القضاة الشافعية في مصر فباشر القضاء بنزاهة وعفة ومهابة وحرمة، وعزل نفسه عن الوظيفة أكثر من مرة تمسكاً بالنزاهة والعفة. اتصف بسعة الصدر وكثرة البذل والتمسك بالحق وقيام الحرمة، ومواجهة الفساد

بالقوة. عاد إلى القدس عندما عزل نفسه للمرة الثانية وعاد إلى وظيفة الخطبة فيها، ثم تولى قضاء الشام، حيث استمر إلى وفاته سنة ٧٩٠هـ/١٣٨٨م. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج١، ص٣٩-٤٠.

(١٦٢) ابن حجر، إنباء الغمر، ج١، ص١٠-١١؛ المقريزي، السلوك، ج٣، ص١٩٧.

(١٦٣) ابن حجر، إنباء الغمر، ج١، ص٩٤-٩٥؛ المقريزي، السلوك، ج٣، ص٢٤١-٢٤٢.

(١٦٤) المقريزي، السلوك، ج٣، ص٣١٩.

(١٦٥) المقريزي، المصدر السابق، ج٣، ص٣١٩.

(١٦٦) محمد بن عمر بن رسلان البلقيني الملقب باسم بدر الدين البلقيني، وتلقى العلم من جده وأبيه وبعض علماء الشام، كما سمع من علماء القاهرة. كان ذكياً أديباً بليغاً شاعراً. تولى قضاء العسكر عوضاً عن والده. وتوفي سنة ٧٩١هـ/١٣٨٩م. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٤، ص٢٢٣-٢٢٤.

(١٦٧) المقريزي، السلوك، ج٣، ص٣١٩-٣٢٠.

(١٦٨) المقريزي، المصدر السابق، ج٣، ص٢٦٩.

(١٦٩) هبه الله بن عبد الرحيم المعروف باسم شرف الله البارزي، درس الفقه على يد أبيه وجده، وكانت لديه مكتبة كبيرة، واشتهر بالعلم والحلم وسعة الصدر بين جمهور العلماء، وتولى قضاء حماة بدون مقابل، كان عظيم القدر حليماً متواضعاً كاتباً موسوعياً. وعرض عليه القضاء في مصر فرفض، وكان إمام عصره في العلم والفقه، وكان محباً للطلبة منتصراً للمظلومين. وتوفي سنة ٧٣٨هـ/١٣٣٨م. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٥، ص١٧٥-١٧٦.

(١٧٠) ابن حبيب، تذكرة النبيه، ج٢، ص٢٩٣-٢٩٤؛ المقريزي، السلوك، ج٢، ص٤٥٧؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٥، ص١٧٥-١٧٦.

(١٧١) أحمد بن علي بن سنجر بن عبد الله الحكري، شيخ القراء بالمدرسة الظاهرية. كان كثير الخير والديانة. كما كان صالحاً خيراً زاهداً. وعرضت عليه مناصب كثيرة فرفض. وتوفي سنة ٧٤١هـ/١٣٤٠م. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج١، ص٢٢٣.

(١٧٢) ابن حجر، المصدر السابق، ج١، ص٢٢٣؛ السلامي، الوفيات، ق١، ص١٣١.

(١٧٣) إبراهيم بن هبة الله بن علي الإسنائي، ولد بإسنا في الصعيد، ودرس على يد بعض كبار العلماء وأصبح قاضياً في قوص وأخميم وأسيوط وغيرها، وكان حسن السيرة، أميناً في عمله، عطوفاً على الفقراء. وكان رفضه دفع مال الزكاة إلى الناصر محمد سبباً في غضب ناظر الخاص كريم الدين الكبير عليه حتى انتهى الأمر بعزله، وقدم إلى القاهرة، حيث أقام بطالاً إلى أن توفي سنة ٧٢١هـ/١٣٢١م. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج١، ص٧٦.

(١٧٤) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٢٢٣؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج١، ص٧٦.

(١٧٥) جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي، تلقى العلم على يد كبار العلماء في القاهرة، وتولى وكالة بيت المال والحسبة ودرس بالملكية والأقبغاوية والفاضلية والجامع الطولوني. له عدد من المؤلفات وتخرج على يديه عدد كبير من الطلبة في مصر. عزل نفسه عن الحسبة ثم عن وكالة بيت المال لخلاف في الرأي بينه وبين كبار المسؤولين في الدولة. كان عالماً جليلاً متواضعاً كثير الإحسان إلى الطلبة. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٢، ص٤٦٣-٤٦٥.

(١٧٦) المقريزي، السلوك، ج٣، ص٩٦.

(١٧٧) يشبك الجمالي ناظر الخاص، وكان قد تولى إمرة الحج والحسبة وكان مشكور السيرة في كلاهما. كان عاقلاً مهذباً محباً للعلم والعلماء، وشارك مع العساكر لحماية الحدود الشمالية، كما كان ضمن الوفود الرسمية إلى حاكم الروم، وأصبح أحد كبار الأمراء في دولة الأشرف قايتباي. السخاوي، الضوء اللامع، ج١٠، ص٢٧٦.

(١٧٨) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص١٦٥.

(١٧٩) ابن إياس، المصدر السابق، ج٣، ص٢٦٣.

(١٨٠) تاج الدين عبد الله بن نصر الله المقسي، درس وتعلم وكان ماهراً في الكتابة، وترقى في الوظائف حتى تولى نظر الدولة في أيام الأشرف إينال ثم تولى نظر الجيش ثم نظر الخاص وجمع بينهما. سجن أكثر من مرة في عهد الأشرف

قايتباي، وصودرت أملاكه وشُنق. كان مهذباً حشيماً متواضعاً كريماً محباً للعلم والأدب. السخاوي، الضوء اللامع، ج٥، ص٧١-٧٣.

(١٨١) الصيرفي، إنباء الهصر، ص٣٩٠، ٣٩٤، ٤٠٠.

(١٨٢) برهان الدين إبراهيم بن أحمد النابلسي، درس على يد عدد من العلماء، وتبوأ بعض المناصب الشرعية في دمشق، ثم انتقل إلى القاهرة وتنقل في الوظائف الإشرافية وكان ماهراً في المباشرات المالية فأصبح وكيل السلطان، ولكنه كان قاسياً في سلوكه مع المباشرين والرعية، وانتهى أمره بالقبض عليه ومصادرة أمواله وأملاكه، وتوفي في الحبس سنة ٨٨٠هـ/١٤٧٥م. السخاوي، الضوء اللامع، ج١، ص١٠-١١.

(١٨٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص١١٠-١١١، ١٢٩-١٣٠.

(١٨٤) محمد بن العظمة دلال الإقطاعات، وتوفي سنة ٨٩٢هـ/١٤٨٦. السخاوي، الضوء اللامع، ج١٠، ص١٠٩.

(١٨٥) نظر الأحباس وهي وظيفة رفيعة يتولى صاحبها رزق الجوامع والمساجد والربط والزوايا والمدارس. وتحفظ جميع وثائق وحجج هذه الأوقاف في ديوان الأحباس. انظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٣٨.

(١٨٦) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص١٩٢، ٢٠٩، ٢١٢.

(١٨٧) ابن إياس، المصدر السابق، ج٣، ص٢١٢.

(١٨٨) ابن إياس، المصدر السابق، ج٣، ص١٦٥.

(١٨٩) نظر الدولة: كان ناظر الدولة يتحدث مع الوزير في كل ما يتحدث فيه، ويشاركه في الكتابة في كل ما يكتب فيه، ويوقع في كل ما يوقع فيه الوزير تبعاً له. وكان ناظر الدولة هو المتحدث في أمر الحسابات، وما يتعلق بها، بينما اقتصر عمل الوزير على النظر والتنفيذ. انظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ج٢، ص٢٩.

(١٩٠) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص٢٣٤.

(١٩١) ابن إياس، المصدر السابق، ج٣، ص٥٦.

(١٩٢) ابن إياس، المصدر السابق، ج٣، ص٩٩.

(١٩٣) المقريزي، السلوك، ج١، ص٨٠٢؟

(١٩٤) المقريزي، المصدر السابق، ج١، ص٧٩٧، ج٣، ص٥٩؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٣، ص٣٦٠.

(١٩٥) المقريزي، السلوك، ج٣، ص١٤٨؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٣، ص٣٥٩.

(١٩٦) موسى بن إسحاق ويدعى عبد الوهاب بن عبد الكريم ويلقب بشمس الدين. كان ناظر الخاص عند الناصر محمد بن قلاوون ثم قبض عليه وعوقب عقوبة شديدة، ثم عفى عنه وتولى نظر الجيش ثم الوزارة في دمشق. وتوفي سنة ٧٧١هـ/١٣٧٠م. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٥، ص١٤٤-١٤٥.

(١٩٧) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٣٥٨.

(١٩٨) ناظر الجيش وظيفته التحدث في أمر الإقطاعات بمصر والشام، والكتابة بالكشف عنها، ومشاورة السلطان عليها، وأخذ خطه. ونظر الجيش وظيفة جليلة القدر، رفيعة المقدار، وديوانها أول ديوان وضع في الإسلام بعد النبي (ص) في خلافة عمر رضي الله عنه سنة ٢٠هـ/٦٤١م. ولناظر الجيش أتباع بديوانه يولون عن السلطان، كصاحب ديوان الجيش، وكتابه، وشهوده، انظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٣١.

(١٩٩) المقريزي، السلوك، ج٣، ص١٨٨؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٥، ص١٤٤-١٤٥.

(٢٠٠) أحمد بن علي بن عواض المعروف باسم شهاب الدين ابن عواض، اشتغل في التجارة، ثم بذل في قضاء الإسكندرية ثلاثة آلاف دينار ولما تأخر عن دفع باقي المبلغ عوقب عقوبة شديدة أدت إلى وفاته ٨٩٢هـ/١٤٨٧م. السخاوي، الضوء اللامع، ج٢، ص٢٩-٣٠.

(٢٠١) السخاوي، المصدر السابق، ج٢، ص٣٠.

(٢٠٢) المقريزي، السلوك، ج٤، ص٣٧.

(٢٠٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص٢١٢، ٢٤٤، ٢٦٩، ٢٧٣.

(٢٠٤) برد بك الخليلي، نائب صفد، وتوفي سنة ٨٢١هـ/١٤١٨م. السخاوي، الضوء اللامع، ج٣، ص٦.

(٢٠٥) المقريزي، السلوك، ج٤، ص٤٣٨، ٤٤١.

(٢٠٦) الأمير عز الدين أيبك الدمياطي، كان من المماليك الصالحية وأصبح من كبار الأمراء في مصر، وتنقل في عدة وظائف إلى أن أمسكه السلطان الظاهر بيبرس وحبسه سبع سنين، ثم أطلق سراحه سنة ٦٧١هـ/١٢٧٢م، وأقام بالقاهرة بطالاً إلى أن توفي سنة ٦٧٦هـ/١٢٧٧م. اتصف بالشجاعة والكرم. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج٣، ص١٣٤-١٣٥.

(٢٠٧) الأمير شمس الدين آقوش البرنلي، عاش في البلاط الأيوبي وخاصة مع الناصر يوسف إلى أن انهزم الأخير أمام العسكر المملوكي بقيادة قطز فدخل آقوش مصر وتقرب إلى قطز وأصبح نائب غزة. واستطاع أن يستقل أيام الظاهر بيبرس بحلب ولكن الظاهر بيبرس تغلب عليه، وقبض عليه وسجنه وتوفي سنة ٦٦٨هـ/١٢٦٧م. ابن تغري بردي، المصدر السابق، ج٣، ص١٤-٢١.

(٢٠٨) النويري، نهاية الأرب، ج٣٠، ص٨٤؛ الكتبي، عيون التواريخ، ج٢٠، ص٢٨٩-٢٩٠؛ المقريزي، السلوك، ج١، ص٤٩٣؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص١٦٠.

(٢٠٩) عبد الكريم بن هبة الله بن السديد الكبير، وكيل السلطان، ومدبر سلطنة المماليك في عهد الناصر محمد. أسلم في عهد السلطان بيبرس الجاشنكير. وتقدم في أيام الناصر محمد وبلغ مكانة كبيرة إلى أن غضب عليه الناصر محمد، وقبض عليه، وصادر أملاكه، ومات مشنوقاً في حبسه سنة ٧٢٤هـ/١٣٢٤م. انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٣، ص١٥-١٨.

(٢١٠) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٥٠٧-٥٠٨؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٢، ص٦٠؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص١٥٣-١٥٨.

(٢١١) ألجيبغا المظفري، كان أميراً كبيراً في سلطنة المظفر حاجي ثم عند الناصر حسن. تولى نيابة طرابلس، ولكنه تمرد ضد كبار الأمراء في بلاد الشام فأرسل السلطان إليه عسكراً استطاع أن يلحق به الهزيمة ويحضره إلى القاهرة، حيث

أعدم بالسيف سنة ٧٥٠هـ/١٣٤٩م. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج١، ص٤٣٤.

(٢١٢) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٨٠٠-٨٠٣؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج١، ص٤٣٤؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٠، ص٢١٣، ٢١٥، ٢٤٣، ٢٤٤.

(٢١٣) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٢٤٣-٢٤٤؛ أبو الفداء، المختصر، ج٤، ص٩٢؛ ابن الدواداري، الدر الفاخر، ج٩، ص٣١٠-٣١١؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص٧٥.

(٢١٤) أمين الملك عبد الله بن تاج تولى الوزارة ثلاث مرات، وكان قبطياً وأسلم ودرس على يد بعض العلماء، وكان زاهداً في المنصب، وتعلم فن الإدارة من عمه كريم الدين عبد الكريم ناظر الخاص. عزل عن الوزارة للمرة الثالثة بناءً على رغبته، ثم تولى نظر الدواوين في دمشق سنة ٧٣٣هـ/١٣٣٣م ثم عزل وعاد إلى القاهرة بطالاً إلى أن قبض عليه وقُتل خنقاً سنة ٧٤٠هـ/١٣٣٩م. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٢، ص٣٥٧-٣٥٨.

(٢١٥) ابن حبيب، تذكرة النبيه، ج٢، ص٣٢٣-٣٢٤؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٢، ص٣٥٧-٣٥٨.

(٢١٦) المقريزي، السلوك، ج٣، ص١٤٧-١٤٨؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٣، ص٣٦١؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١١، ص٤١.

(٢١٧) المقريزي، السلوك، ج٣، ص٢٣٤.

(٢١٨) المقريزي، المصدر السابق، ج٣، ص٢٣٤، ٢٤١.

(٢١٩) برهان الدين الخضر بن الحسن السنجاري قاضي مصر في عهد السلطان نجم الدين أيوب واستمر في منصبه حتى سلطنة الظاهر بيبرس، حيث عزل وحبس وعوقب ثم عاش فقيراً. ثم تولى الوزارة في عهد السعيد بركة واستمر في الوزارة حتى عهد المنصور قلاوون ثم عزله الأمير علم الدين الشجاعي وعاقبه عقوبة شديدة ولكن السلطان قلاوون أعاده إلى وظيفته ولكن الشجاعي عزله وضربه بالمقارع وحبسه ثم أفرج عنه، وتولى القضاء ثم توفي سنة ٦٨٦هـ/١٢٨٧م. الكتبي، عيون التواريخ، ج٢١، ص٤٠٢-٤٠٣.

(٢٢٠) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور، ص٥٥؛ الكتبي، عيون التواريخ، ج٢١، ص٢٥٥.

(٢٢١) النويري، نهاية الأرب، ج٣٠، ص٣٨٩؛ الكتبي، عيون التواريخ، ج٢١، ص١٧٢.

(٢٢٢) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٥، ص٢٥٧-٢٥٨؛ انظر أيضاً: المقريزي، السلوك، ج٣، ص٤٢.

(٢٢٣) الحاج آل ملك، شخصية متميزة برزت في عهد أولاد الناصر محمد، وتولى نيابة السلطنة فترة من الزمن، حيث كان مهاباً صارماً مشدداً على تطبيق العدالة على الجميع، وله بصمات واضحة على هيبة السلطة وآثارها، ولكنه كان ضحية للفتن والمؤامرات، حيث قبض عليه، وسجن في الإسكندرية، ثم أعدم سنة ٧٤٦هـ/١٣٤٥م. انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ج١، ص٤٣٩-٤٤٠.

(٢٢٤) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٢٣؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج١، ص٤٣٩-٤٤٠.

(٢٢٥) فخر الدين محمد بن فضل الله القبطي ناظر الجيش، ولد سنة ٦٥٩هـ/١٢٦١م، ولما أسلم أعرض عن النصارى جملة وتسمى محمداً، ولم يُمكن نصرانياً من أن يدخل داره، وحج عشر مرات، وكانت صدقته في كل يوم ألف درهم، وبنى عدة مساجد، وعدة أحواض يسقي فيها الماء في الطرقات، وله بيمارستان في الرملة وآخر في نابلس. ولي نظر الجيش بعد وفاة بهاء الدين الحلي، ولكن الناصر محمداً غضب عليه لما حضر من الكرك في سلطنته الثالثة. وعزله وأخذ منه أربعمائة درهم سنة ٧١٢هـ/١٣١٢م، ثم أعاده إلى منصبه بعد شهر مع أمواله ولكن الفخر ناظر الجيش أبى أخذ المال وبنى به جامعاً للناصر محمد. وكان ذا شخصية قوية، شديداً في معارضته الناصر محمد في كثير من الأمور التي يراها غير مناسبة خاصة تلك المتعلقة بحقوق الناس. وتوفي سنة ٧٣٢هـ/١٣٣٢م. انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٤، ص٢٥٥-٢٥٦.

(٢٢٦) المقريزي، السلوك، ج٢، ص١١٥-١١٦.

(٢٢٧) المقريزي، المصدر السابق، ج٣، ص٢٩٣؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ق٢، ص١٩٤.

(٢٢٨) تاج الدين أحمد بن عبد الله أبو الفضائل بن الصاحب أمين الدين بن الغنام. نشأ في عز أبيه، وولي هو وأخوه في وزارة أبيهما كتابة الإنشاء إلى أن أخرجهما السلطان سنة ٧٢٩هـ/١٣٢٩م بعد موت أبيهما. ثم تولى تاج الدين أحمد استيفاء الصحبة، ثم نظر الدولة، ثم عزل وصودر أكثر من مرة حتى مات سنة ٧٥٥هـ/١٣٥٤م. انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ج١، ص٢٠١.

(٢٢٩) شيخو الناصري، تقدم في سلطنة المظفر حاجي، واستقر حتى بداية عهد السلطان حسن من أمراء المشورة. وعظم شأنه. أصبح نائباً لطرابلس سنة ٧٥١هـ/١٣٥٠م، ثم أمسك وسجن في الإسكندرية، فلما استقر الصالح صالح في الحكم أفرج عن الأمير شيخو سنة ٧٥٢هـ/١٣٥١م. فلما تولى السلطان حسن مرة ثانية أصبح مدبر السلطنة. بنى جامعاً وخانقاه. وتوفي سنة ٧٥٨هـ/١٣٥٧م. انظر: ابن حجر، المصدر السابق، ج٢، ص٢٩٣.

(٢٣٠) المقريزي، السلوك، ج٣، ص٤-٧، ١٥.

(٢٣١) المقريزي، المصدر السابق، ج٣، ص٩٦.

(٢٣٢) جمال الدين عبد الرحيم بن علي الأسنوي، درس وتعلم في منطقته، واشتغل بالإفتاء وكان قاضياً في جهته. توفي سنة ٧٠٤هـ/١٣٠٤م. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٢، ص٤٦٣-٤٦٥.

(٢٣٣) ماجد بن قزوينة القبطي، تولى الوزارة في الشام، ثم نقل إلى مصر وتولى مع الوزارة نظر الخاص، وكان كاتباً ماهراً ولكنه كان متكبراً جماعاً للمال. وعمرت في عهده الخزائن بالمال والأهراء بالغلال. ولكن قبض عليه بعد ذلك وعوقب عقوبة شديدة توفي على إثرها سنة ٧٦٨هـ/١٣٦٧م. ابن حجر، المصدر السابق، ج٣، ص٣٦١.

(٢٣٤) ابن حجر، المصدر السابق، ج٣، ص٣٦١.

(٢٣٥) الحجي، دراسات في تاريخ سلطنة المماليك في مصر والشام، ص٣٢٤-٣٢٥.

(٢٣٦) المقريزي، السلوك، ج٣، ص٢٤١-٢٤٢.

(٢٣٧) المقريزي، المصدر السابق، ج٣، ص٢٤٢.

(٢٣٨) المقريزي، المصدر السابق، ج٢، ص٧٦٩، ٨٣٥-٨٣٦.

(٢٣٩) المقريزي، المصدر السابق، ج٢، ص٨١٤؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٠، ص٢١٧.

(٢٤٠) الدواداري، كنز الدرر: الدر الفاخر، ج٩، ص٢٨٦؛ المقريزي، السلوك، ج٢، ص١٥١؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص٤٦.

(٢٤١) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٦٩٧؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٠، ص١٢٤؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ص١٨٤.

(٢٤٢) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٤٣٣-٤٣٤؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص١١٩-١٩٢، ١٢٠-١٢٧.

(٢٤٣) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٣٦١؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص١١١-١١٣، ١١٥، ١١٨، ١٣١، ١٣٢-١٣٣، ٣٢٣-٣٢٤.

(٢٤٤) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٣٨٣؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص١١٥-٣٢٣.

(٢٤٥) Poliak, A.N. Les Revoltes Populaires en Egypte Al Epoque des Mamelouks Et Leurs Causes Economique, Abstracta Islamica Cinquieme serie (1932-34), p. 252.

(٢٤٦) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٣٨٥؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص١١٧-١١٩.

(٢٤٧) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٤٠٨؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص١٣١.

(٢٤٨) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٤٠٩؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص١٣١.

(٢٤٩) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٤١٣-٤١٤؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص١١٣-١١٨.

(٢٥٠) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٤٦٠؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص١٢٩-١٣٠.

(٢٥١) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٤٧٣، ٤٧٤؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص١٣١.

(٢٥٢) محمود بن محمد القسري المعروف باسم جمال الدين محمود العجمي، تولى عدد من الوظائف إلى أن وصل إلى الحسبة، فسار فيها سيرة حسنة وأحبه الناس، ثم تولى نظر الجيش ثم القضاء، وكان خلوقاً فاضلاً بليغاً في عبارته، وتوفي سنة ٧٩٩هـ/١٣٩٧م؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٥، ص١٠٤.

(٢٥٣) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٣١٤.

(٢٥٤) المقريزي، المصدر السابق، ج٣، ص٤٥٧.

(٢٥٥) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٦٩٣.

(٢٥٦) تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، تفقه على يد والده ثم رحل إلى القاهرة وتلقى العلم من كبار العلماء وكذلك طلب الحديث في الحجاز. درس في عدد من المدارس في القاهرة، ثم تولى القضاء في دمشق ثم الخطابة في الجامع الأموي. اعتزل الناس في أواخر حياته طلباً للسكينة. توفي سنة ٧٥٦هـ/١٣٥٥م. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٣، ص١٣٤-١٤٢.

(٢٥٧) جنكلي البابا، كان وجيهاً جواداً ذكياً محباً للعلم والعلماء، وأصبح من كبار الأمراء في الدولة، وكان يعطف على الفقراء. عرضت عليه نيابة السلطنة عدة مرات فاعتذر، وتميز بشخصية رائعة ومنزلة رفيعة واحترام كبير. وتوفي سنة ٧٤٦هـ/١٣٤٥م. ابن حجر، المصدر السابق، ج٢، ص٧٦-٧٧.

(٢٥٨) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٤٩٤.

(٢٥٩) المقريزي، المصدر السابق، ج٢، ص٦٩٦.

(٢٦٠) المصدر ذاته.

(٢٦١) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٢، ص٢٨٩.

(٢٦٢) منجك اليوسفي: تنقل في خدمة الناصر محمد حتى رتب سلاح دار واستقر وزيراً وأستاداراً حتى تمكن من السلطة، ولكن قبض عليه وسجن مدة من الزمن، ثم أفرج عنه وتولى نيابة طرابلس ثم حلب سنة ٧٥٩هـ/١٣٥٨م، وتوفي سنة ٧٧٦هـ/١٣٧٤م. ابن حجر، المصدر السابق، ج٥، ص١٣٠-١٣١.

(٢٦٣) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٨١٩.

(٢٦٤) المقريزي، المصدر السابق، ج٣، ص٨-٩.

(٢٦٥) ابن حجر، إنباء الغمر، ج١، ص٣٧.

(٢٦٦) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٤٤٣.

(٢٦٧) ابن حجر، إنباء الغمر، ج١، ص٧٥.

(٢٦٨) المقريزي، السلوك، ج١، ص٨٠٩.

(٢٦٩) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٥، ص١٣٠-١٣١.

(٢٧٠) ابن حجر، إنباء الغمر، ج١، ص٧٥؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١١، ص٦٤-٦٥.

(٢٧١) المقريزي، السلوك، ج٣، ص٢٢٤.

(٢٧٢) ماجد بن تاج الدين موسى بن أبي شاكر القبطي المصري الملقب بفخر الدين صاحب ديوان الأمير يلبغا، وتولى الوزارة في عهد الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن قلاوون، وكذلك نظر الخاص وجمع بينهما، وتوفي سنة ٧٧٦هـ/١٣٧٤م. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٣، ص٣٦١.

(٢٧٣) المصدر ذاته.

(٢٧٤) الأمير يشبك الظاهري كان أحد الدوادارية الصغار في عهد السلطان الأشرف إينال ثم نائباً للوجه القبلي في عهد السلطان الظاهر خشقدم، ثم دويداراً كبيراً في عهد الأشرف قايتباي. وكبرت مكانته وكثرت أمواله وبنى وكالة وربعاً وسبيلاً ومدرسةً. وقتل في إحدى حملاته العسكرية الشمالية في عهد الأشرف قايتباي سنة ٨٨٥هـ/١٤٥١م. السخاوي، الضوء اللامع، ج١٠، ص٢٧٢-٢٧٤.

(٢٧٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص١٤٩.

(٢٧٦) الأمير عز الدين أيبك التركي الحموي نائب دمشق في عهد الأشرف خليل بن قلاوون، ثم أعطى إمرة في القاهرة، ثم نيابة صرخد، ثم نيابة حماة، حيث استمر نائباً بها إلى أن توفي سنة ٧٠٣هـ/١٣٠٤م. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج١، ص٤٥١-٤٥٢.

(٢٧٧) بيبرس الدوادار، زبدة الفكرة، ص٣٣١.

(٢٧٨) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج١، ص٤٥١.

(٢٧٩) ابن حجر، المصدر السابق، ج١، ص٤٥٢.

(٢٨٠) المقريزي، السلوك، ج٣، ص٢٩٢.

(٢٨١) المقريزي، المصدر السابق، ج٣، ص٢٩٣.

(٢٨٢) المقريزي، المصدر السابق، ٣، ص٣٧٤.

(٢٨٣) الأمير عز الدين بركة بن عبد الله الجوباني اليلبغاوي كان مملوك الأمير يلبغا العمري ثم ترقى حتى أصبح أمير مجلس، وكان رفيق برقوق ولكن وقعت بينهما الفتنة بسبب السلطة، فتآمر برقوق ضده وقبض عليه وسجنه وقتله سنة ٧٨٢هـ/١٣٨٠م، وكان أميراً شجاعاً يحب العلماء والفقراء. انظر ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج٣، ص٣٥١-٣٥٥.

(٢٨٤) المقريزي، السلوك، ج٣، ص٣٧٨.

(٢٨٥) عبد الوهاب بن فضل الله الكاتب شرف الدين. خدم عند الأمير أيدغمش وكان كاتباً، ثم جعله الناصر محمد مستوفياً في الجيزة، فحقق كفاءة كبيرة، فنقله إلى استيفاء الدولة. وهو نصراني ثم استسلمه الناصر محمد وقرره في نظر الخاص السلطاني فحقق للناصر محمد أرباحاً طائلة. ولكنه كان كثير الحيلة والظلم للتجار والمزارعين. وأكثر من مصادرة الأمراء والكتاب فتعاونوا ضده حتى أوغروا صدر الناصر محمد عليه، فقبض عليه وعاقبه وصادره وقتله سنة ٧٤٠هـ/١٣٣٩م. انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٣، ص٤٢-٤٤.

(٢٨٦) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٣٦٩-٣٧٠، ٣٨٦، ٤٧٥، ٤٧٧؛ ابن حجر،

الدرر الكامنة، ج٣، ص٤٢-٤٤؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص١٠٩، ١١١-١١٥، ١١٦-١١٨.

(٢٨٧) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٣٨٥.

(٢٨٨) المقريزي، المصدر السابق، ج٢، ص٣٩١-٣٩٢؛ الخطط، ج٢، ص٣١-٣٢.

(٢٨٩) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٤٠٨، ٤٠٩.

(٢٩٠) المقريزي، المصدر السابق، ج٢، ص٣٧١، ٣٧٢، ٣٨٦، ٤١٣، ٤٤٤، ٤٧٨-٤٧٩.

(٢٩١) أيدكين الأزكشي كان من البربرية، ثم أصبح والي القاهرة، وتوفي قريب الأربعين وسبعمائة الهجري. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج١، ص٤٥٧.

(٢٩٢) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٣٧٢؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج١، ص٤٥٧.

(٢٩٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج١١، ص٢٠٩.

(294) D. Ayalon, "The Circassians in the Mamluk Kingdom", Journal of the American Oriental Society, vol. 69, Yale University Press, 1949, p. 142.

(٢٩٥) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٣٩٤-٣٩٦.

(٢٩٦) المقريزي، المصدر السابق، ج٢، ص٣٩٦.

(٢٩٧) المقريزي، المصدر السابق، ج٣، ص٢٣٢-٢٣٣.

(٢٩٨) سبق ذكر ذلك تحت العنوان الجانبي: نوعية القرارات الرسمية.

(٢٩٩) المقريزي، المصدر السابق، ج٤، ص٢٦٤؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج٣، ص١١؛ العيني، السيف المهند، ص٣١٧؛ السخاوي، الضوء اللامع، ج٧، ص٣٦٦؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج٢، ص٣٢٨.

(٣٠٠) ج٧، ص٣٦٦.

(٣٠١) علاء الدين علي بن إبراهيم بن أسد المصري المعروف بابن الأطروش. ولي حسبة دمشق سنة ٧٤٣هـ. ثم عزل منها وولي حسبة القاهرة سنة ٧٤٥هـ. كما ولي بعد ذلك نظر البيمارستان المنصوري. وكان كثير السعي في خدمة الأمراء

وأرباب الدولة. وتوفي سنة ٧٥٨هـ/١٣٥٧م. انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٣، ص٧١-٧٢.

(٣٠٢) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٧٥٨.

(٣٠٣) بيبغا تتر حارس الطير، كان أحد الأمراء بمصر، ثم تولى نيابة غزة عدة مرات، ثم نيابة السلطنة في فترة حكم الناصر حسن الأول، ثم صرفه الصالح صالح، وتنقلت به الأحوال إلى أن مات بطالاً في طرابلس حوالي سنة ٧٦٠هـ/١٣٦٠م. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٢، ص٤٤.

(٣٠٤) المقريزي، السلوك، ج٢، ص٨٣٥-٨٣٦.

(٣٠٥) المقريزي، المصدر السابق، ج٢، ص٧٦٩.

(٣٠٦) جمال الدين محمود القيصري، درس اللغة العربية وعاش فترة في المدرسة الصرغتمشية يخدم الطلبة، وتولى الحسبة في عهد السلطان علاء الدين علي، ثم صرفه برقوق ثم أعاده مرة أخرى إلى الحسبة بناءً على طلب العامة، ثم تولى قضاء العسكر، ثم نظر الجيش، ثم صرف بعد العهد الأول للسلطان الظاهر برقوق، فلما حكم برقوق للمرة الثانية ولاه القضاء وبلغ منزلة كبيرة إلى أن توفي سنة ٧٩٩هـ/١٣٩٧م. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٥، ص١٠٥-١٠٦.

(٣٠٧) ابن حجر، المصدر السابق، ج٣، ص١٠٥.

(٣٠٨) المقريزي، السلوك، ج٣، ص١١٥٨-١١٦٤؛ السخاوي، الضوء اللامع، ج٣، ص٧٦؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٢، ص٣١٣-٣٢٠؛ العيني، السيف المهند، ص٤٥، ٢٤٦.

(309) Brinner, "The Murder of IBN AN-NASU", p. 209, Journal of the American Oriental Society, vol. 77, U.S.A, 1957.

(٣١٠) ج١١، ص٣٨٥-٣٩٠.

(٣١١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٥، ص٤٧٢-٤٧٤.

(312) Bosworth, "Christian and Jewish Religious Dignitaries in Mamluk Egypt and Syria Qalqashandi's Information on their Hierarchy,

Titulature and appointments", I.J.M.E.S., iii, 1972, pp. 70-72.

(٣١٣) محمد بن عثمان بن أبي الحسن عبد الوهاب الأنصاري المعروف باسم شمس الدين الحريري الحنفي. ولد سنة ٦٥٣هـ/١٢٥٥م، ودرس الفقه والنحو والحديث، وتولى قضاء دمشق، ثم قضاء الديار المصرية سنة ٧١٠هـ/١٣١٠م وأضيف إليه تدريس المدرسة الصالحية، والناصرية وجامع الحاكم. كان خلوقاً نزيهاً عادلاً حازماً في مواقفه، متديناً صارماً، كما كان متشدداً في أحكامه لا يلتفت إلى تأثير سلطان أو ذوي الجاه، وكان يرفض الاستبدال في الوقف ولهذا عزل لمدة قصيرة سنة ٧١٧هـ/١٣١٧م. بلغ مكانة عظيمة في مصر واستمر في منصب قضاء القضاة الحنفية إلى أن مات سنة ٧٢٨هـ/١٣٢٧م. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٤، ص١٥٨-١٥٩.

(٣١٤) سراج الدين عمر بن محمود بن أبي بكر الحنفي، ولد سنة ٦٤٥هـ/١٢٤٧م، ودرس الفقه والأحكام الشرعية، وناب في القضاء، ثم عينه الناصر محمد في قضاء مصر، ولم تطل فرحته بالمنصب فتوفي بعد شهرين تقريباً سنة ٧١٧هـ/١٣١٧م. ابن حجر، المصدر السابق، ج٣، ص٢٧٠.

(٣١٥) المقريزي السلوك، ج٢، ص١٧٣.

(316) Esposito, Itinerarium Symonis Semeonis Ab Hybernia Ad Terram Sanctam, p. 75.

(٣١٧) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٧، ص١٢٤-١٢٥.

(٣١٨) بلبان الصرخدي، كان أمير طبلخاناه في مصر، وكان خيراً متديناً، وتوفي سنة ٧٣٠هـ/١٣٣٠م. انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٢، ص٢٧.

(٣١٩) فخر الدين أياز الشمسي أو أياس ولي نيابة قلعة الروم ثم حماة ثم شد الدواوين في دمشق سنة ٧١٠هـ/١٣١٠م، ثم صرف إلى طرابلس فأقام بها أميراً حتى توفي سنة ٧٢٢هـ/١٣٢٢م. انظر: ابن حجر، المصدر السابق، ج١، ص٤٤٩.

(٣٢٠) بيبرس الدوادار، زبدة الفكرة، ص٤١٨.

(٣٢١) المصدر ذاته.

(٣٢٢) زيتير شتين، ص١٦١.

(٣٢٣) ابن أبي الفضائل، النهج السديد، ج٣، ص٢٣٨.

(٣٢٤) الأمير أيدغدي الخوارزمي ترقى في الوظائف السلطانية إلى أن أصبح حاجباً، ثم كان مبعوث الناصر محمد إلى دولة مغول القفجاق وإلى المغرب، وكان ذو فهم ومعرفة وثقافة تاريخية. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج١، ص٤٥٤.

(٣٢٥) زيتير شتين، ص١٦٦؛ المقريزي، السلوك، ج٢، ص١٧٤.

المصادر والمراجع

أولاً . الكتب العربية:

ابن إياس، محمد بن أحمد (ت سنة ٩٣٠هـ/١٥٢٤م)
بدائع الزهور في وقائع الدهور، ٣ أجزاء، القاهرة، ١٨٩٣-١٨٩٦م.

ابن بطوطة، محمد بن عبد الله (ت سنة ٧٧٩هـ/١٣٧٧م)
تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار "رحلة ابن بطوطة"، تحقيق: د. علي المنتصر الكناني، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٥م.

ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف (ت سنة ٨٧٤هـ/١٤٧٠م)
١- حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، جزأين، تحقيق: ويليام بوبر، لوس أنجلوس، ١٩٣٠-١٩٤٢م.

٢- المنهل الصافي، والمستوفي بعد الوافي، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٥٦م.

٣- مورد اللطافة في مَن ولي السلطنة والخلافة، بإشراف: ج.د. كارليل، طبعة أوروبا، ١٧٩٢م.

٤- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ١٢ جزء، القاهرة، ١٩٢٩-١٩٥٦م.

ابن حبيب، حسن بن عمر (ت سنة ٧٧٩هـ/١٣٧٧م)
تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، جزءان، تحقيق: محمد محمد أمين، وسعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة، ١٩٧٦م.

ابن حجر، أحمد بن علي (ت سنة ٨٥٢هـ/١٤٤٩م)
١- إنباء الغمر بأنباء العمر، تحقيق: حسن حبشي، ٣ أجزاء، القاهرة، ١٩٧٢م.

٢- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد السيد جاد الحق، ٥ أجزاء، القاهرة، ١٩٦٦م.

٣- رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق: حامد عبد المجيد، محمد المهدي أبو سنة، القاهرة، ١٩٥٧م.

الحجي، حياة ناصر

١- العلاقات بين سلطنة المماليك والممالك الإسبانية في القرنين الثامن والتاسع الهجريين/ الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، الكويت، ١٩٨١م.

٢- السلطان الناصر محمد بن قلاوون ونظام الوقف في عهده مع تحقيق ونشر وثيقة وقف سرياقوس، الكويت، ١٩٨٣م.

٣- السياسة الصليبية للملك القديس لويس التاسع، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٨٤م.

٤- أحوال العامة في حكم المماليك ٦٨٧-٧٨٤هـ/١٢٧٩-١٣٨٢م دراسة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٨٤م. والطبعة الثانية صدرت في عام ١٩٩٤م.

٥- دراسات في تاريخ سلطنة المماليك في مصر والشام، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٨٦م.

٦- صور من الحضارة العربية الإسلامية في سلطنة المماليك، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٩٢م.

٧- أنماط من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سلطنة المماليك في القرنين الثامن والتاسع الهجريين/ الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، الطبعة الأولى، منشورات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٥م.

٨- السلطة والمجتمع في سلطنة المماليك فترة حكم السلاطين المماليك البحرية من سنة ٦٦١هـ/١٢٦٢م إلى سنة ٧٨٤هـ/١٣٨٢م [دراسة تاريخية وثائقية في واقع الممارسات المختلفة السلطانية والأميرية]، الطبعة الأولى، منشورات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٧م.

٩- دراسات في التاريخ الحضاري لسلطنة المماليك، الطبعة الأولى، مكتبة العروبة، الكويت، ٢٠١١م.

١٠- سلطنة المماليك في مصر والشام بين العقيدة والنظام، مكتبة ابن كثير، الكويت، ٢٠١٣م.

الدوادار، بيبرس

زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة "عصر سلاطين المماليك"، تحقيق: زبيدة محمد عطا، دار النشر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

الدواداري: أبو بكر بن عبد الله بن أيبك (معاصر للناصر محمد بن قلاوون)

كنز الدرر وجامع الغرر، ج٨، الدرة الذكية في أخبار الدولة التركية، تحقيق : و. هاريمان، القاهرة، ١٩٧١م.

ج٩، الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر، تحقيق: هـ.ر. رويمر، القاهرة، ١٩٦٠م.

زيتير شتين

تاريخ سلاطين المماليك، نشرة كارل ف. زيتير شتين، ليدن، ١٩١٩م.

السبكي: تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب (ت سنة ٧٧١هـ/١٣٧٠م)

معيد النعم ومبيد النقم، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٣م.

السخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت سنة ٩٠٢هـ/١٤٩٧م)

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ١٢ جزء، القاهرة، ١٩٣٤-١٩٣٦م.

السلامي: محمد بن رافع السلامي الدمشقي (ت سنة ٧٧٤هـ/١٣٧٢م)

الوفيات، قسمين، تحقيق: عبد الجبار زكار، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٥م.

السيوطي: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن (ت سنة ٩١١هـ/١٥٠٥م)

١- حُسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، جزءان، تحقيق: م. أ. إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٧-١٩٦٨م.

٢- تاريخ الخلفاء، تحقيق: م. م. عبد الحميد، القاهرة، ١٩٦٤م.

ابن شاكر: محمد بن أحمد الكتبي (ت سنة٧٦٤هـ/١٣٩٣م)

١- فوات الوفيات والذيل عليها، ٤ أجزاء، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، ١٩٧٤م.

٢- عيون التواريخ، تحقيق: فيصل السامر، نبيلة عبد المنعم داود، بغداد، ١٩٨٤م.

الصيرفي، علي بن داود الخطيب

١- نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق: حسن حبشي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧١م.

٢- إنباء الهصر بأبناء العصر، تحقيق: حسن حبشي، القاهرة، ١٩٧٠م.

عاشور، سعيد عبد الفتاح

١- العصر المماليكي في مصر والشام، القاهرة، ١٩٦٥م.

٢- مصر في عصر دولة المماليك البحرية، القاهرة، ١٩٥٩م.

٣- الحركة الصليبية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦٣م.

ابن عبد الظاهر، محي الدين أبو الفضل عبد الله (ت سنة ٦٩٢هـ/١٢٩٢م)

١- تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق: م. كامل، القاهرة، ١٩٦١م.

٢- الروض الزاهر في سيرة الظاهر، تحقيق: عبد العزيز الخويطر، لندن، ١٩٦٠.

علي، عبد اللطيف إبراهيم

نصان جديدان من وثيقة الأمير صرغتمش، مجلة كلية الآداب . جامعة القاهرة، المجلد ٢٧، جزءان، الأول والثاني . مايو، وديسمبر ١٩٦٥، المجلد ٢٨، الجزء الأول والثاني، مايو، وديسمبر ١٩٦٦م.

عيسى، أحمد عيسى بك

١- تاريخ البيمارستانات في الإسلام، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨١م.

العيني، بدر الدين العيني (ت سنة٨٨٥هـ/١٤٨٠م)

السيف المهند في سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودي، حققه وقدم له: فهيم محمد شلتوت، وراجعة د. محمد مصطفى زيادة، القاهرة، ١٩٦٦-١٩٩٧م.

أبو الفدا، إسماعيل بن علي (ت سنة ٧٣٢هـ/١٣٣١م)

١- المختصر في أخبار البشر، ٤ أجزاء، القاهرة، ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م.

٢- تقويم البلدان، تحقيق: م. رينود، م. رسلان، باريس، ١٨٤٠م.

ابن الفرات، محمد بن عبد الرحيم (ت سنة ٨٠٧هـ/١٤٠٥م)

تاريخ الدول والملوك، ج٨، تحقيق: قسطنطين زريق وآخرين، بيروت، ١٩٣٩م.

ابن أبي الفضائل، مفضل

النهج السديد والدر الفريد بعد تاريخ ابن العميد، ج٢، ٣، تحقيق: أ. بلوشيه، باريس، ١٩٢٨م.

فهمي: نعيم زكي

طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، القاهرة، ١٩٧٣م.

القلقشندي: أحمد بن علي (ت سنة ٨٢١هـ/١٤١٨م)

١- مآثر الأناقة في معالم الخلافة، ٣ أجزاء، تحقيق: عبد السلام أحمد فراج، الكويت، ١٩٦٤م.

٢- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ١٤ جزء، القاهرة، ١٩١٣-١٩٢٢م.

الكتبي، محمد بن شاكر (ت سنة٧٦٤هـ/١٣٦٣م)

٣- عيون التواريخ، الجزءان ٢٠، ٢١، تحقيق: فيصل السامر، نبيلة عبد المنعم داود، الطبعة الأولى . بغداد، ١٩٨٤م.

٤- فوات الوفيات والذيل عليها، ٤ أجزاء، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، ١٩٧٤م.

المقريزي: أحمد بن علي (ت سنة ٨٤٥هـ/١٤٤٢م)

١- البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق: م. عابدين، القاهرة، ١٩٦١م.

٢- إغاثة الأمة بكشف الغمة، حمص ١٩٥٦م.

٣- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار "الخطط المقريزية"، جزءان، القاهرة، ١٨٥٣م.

٤- كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، ج١، ٢، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، ج٣، ٤، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة، ١٩٣٩-١٩٧١م.

النويري: أحمد بن عبد الوهاب (ت سنة ٧٣٢هـ/١٣٣٢م)

نهاية الأرب في فنون الأدب، ١٨ جزء، القاهرة، ١٩٢٣-١٩٣١م.

النويري، محمد بن قاسم بن محمد النويري الإسكندراني (ت بعد سنة ٧٧٥هـ/١٣٧٢م)

كتاب الإلمام بالإعلام فيما جرت به الأحكام والأمور المقضية في وقعة الإسكندرية، تحقيق: اتيين كومب، عزيز سوريال عطية، ٦ أجزاء، حيدر آباد، ١٩٦٨-١٩٧٣م.

ثانياً . الكتب الأجنبية:

Al-Hajji, Hayat

The Internal Affairs in Egypt During the Third Reign of Sultan Al-Nasir Muhammad B. Qalawun, 709-741/1309-1341.

Third Edition, Kuwait, 2000.

Ayalon, David

L'Esclavage du Mamelouk, Jerusalem, 1951.

Esposito, Mario

Itinerarium Symonis Semonis Ab Hybernia Ad Terrum Sanctum, Dublin, 1960.

Mayer, Hans Aberhard

The Cursades, trans. John Gillingham, Lonon, 1972.

Muir, Sir William

(1) The Caliphate, its rise, decline and fall, Edinburgh, 1915.

(2) The Mameluke of slaves Dynasty of Egypt, Amsterdam, 1968.

Poliak, A.N.

Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and Lebanon, London, 1939.

Popper, W.

Egypt and Syria under the Circassian Sultans 1382-1468 A.D. Systematic notes to Ibn Taghri Birdi's chronicles of Egypt, 2 vols., Berkeley and Los Angeles, 1955−1957.

Quetremere, E.

Memoire sur L'Egypt Hist. des Sultan Mamlouks de L'Egypte, 2 vols., Paris, 1837-1845.

Rabie, Hassanein

The financial system of Egypt, A.H. 564-741 A.D. 1169-1341, London, 1972.

Rosenthal, Franz

A History of Muslim Historiography, Leiden, 1968.

ثالثاً . المقالات الأجنبية:

تعريف الاختصارات:

J.R.A.S.

Journal of the Royal Asiatic Society.

J.E.S.H.O.

Journal of the economic and social history of the Orient.

B.S.O.A.S.

Bulietin of the School of Oriental and African Studies.

I.J.M.E.S.

International Journal of Middle East Studies.

J.A.O.S.

Journal of the American Oriental Society.

Ayalon, David

(1) The Muslim city and the Mamluk military aristocracy, proceeding of the Israel Academy of Sciences and Humanities, ii (1968), pp. 217-259.

(2) Notes on the Furusiyya exercises and games in the Mamluk Sultanate, Studies in Islamic history and civilization (Scripta Hierosolymitana, ix), Jerusalem, 1961, pp. 31-62.

(3) The plague and its effects upon the Mamluk Army, J.R.A.S., 1964, pp. 67-73.

(4) The system of payment in Mamluk military society, J.E.S.H.O., I (1958), pp. 37-65.

(5) Studies on the structure of the Mamluk army, B.S.O.A.S., xv (1953), pp.202-228, 448-476, xvi (1954), pp. 57-90.

(6) Studies on transfer of the Abbasid caliphate from Baghdad to Cairo,

Arabica. 7 (1960), pp. 41-59.

(7) The wafidia in the Mamluk Kingdom, Islamic Culturs, xxv (1951), pp. 89-104.

(8) The Circassians in the Mamluk Kingdom, J.A.O.S., vol. 69, Yale University Press, 1949.

Bosworht, C.E.

Christian and Jewish religious dignitaries in Mamluk Egypt and Syria: Qalqashandi's information on their hierarchy, titulature, and appointment, I.J.M.E.S., iii, (1972), pp. 59-74, 199-216.

Brinner, W.M.

The murder of Ibn an-Nasu: social tensions in fourteenth century Damascus, J.A.O.S., Ixxii, (1957), pp. 207-210.

Dols, Michael, W.

Plaque in early Islamic history, J.A.O.S., xciv, (1974), pp. 371-383.

Fischel, Walter, J.

The spice trade in Mamluk Egypt. A Contribution to the economic history of medieval Islam, J.E.S.H.O., i (1958), pp. 157-174.

Goitein, S.D.

New light on the beginnings of the Karim merchants, J.E.S.H.O., i (1958), pp. 175-184.

Haig, Sir Wolseley

Five Questions in the History of the Toughluq Dynasty of Dihli, J.R.A.S., (1922), pp. 319-372.

Holt, P.M.

The Sultanate of al-Mansur Lachin (696-81296-9), B.S.O.A.S., xxxvi (1973), pp. 521-532.

Labidus, I.M.

The grain economy of Mamluk Egypt, J.E.S.H.O., xii (1969), pp. 1-15.

Perlmann, M.

Notes on Anti-Chrisrian propaganda in the Mamluk Empire, B.S.O.A.S., x (1940-1942), pp. 843-861.

Poliak, A.N.

(1) Le caractere colonial de L'e'tat mamelouk dans ses rappports avec la Horde d'or, Revue des'etudes islamiques, ix (1935), pp. 231-248.

(2) Some notes on the feudal system of the Mamluks, J.R.A.S., (1937), pp. 97-107.

(3) Les Revoltes populaires Et Leurs Causes Economique, Abstracta Islamica Cinquieme serie, 1932-1934.

Neustadt, David

The plage and its effect upon the Mamluk Army, J.R.A.S., 1946, p. 73.